الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

المرجع : ...../2022

فرع: علوم مالية ومحاسبية

التخصص: مالية المؤسسة

مذكرة بعنوان:

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا خلال الفترة(2010-2020)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة (ل.م.د)

تخصص " مالية المؤسسة "

إعـداد الطلبة:
-أعزيز سارة
-مراد خولة

تحت إشراف:
- ضيف روفية

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
بوقجاني جناة	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
ضيف روفية	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
بولعجين فايزة	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا

السنة الجامعية 2022/2021

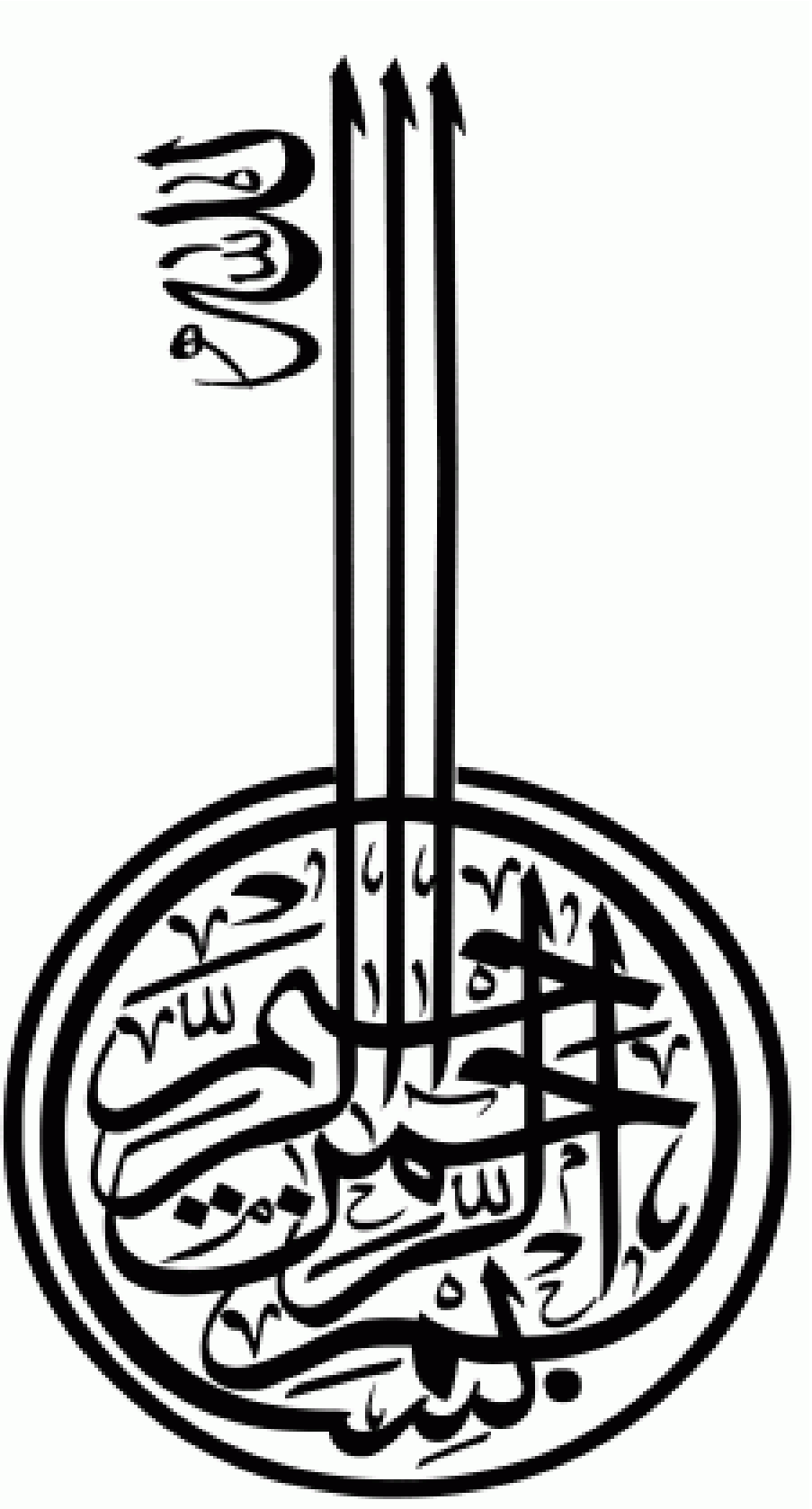
بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والتقدير

نحمد الله عز وجل الذي وفقنا في إتمام هذا البحث العلمي والذي ألهمنا الصحة والعافية والعزيمة فالحمد لله حمدا كثيرا.

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذة الدكتورة المشرفة «**ضيف روفية**" على كل ما قدمته لنا من توجيهات ومعلومات قيمة ساهمت في إثراء موضوع دراستنا في جوانبها المختلفة، كما نتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة.

نشكر كل من مد لنا يد العون من قريب أو من بعيد.

وفي الأخير لا يسعنا إلا أن ندعو الله عز وجل أن يرزقنا السداد والرشاد والعناق والغنى

وأن يجعلنا هداة مهديين.

الإهـــــداء

إلى من أوصى بها الهادي ثلاثا و جعلت الجنة تحت قدميها إلى بسمة العمر و نبع الحنان أمي الحبيبة

إلى من تعب لأرتاح و ضحى بالغالي و النفيس لأتعلم أبي الغالي

إلى أخي و أخواتي

إلى كل صديقاتي و أحبتي

إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في انجاز هذا البحث و امتدت يداه لتصفح أوراق هذه المذكرة

إلى كل من تشرفت بمعرفتهم من قريب أو من بعيد في المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف- ميلة-

سـارة

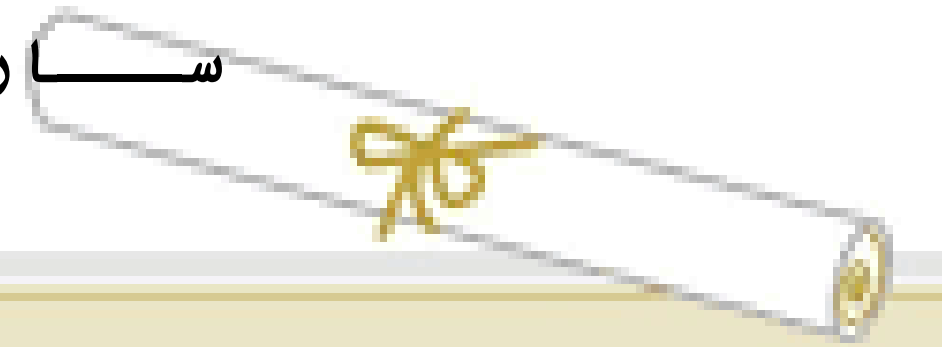

الإهـــــداء

لك الحمد ربي على عظيم فضلك و كثير عطائك

إنه لا يسعني في هذه اللحظات التي لعلني لا أملك أغلى منها أن أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى:

إلى ضياء قلبي و نور بصري محمد صلوات الله و سلامه عليه

إلى فضاء المحبة و بحر الحنان،ريحانة الدنيا، و بهجتها أمي الغالية " بوكروح شفيعة" حفظها الله

إلى الذي علمني أن الحياة كفاح و نضال أبي العزيز" مراد رابح" حفظه الله

إلى الأعمدة التي أظل أرتكز عليها للصمود و المعادلة التي ترسم منحنى حياتي زوجي العزيز" مغزيلي فاروق" و إخوتي "أيوب" ،"موسى" ،"عبد الله"

إلى زميلاتي و زملائي

إلى صديقاتي "مروة"،"خولة"، "عفاف"،

"شهيناز"،"هاجر"،"شيماء"

إلى كل من عرفناهم من قريب أو من بعيد

إلى من فتح هذه المذكرة و تصفحها بعدي

خـولـة

الفهرس

العناوين	الصفحة
البسملة.	I
الشكر والتقدير.	II
الإهداء.	III
الفهرس.	–
قائمة الجداول.	–
قائمة الأشكال.	–
مقدمة.	أ–هـ
الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.	
تمهيد.	7
المبحث الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر.	8
المطلب الأول: مفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر.	9
المطلب الثاني: مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته.	12
المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر ودوافعه، آثاره.	13
المبحث الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي.	20
المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي وأنواعه.	20
المطلب الثاني: مصادر النمو الاقتصادي.	22
المطلب الثالث: نماذج النمو الاقتصادي ومقياسه.	23
المبحث الثالث: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي والعلاقة بينهما.	31
المطلب الأول: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.	31
المطلب الثاني: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي.	38
المطلب الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي.	41
خلاصة الفصل الأول.	46
الفصل الثاني: دراسة ميدانية لاختبار أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا خلال الفترة(2010–2020).	
تمهيد.	48
المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال الفترة من (2010–2020).	49

المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا.	**49**
المطلب الثاني: محفزات وعراقيل الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا.	**54**
المطلب الثالث: تحليل حجم وتطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال الفترة (2010-2020).	**62**
المبحث الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا خلال الفترة من (2010-2020).	**76**
المطلب الأول: التعريف بالنموذج والمتغيرات.	**76**
المطلب الثاني: تقدير معامل الارتباط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.	**77**
خلاصة الفصل الثاني.	**83**
خاتمة.	**85**
قائمة المراجع.	**88**
ملخص.	**96**

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01-01)	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول إفريقيا خلال الفترة(2010-2020)	62
(02-02)	تطور حجم النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا خلال الفترة(2010-2020)	64
(01-03)	التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	66
(02-03)	التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر	67
(03-03)	التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في تونس	69
(04-03)	التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب	70
(01-04)	أهم الدول المستثمرة في الجزائر	72
(02-04)	أهم الدول المستثمرة في مصر	73
(03-04)	أهم الدول المستثمرة في تونس	74
(04-04)	أهم الدول المستثمرة في المغرب	75
(01-01)	تقدير اختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(2010-2020)	77
(02-02)	تقدير اختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة(2010-2020)	78
(03-03)	تقدير اختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في المغرب خلال الفترة(2010-2020)	80
(04-04)	تقدير اختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في تونس خلال الفترة(2010-2020)	81

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(01-01)	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال الفترة (2010-2020)	**63**
(02-02)	تطور حجم النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا خلال الفترة(2010-2020)	**64**
(01-03)	نسبتوزيع المشاريع لكل قطاع في الجزائر	**66**
(02-03)	نسب توزيع المشاريع لكل قطاع في مصر	**68**
(03-03)	نسب توزيع المشاريع لكل قطاع في تونس	**69**
(04-03)	نسب توزيع المشاريع لكل قطاع في المغرب	**71**

مقدمة

مقدمة

شهد العالم عدة تطورات وتغيرات اقتصادية شملت الكثير من المجالات التي ترتكز على تمويل الاقتصاد بصفة عامة، وتعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أهم المواضيع الاقتصادية التي لقيت قدر كبير من الاهتمام والدراسة المتفاوتة وذلك لما لها من امتيازات في فتح الأسواق العالمية، والزيادة السريعة للتجارة الدولية وحجم المبادلات الدولية.

نتيجة للانتشار الواسع للاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في العشرية الأخيرة من القرن العشرين أصبح محل تنافس بين دول العالم للاستفادة من مزاياه، بما أن هذا النوع من الاستثمارات يتدفق إلى الدول الأكثر ملائمة وذات مناخ مشجع له وكونه مصدر تمويل غير مولد للديون بالإضافة إلى كونه وسيلة لنقل المعارف والتكنولوجيا، وفي ظل تعدد البدائل أمام المستثمرين الأجانب تسعى الدول المضيفة إلى توفير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية التي تؤثر بشكل كبير على قرارات الاستثمار للشركات الأجنبية واعتقادا من دول شمال إفريقيا بأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة سبيل لدعم النمو الاقتصادي وبناء اقتصاد قوي، لجأت كل منها إلى بناء استراتيجيات وخطط تنموية بالاعتماد على الخبرات الأجنبية من خلال تقديم محفزات وإصدار قوانين وتشريعات لزيادة استقطاب أكبر قدر من المستثمرين داخل أراضيهم.

1. إشكالية الدراسة:

وعلى ضوء ما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا خلال الفترة (2010-2020)؟

2. الأسئلة الفرعية:

ويتفرع عن الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر؟
- هل تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في زيادة النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا؟

3. فرضيات الدراسة:

انطلاقا من الإشكالية والأسئلة الفرعية المطروحة يمكن صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

- **تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في زيادة النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا.**

وتنبثق عنها عدة فرضيات جزئية هي:

- تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في زيادة النمو الاقتصادي في الجزائر؛

- تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في زيادة النمو الاقتصادي في مصر؛
- لا تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في زيادة النمو الاقتصادي في المغرب؛

4. تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في زيادة النمو الاقتصادي في تونس؛

5. **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة في:

- إدراك حقيقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يقوم بدور المحرك الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي؛
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أبرز عناصر التنمية للدول النامية التي يعاني معظمها من ندرة رأس المال باعتباره أيضا عنصر من العناصر المعززة لاستكمال النقص الذي يوجد في رؤوس الأموال المحلية، وذلك من خلال ما يحمله من قدرة على نقل التكنولوجيا والتقلبات المتطورة للدول المضيفة؛
- تعتبر دول شمال إفريقيا من ضمن الدول التي تسعى للاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر، لذا فإن قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي سيثري هذه الدراسة ويحفز الحكومات على معالجة نقاط الضعف وتحفيز نقاط القوة؛

6. **أهداف الدراسة:**

تهدف الدراسة إلى:

- التعرف على ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر وماهية النمو الاقتصادي.
- تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا.
- تقدير أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا خلال الفترة من(2010-2020).

7. **منهج وأدوات الدراسة:**

للإجابة عن الإشكالية المطروحة سابقا اعتمدنا على الأسلوب الوصفي من أجل الإلمام بالجوانب النظرية للموضوع وذلك من خلال عرض مفاهيم الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي والعلاقة بينهما، أما الجانب التطبيقي فتم الاعتماد على الطرق الإحصائية والقياسية بهدف بناء نموذج يبين أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي باستعمال برنامج EVIEWS 10، من خلال حساب معامل الارتباط .

أما الأدوات فتمثلت فيما يلي:

- الاعتماد على عدة مراجع من الكتب، مجلات، أطروحات.
- الاستعانة بشبكة الأنترنت من أجل الحصول على الدراسات الحديثة التي يتعذر علينا إيجادها في المكتبات.

8. الحدود الزمانية والمكانية للدراسة:

تمثلت حدود الدراسة في إطار مكاني وزماني، ففيما يخص الإطار المكاني فالدراسة تختص بدراسة الجانب الاقتصادي لدول شمال إفريقيا، أما الإطار الزماني فإن الدراسة تتمحور حول اختبار أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا خلال الفترة(2010 –2020).

9. الدراسات السابقة:

- **مليكة غضبان: الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي في الدول المضيفة دراسة حالة الجزائر، الإمارات، السعودية، خلال الفترة (2000_2019)**، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف، ميلة، 2021.

تطرقت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في كل من الجزائر، الإمارات، السعودية، وذلك خلال الفترة (2000_2019) نظرا لاعتبار هذه الفترة شملت العديد من مخططات التنمية الاقتصادية وقد قامت كل هذه الدول بإصدار تشريعات وقوانين وإعطاء ضمانات وتحفيزا من أجل جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر.

أظهر النتائج أن هناك علاقة طويلة المدى بين متغيرات الدراسة، لكن وجد أن هناك تأثير سلبي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، أما الإمارات والسعودية فهناك تأثير ايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي.

وخلصت الدراسة إلى أن هناك حاجة إلى إعادة توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو القطاعات المختلفة التي لها تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي.

- **هند سعدي: أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية،** دراسة قياسية اقتصادية للفترة 1980–2014، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية 1980–2014 ، وذلك باستخدام بيانات بانل وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن للاستثمارات الأجنبية المباشرة تأثيرا ايجابيا ضعيفا على النمو الاقتصادي في البلدان العربية مجمعة خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على البلدان العربية المنتجة للنفط هو أثر ايجابي

ضعيف لكنه أكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الغير المنتجة للنفط، مما يدل على أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتجه نحو الاقتصاديات العربية النفطية.

- **خيالي خيرة: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر دراسة تحليله للفترة(2000_2012)**، مذكرة ماجستير، قسم العلوم اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016.

تمحورت هذه الدراسة إلى البحث في موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر وإبراز الدور الذي يلعبه في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية بالتطبيق على حالة الجزائر خلال الفترة (2000_2012) باعتبار أن هذه الفترة عرفت ارتفاعا تدريجيا في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر بعد غياب شبه تام للاستثمارات الأجنبية خلال فترة التسعينات التي اتسمت بتدهور الأوضاع السياسية والأمنية.

وتم التوصل إلى ضعف الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر الأمر الذي قلل من أهميتها في تكوين الناتج الداخلي الخام.

- **شوقي جباري: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي،2015

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك بالبحث على طبيعة العلاقة بين متغيري الدراسة على مستوى النظرية الاقتصادية ثم تحليل الأثر باستخدام التحليل القياسي الكمي متخذة الحيز الزمني الممتد من سنة 1990 إلى 2013 نظرا لتزايد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال هذه الفترة، والجهود المبذولة من أجل استقطابه إلى الجزائر.

وقد خلصت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر سلبا على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر.

- **قويدري كريمة، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011.

تمحورت إشكالية الدراسة حول أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر ومحاولة إبراز تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي وتوصلت هذه الدراسة إلى الأثر الايجابي للاستثمار المحلي والواردات على الناتج الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة(1991_2008).

10. أسباب اختيار الدراسة:

لقد تم اختيار موضوع هذه الدراسة بناء على عدة أسباب وهي:

- ارتباط موضوع الدراسة بالتخصص الذي ندرس فيه.
- تزايد اهتمام الدول النامية والمتقدمة على حد سواء بالاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- الدور البارز الذي يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره مصدرا هاما لتمويل وتطوير القطاعات وزيادة معدلات نموها.

11. صعوبات الدراسة:

- تضارب البيانات والمعطيات الخاصة بالدراسة وهذا لاختلاف وتعدد مصادر تجميعها.

12. هيكل الدراسة:

تتضمن الدراسة شقيين أحدها نظري والآخر تطبيقي حيث أن:

الفصل الأول: جاء بعنوان" **الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي**" والذي قسم بدوره إلى ثلاث مباحث، خصص المبحث الأول لمختلف مفاهيم الاستثمار الأجنبي المباشر، أما المبحث الثاني فقد درس مفاهيم النمو الاقتصادي، والمبحث الثالث تناول النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي والعلاقة بينهما.

الفصل الثاني: جاء بعنوان" **دراسة ميدانية لاختبار أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا خلال الفترة (2010-2020)**" وقد قسم إلى مبحثين، حيث تضمن المبحث الأول واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا، أما المبحث الثاني تم التطرق إلى الدراسة القياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا خلال الفترة (2010-2020).

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

تمهيد:

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من أبرز مصادر التمويل الخارجي الذي يساهم في التنمية الاقتصادية للعديد من دول العالم نظرا للمزايا العديدة الناجمة عنه كتوفير رؤوس الأموال والتقنية العالية والخبرة الفنية، والإدارية ورفع كفاءة المنتجات المحلية، وما ينشأ عن ذلك من إمكانية دخوله على الأسواق العالمية بمنافسة عالية.

لذلك اتجهت معظم دول العالم سواء متقدمة أو نامية إلى فتح أبوابها أمام الاستثمار الأجنبي المباشر بإزالة جميع القيود المفروضة عليه، خاصة بعد تراجع القروض المقدمة إليها على أثر تصاعد أزمة المديونية الخارجية، لتشهد بعد ذلك الساحة العالمية صراعا وتنافسا لجذب هذه الاستثمارات خاصة بعد توجه الدول نحو اقتصاديات السوق الحرة التي تعتمد على جذب الاستثمار الخاص كأحد الآليات الأساسية لتحقيق الإصلاح والنمو الاقتصادي، الذي يعد من أهم الأهداف البارزة التي نستطيع القول أنه هدف رئيسي تسعى كل الدول والاقتصاديات إلى تحقيقه خاصة النامية منها، وذلك من أجل القضاء على كل السياسات التي تواجه المجتمعات وتحقيق المستوى المعيشي للأفراد وتوفير الموارد المالية ونقل التكنولوجيا .

وقد شهد تطور مفهوم النمو الاقتصادي عدة تفسيرات عبر الزمن، ارتبطت بحركية الاقتصاد العالمي وهذا ما زاد من التعقيد مع بعض المفاهيم المقاربة كالتنمية الاقتصادية.

حيث احتل النمو الاقتصادي حيزا مهما في الدراسات الاقتصادية وتطورت البحوث بشأنه بدءا من النظرية الكلاسيكية التي اهتمت بدراسة القوى التي تحدد تقدم الشعوب، وصولا إلى النظريات الحديثة التي اهتمت بجعل النمو حلا للمشكلات التنموية.

وعلى ضوء ما سبق سنتطرق في هذا الفصل إلى الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو لاقتصادي وكذا النظريات المفسرة لهما والعلاقة ما بينهما.

المبحث الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

الاستثمار يشكل ظاهرة اقتصادية تعددت تعريفها وأشكالها إذ نجد بين أشكالها الاستثمار الدولي والذي بدوره ينطوي على أشكال كثيرة منها الاستثمار الأجنبي المباشر وعليه سنحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على مختلف مفاهيم الاستثمار الأجنبي المباشر ومكوناته، محدداته، وأهم أشكاله دوافعه، آثاره.

المطلب الأول: مفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر

قبل التطرق لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته وأهدافه لا بد للإشارة لمفهوم كلمة الاستثمار حيث تتعد مفاهيم الاستثمار تبعا لأنواعه ويختلف مفهومه باختلاف المجالات والميادين الوجه إليه.

1- تعريف الاستثمار:

1-1 التعريف اللغوي للاستثمار:

الاستثمار لغة: "هو طلب الحصول على الثمرة، ثمرة الشيء ما تولد عنه، أو المقصود منه نفعه وثمر الرجل ماله أي أحسن القيام عليه ونماه." لهذا فالمفهوم اللغوي للاستثمار يقوم على "استخدام المال وتشغيله بقصد تحقيق ثمرة هذا الاستخدام فيكثر المال وينمو على مدى الزمن."[1]

1-2 التعريف القانوني للاستثمار:

عرف على أنه: "عمل أو ترف لمدة معينة من أجل تطوير نشاط اقتصادي سواء كان في شكل أموال مادية أو غير مادية أو في شكل قروض".

حسب القانون 01_03 المتعلق بتطوير الاستثمار الصادر في 20 أوت 2001 عرفت المادة الثانية الاستثمار على أنه:

- اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة.
- المساهمة في رأس مال مؤسسة في شكل مساهمة نقدية أو عينية.
- استعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية.[2]

1-3 التعريف الاقتصادي للاستثمار:

اختلفوا رجال الاقتصاد بشأن إيراد تعريف أو مفهوم اقتصادي موحد للاستثمار فمنهم من ذهب إلى تعريفه بأنه:"عبارة عن الإضافة الجديدة من المنتجات الإنتاجية، أو الرأس مالية إلى رأسمال الدولة المتاحة.

---

[1] فرحي كريمة، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين، تركيا، مصر، الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2013، ص 5.

[2] محمد سارة، **الاستثمار الأجنبي في الجزائر دراسة حالة أوراسكوم**، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010، ص 7-8.

في حين عرفه آخرون أنه:"عبارة عن التوظيف المنتج لرأس المال أو عبارة عن توجيه للأموال نحو استخداماتها تؤدي إلى إشباع حاجات اقتصادية".[1]

2- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن إعطاء تعريف دقيق للاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر من أصعب ما يواجه الباحثون في هذا الميدان وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى اختلاف نظرة كل من المستثمر والدولة المضيفة له. لذلك سنحاول إظهار أهم التعاريف التي جاء بها الباحثون الاقتصاديين في هذا الصدد.

2-1الاستثمار الأجنبي المباشر:"هو عبارة عن اتخاذ قرارات على المستوى الاستراتيجي،غالبا ما يكون لمدة طويلة ويهدف إلى تحقيق أرباح ودخول مستمرة".

2-2 وهو أيضا:" الأداء الرئيسي لدخول الشركات المتعددة الجنسيات التجارة الدولية، وذلك من خلال توزيع نشاطها الإنتاجي والتسويقي بين فروع مختلفة تتوطن في مختلف البلدان".[2]

2-3 عرف صندوق النقد الدولي"FMI" :"الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه فئة من فئات الاستثمار عبر الحدود الذي يرتبط بمقيم في اقتصاد ما يتمتع بالسيطرة أو درجة عالية من النفوذ في إدارة مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر".[3]

2-4 عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية"OCDE":" الاستثمار الأجنبي المباشر هو كل شخص طبيعي أو كل مؤسسة عمومية أو خاصة، كل حكومة، كل مجموعة من الأشخاص الطبيعيين الذين لهم علاقة فيما بينهم، كل مجموعة من المؤسسات التي تتمتع بالشخصية المعنوية المرتبطة فيما بينها وهي عبارة عن مستثمر أجنبي إذا كانت لديه مؤسسة للاستثمار الأجنبي ويعني أيضا فرع أو شركة فرعية تقوم بعمليات في بلد آخر غيرها بلدها الأصلي".[4]

2-5 تعريف المنظمة العالمية للتجارة"OMC":"الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد (البلد الأم) أصلا إنتاجيا في بلد آخر (البلد المضيف) بقصد إدارته".[5]

---

[1] قويدري كريمة، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011، ص 3.

[2]أوعيل نعيمة، **واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر**، طبعة الأولى، دار مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2016، ص 10.

[3]نزاري رفيق، هارون طاهر، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 44، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016، ص 503.

[4]بورعدة حورية، حولية يحي، **واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا تقييم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول شمال إفريقيا**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 5، جامعة وهران 02، وهران، الجزائر، 2020، ص 384.

[5] فرحي كريمة، **مرجع سبق ذكره**، ص 17.

بناء على التعاريف السابقة يمكن صياغة تعريف شامل للاستثمار الأجنبي المباشر بكونه "ذلك الاستثمار المتمثل في شركات أجنبية(خارج الوطن)،أو شركات متعددة الجنسيات، أو شركات دولية(شخصية أو معنوية) لها مقرها في الدولة الأم، وتمارس نشاطها في دولة أو أكثر خارج الدولة الأم".

3- خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر:

تتمثل خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر في:[1]

- يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر رافدا مهما من روافد التمويل ويؤدي إلى التنوع في التنظيم والإنتاج والتسويق.
- الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج إذا كان في المشاريع الإنتاجية، وعليه فإن الاستثمار في الأسواق المالية لا يعد استثمارا منتجا.
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التنمية الاقتصادية.
- يتجه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة التي يحقق فيها عائد صافي بعد خصم المخاطر والتكاليف فهو يتجه بكثرة إلى الدول ذات مناخ استثماري ملائم.
- حرية التنقل للسلع والخدمات، ورأس المال، والتكنولوجيا بين الدول.
- علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر علاقة تكميلية مع باقي الاستثمارات.
- يتميز الاستثمار الأجنبي عن كل من القروض التجارية والمساعدات الإنمائية الرسمية في كونه يقلل من مخاطر الاقتراض والديون.

4- أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

تزداد أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد الوطني والعالمي كونه مصدرا هاما من مصادر تمويل المشاريع الاستثمارية في الدول النامية، وتتمثل أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي:[2]

- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا الحديثة والخبرة الإدارية والتسويقية الجديدة.
- توفير مصدر متجدد وبشروط جيدة للحصول على العملات ورؤوس الأموال الأجنبية لتمويل برامج وخطط التنمية.
- الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم الدعائم لحركة واستدامة الاندماج والتكامل والتبادل التجاري بين دول العالم.
- الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر المحرك الرئيسي لعملية التصدير.
- يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي.

---

[1] البلتاجي نمر عمر زياد، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على إنتاجية العمل الفلسطيني**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2013، ص 45.

[2] البلتاجي محمد جابر عبد الحميد، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية**، مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 01، كلية الحقوق، جامعة دمياط، مصر، 2020، ص 312.

5- أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر:

للاستثمار الأجنبي المباشر مجموعة من الأهداف تخدم مصالح كل من البلد المضيف والمستثمر الأجنبي نذكرها فيما يلي:[1]

5-1 أهداف المستثمر الأجنبي:

- إيجاد أسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركات الدولية خاصة لتسويق الفائض الكبير من السلع والتي لا يستوعبها السوق المحلي للبلد الأصلي للشركات المنتجة.
- الحصول على المواد الخام من الدول المستثمر فيها لأجل استخدامها في عملية التصنيع.
- الاستفادة من انخفاض عنصر التكلفة في الدول المستثمر فيها حيث أن تكلفة القوى العاملة أقل من تكلفتها في الدول المتقدمة وكذلك تكلفة الحصول على المادة الخام قد تكون أقل.
- تقليل المخاطر التي تتعرض لها استثمارات الشركات الأجنبية إذ أنه كلما انتشرت الاستثمارات وتنوعت في عدد كبير من الدول كلما قلت المخاطر التي تتعرض لها.
- سهولة قيام الشركات الأجنبية بمنافسة الشركات والصناعات المحلية من حيث الجودة والأسعار ونوع الخدمة وذلك بسبب وفرة رأس المال إمكانياتها المتقدمة.
- الاستفادة من فرص تحقيق الربح في الدول المستثمر فيها.
- الاستفادة من قوانين الإعفاء الضريبي التي تمنحها كثير من الدول لتشجيع الاستثمار فيها.

5-2 أهداف البلد المضيف

تتمثل فيما يلي:[2]

- المساهمة في حل مشكلة البطالة وذلك بتشغيل عدد من العاطلين عن العمل في المشاريع التي يتم إنشاؤها.
- الاستفادة من التقدم العلمي والتكنولوجيا المتقدمة في الدول الأجنبية.
- الإسهام في زيادة الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات للدولة المستثمر فيها وخاصة عند قيام المشاريع المعنية بتصدير منتجاتها إلى الخارج.
- التقليل من الواردات وذلك عن طريق زيادة الإنتاج المحلي، حيث يساهم الإنتاج المحلي باستبدال السلع المستوردة بالسلع المنتجة محليا.
- تدريب العاملين على الأعمال الإدارية وعلى استخدام التكنولوجيا المتقدمة المستخدمة في عمليات الإنتاج.

[1] علوان قاسم نايف، **إدارة الاستثمار (بين النظرية والتطبيق)**، طبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص351-352.

[2] **المرجع نفسه**، ص 352-353.

المطلب الثاني: مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته.

1- مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر:

توجد ثلاثة عناصر أساسية يتشكل منها الاستثمار الأجنبي المباشر وهي كالتالي:

1-1 رأس مال حقوق الملكية:

ويشتمل على حصص الملكية في الفروع وكافة الأسهم في الشركات التابعة والزميلة وغيرذلك من المساهمات في رأس المال مثل توفير الماكينات والمعدات.[1]

1-2 الأرباح المعاد استثمارها:

وتتمثل في الحصة الخاصة بالمستثمر الأجنبي من أرباح استثماراته في البلد المضيف للاستثمار وغير المحولة إلى بلده الأصلي بل بقيت محتجزة لدى المشروع المحلي مصدر هذا الربح بهدف إعادة استثمارها أي تحويلها إلى استثمارات جديدة ملكا لشخص طبيعي أو معنوي أجنبي.

وبهذا يصبح حجم الاستثمار الأجنبي المباشر هو حاصل جمع المساهمة الأولية مع الأرباح المعاد استثمارها داخل نفس البلد.

1-3 القروض داخل الشركة الواحدة:

وتتمثل في الديون الطويلة الأجل للشركة الأم اتجاه فروعها في الخارج أو بين فروع الشركة الواحدة المتواجدة في عدة بلدان.[2]

2-محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن قرار الاستثمار في أية دولة يعتمد على عدة محددات وقد تعمل هذه المحددات على التأثير على قرار الشركات الأجنبية بعدم الاستثمار أو قد ينحصر تأثيرها في تخفيض حجم الاستثمار في تلك الدولة.

ومن أهم محددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ما يلي:[3]

- تكلفة عناصر الإنتاج من عمالة وموارد مادية وأجور نقل، فكلما كانت هذه التكاليف في دولة معينة أقل من غيرها من الدول شجعت الشركات الأجنبية على الاستثمار فيها.
- الاستقرار السياسي، كلما كانت الدولة مستقرة سياسيا كلما كان ذلك في صالح الشركات المستثمرة فيها.
- حجم السوق في الدولة المراد الاستثمار فيها، حيث لا يشجع السوق الصغير على الاستثمار إلا إذا كان قريبا من المواد الخام أو من أسواق أخرى كبيرة.

---

[1] صياد شهيناز، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي**، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2012، ص 12.

[2] بعداش عبدالكريم، **الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري، 1996-2005**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر،2008، ص 51.

[3] علوان قاسم نايف، **مرجع سبق ذكره**، ص 353.

- المناخ الاقتصادي للاستثمار من حيث وجود أو عدم وجود قيود لمراقبة العملة وسهولة أو صعوبة الإجراءات التي تفرضها الدولة وقوانين الاستيراد والتصدير وكذلك السماح أو عدم السماح للأجنبي بالتملك.
- النظام الضريبي وحجم الإعفاءات الجمركية التي قد تمنح للاستثمارات الأجنبية لجذبها.
- وجود منافسة قوية للمشاريع المراد إقامتها في الدول المستثمر فيها.
- مدى توافر الموارد البشرية وعناصر الإدارة الكفؤة في الدول المراد الاستثمار فيها.

المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر ودوافعه، آثاره

1- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

تتباين أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتتعدد تبعا للأهمية النسبية والخصائص المميزة لكل شكل من أشكال هذا الاستثمار، وترجع أسباب هذا التنوع والتباين إلى عدة عوامل يمكن إيجازها كالآتي:

- اختلاف البنية الاقتصادية والاجتماعية والنظم السياسية المطبقة في الدول المضيفة، والأهداف التي يسعى لاجتذابها من وراء الاستثمار الأجنبي المباشر.
- اختلاف خصائص الشركات المتعددة الجنسيات، والتي ترغب في إنشاء استثمار أجنبي مثل: حجم الشركة، أنواع المنتجات أو الخدمات التي تقدمها ومجالات النشاط الاقتصادي وأهداف الشركة...إلخ.
- خصائص المجال الاقتصادي الذي يمارس فيه المستثمر الأجنبي نشاطه، ودرجة المنافسة في السوق.
- عوامل ترتبط بالتكاليف المتوقعة، ومتطلبات الاستثمارات المالية، والتقنية والفنية، وكذا الأرباح المنشودة، فضلا على المخاطر التجارية وغير التجارية.[1]

فيما يلي سنشير إلى أبرز وأهم هذه الأشكال:

1-1 الاستثمار المشترك:

يرى كولد "Kolde"هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان(أو شخصان معنويان) أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة من رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة والخبرة وبراءات الاختراع والعلامات التجارية.

أما تيربسترا"Terpstra" فيرى أن الاستثمار المشترك ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دولة أجنبية يكون أحد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية تمارس حقا في إدارة المشروع أو العملية

[1] جباري شوقي، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2015، ص 32.

الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه.[1]

من ميزاته أنه عند قيام المستثمرين الأجانب بشراء حصة من شركة وطنية قائمة، يؤدي إلى تحويل هذه الشركة إلى استثمار مشترك كما يتمتع كل طرف من الشريكين بشخصية معنوية مستقلة تابعة للقطاع العام أو الخاص مع الحق لكل من الشريكين إدارة المشروع، وهذا العنصر هو الحاسم في التفرقة بين مشروع الاستثمار المشترك وعقود الإدارة واتفاقيات التصنيع وتسليم المفاتيح.[2]

1-2 الاستثمار الأجنبي المملوك بالكامل:

يعد هذا الشكل من أشكال الاستثمار الأكثر تفضيلا لدى الشركات المتعددة الجنسيات، حيث تقوم باستثمار جزء من رأس مالها في دولة أخرى خلال مشروعات إنتاجية أو خدمية مملوكة لها بالكامل وهي المسؤولة عن العمليات الإدارية والإنتاجية والتسويقية وتكون هنا درجة المخاطرة عالمية نسبيا مقارنة بالاستثمار المشترك، وتستطيع الشركات الدولية امتلاك مشاريع استثمارية في البلد المضيف عن طريق شراء شركة محلية قائمة بتجهيزاتها وتقلباتها وخطوطها الإنتاجية، واستخدام العمالة الموجودة فيها إذا سمحت الأنظمة السائدة في البلد المضيف بذلك أو عن طريق قيام الشركة الدولية بإنشاء شركة جديدة بالكامل في البلد المضيف استنادا إلى دراسات الجداول الاقتصادية المنجزة والخاصة بهذا الإنشاء أو الاستثمار.

ويرجع تفضيل هذا النوع أو الشكل من الاستثمار للأسباب الآتية:

- القرب من السوق المحلي يسهل من دراسة أذواق المستهلكين وبالتالي تكون الدراسة السوقية أقل تكلفة وأكثر دقة.
- التملص من القيود التجارية والجمركية التي تخضع لها الواردات.
- التمكن من تعظيم العوائد.
- السيطرة الكلية على الإدارة والتسيير.[3]

1-3 الاستثمار في مشروعات أو عمليات التجميع:

هذه المشروعات قد تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني (عام أو خاص) يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين (سيارة مثلا) لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا، يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع وتدفق

---

[1] بن داودية وهيبة، **واقع وآفاق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا 1995-2004 مع التركيز على الجزائر، مصر، المغرب، تونس**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والعلوم التجارية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2005، ص 15-16.

[2] أقسام حسنة، **تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر بعد الإصلاحات مع الإشارة إلى حالة كوريا الجنوبية، ماليزيا، مصر**، أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012، ص 64.

[3] غضبان مليكة، **الاستثمار الأجنبي المباشر، وأثره على النمو الاقتصادي في الدول المضيفة دراسة حالة الجزائر، الإمارات، السعودية خلال الفترة2000-2019**، قسم علوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، 2021، ص 24-25.

العمليات وطرق التخزين والصيانة...إلخ، والتجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه حيث يصبح هذا الشكل مشابها لأشكال الاستثمار غير المباشر في مجال الإنتاج.[1]

هناك نموذجين شائعين في الدول النامية المضيفة:[2]

النموذج الأول: "التجميع في وسط الحلقات الإنتاجية": يكون في شكل أجزاء ومكونات حسبما تقتضي الاعتبارات الاستراتيجية الكلية للشركات المتعددة الجنسيات من حيث الربحية، الأمان، التقسيم الدولي للعمل فيما بين دول العالم الثالث."

النموذج الثاني: "التجميع في آخر العلاقات الإنتاجية": ذلك مثل إقامة مصانع تجميع السيارات والأجهزة الالكترونية، من عيوب هذا النوع من الاستثمار أن تضل تلك السيارات ذات طبيعة مجزأة عن بنية الاقتصاد الوطني، حيث أن مكونات هذا المنتوج لا يتم إنتاجه داخل الاقتصاد المحلي."

1-4 الاستثمار في المناطق الحرة:

يكون الاستثمار الأجنبي هنا بعيدا عن الخضوع لقوانين الدولة المضيفة، حيث يعمل من خلال قوانين خاصة به تنظم له عملية إنشاء المشروعات الاستثمارية، بحيث تتمتع بإعفاء من كامل الرسوم وأولا الضرائب المفروضة على المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة داخل الدولة المضيفة.

إن أهم هدف لإقامة المناطق الحرة هو تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي ولاسيما المباشر، حيث تخلق الدولة في المنطقة الحرة بيئة اقتصادية جيدة تقضي إلى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا وغير ذلك من الأنشطة بما في ذلك المرور العابر وعمليات الشحن والتوزيع والتخزين.[3]

1-5 الاندماج والاستحواذ:

يقصد بالاندماج اتحاد مصالح شركتين أو أكثر بغرض تكوين شركة جديدة.

أما الاستحواذ فهو عبارة عن قيام شركة معينة بالاستيلاء على شركة ثانية، حيث تختفي الشركة الثانية وتبقى الشركة الأولى قائمة.

وأصبحت كل عمليات الاندماج والاستحواذ ظاهرة بارزة خاصة بعد اتساع نطاقات التكتلات الاقتصادية وتحرير التجارة العالمية، حيث تستهدف من خلالها الشركات تعزيز قدراتها التنافسية وحصتها في السوق العالمي، وبالتالي فإن الاندماج والاستحواذ ضمن تيار العولمة والانفتاح الاقتصادي أصبح بالنسبة لمختلف المؤسسات حتمية وليس خيارا بعد اندثار كل البدائل المتاحة أمامها غير بديل اقتصاد السوق.[4]

---

[1] أوعيل نعيمة، **مرجع سبق ذكره**، ص 21.

[2] أقسام حسنة، **مرجع سبق ذكره**، ص 64.

[3] جباري شوقي، **مرجع سبق، ذكره**، ص 37.

[4] بوجمعة بلال، تحليل **واقع الاستمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في ظل اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2007، ص 23-24.

2- دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية تحركها ظروف المنافسة داخل الأسواق المختلفة، ويمكن أن نستخلص أهم دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي:

2-1 دوافع المستثمر الأجنبي:

تكمن دوافع المستثمر الأجنبي في الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها من خلال التوجه نحو الاستثمار في الخارج وهي:[1]

- يكمن في الاختراق الجاد والكبير للأسواق العالمية فهو الدافع الأول الذي يجعل من الشركات متعددة الجنسيات تقرر تفضيل التأويل بدلا من التصدير.
- يكمن في تجنب مختلف العوائق والحواجز المحتملة والتي قد تعترض بشدة من حركات الاستثمار والتجارة ومن بينها الضرائب والرسوم المجحفة على الواردات ومن العوائق أيضا البيئة المعادية للاستيراد.
- دافع تحقيق ونيل فرص صناعية ممكنة في الأسواق العالمية.
- التخلص من التكنولوجيا القديمة.

2-2 دوافع الدول المضيفة:

تسعى الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى تحقيق أهداف استراتيجية والتغلب على بعض الصعوبات التي تواجهها في تسيير الاقتصاد ومن أهم هذه الدوافع نجد:[2]

- جعل المستثمر الأجنبي يساهم في إيجاد حل ممكن لمعالجة البطالة المحلية التي تتخبط فيها هذه الدول.
- اجتذاب الاستثمار الأجنبي من طرف الدول المضيفة لا يقتصر على دوافع التحقيق من حدة البطالة من خلال إقامة المشاريع بل لجعل هذه الأخيرة متنوعة تمس مختلف القطاعات مثل السياحة، المصرف، التأمين، الخدمات...إلخ.
- دافع الحصول على مستوى معين من التكنولوجيا ومختلف المعارف بغية الاستفادة منها لخلق تكنولوجيا ذاتية من جهة وتحقق تقدم اقتصادي مستمر من جهة أخرى.
- اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر قد يكون بدافع إحلال الإنتاج المحلي للدول المضيفة محل الواردات هذا من جهة ومن جهة أخرى بناء اقتصاد تصديري قوي يسمح بتنمية تجارتها الخارجية.

---

[1] بن حافظ حمزة، **دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر**، مذكرة ماجستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011، ص 102.

[2] فضيل فارس، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر، المملكة العربية السعودية**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004، ص 46-47.

- إلى جانب ذلك فقد يتجسد هذا الدافع في أن اكتساب المهارات والمعارف التكنولوجية قد يؤدي إلى تحسين الوضع التنافسي لهذه الدول مقارنة بالدولة الأم.

3- آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة:

إن ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر وما يترتب عليها من آثار على اقتصاديات الدول المضيفة بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة ظلت وستظل محور للجدل بين مؤيدين لهذه الظاهرة ومعارضين لها، فالبعض يرى أن الاستثمار الأجنبي يحقق العديد من المزايا للدول المضيفة والبعض الآخر يرى أن هذه الاستثمارات تأخذ أكثر مما تعطي، وفيما يلي سنتطرق إلى كل من الآثار الايجابية والسلبية التي تنتج عن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول المضيفة.[1]

3-1 الآثار الايجابية:

إن مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن تسهم في تحقيق العديد من الايجابيات التي يتحقق فيها، وبالذات الدول النامية منها حسب رأي البعض، والتي يمكن أن تتمثل بما يلي:

- إن الاستثمار الأجنبي يمكن أن يسهم في توفير فرص عمل أكبر، وهو الأمر الذي تتسع وتشتد حاجة الدول النامية لتحقيقه فيها بدرجة كبيرة نتيجة لمحدودية النشاطات الاقتصادية التي تعجز عن استيعاب العمل الفائض لديها.
- إن مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن تسهم في تطوير مجالات ونشاطات ذات إنتاجية أكبر، نظرا لأن معظم المجالات الإنتاجية في الدول النامية تعمل فيه هذه المشروعات على استخدام أساليب ووسائل إنتاج أكثر تطورا وحداثة.
- إن مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن تساعد الدول النامية على الحصول على القدرات الإدارية، مهارات العاملين، والخبرات الفنية، وبالذات عالية المستوى منها، والتي تعاني هذه الدول ندرة شديدة فيها خاصة وأن استخدام الوسائل والأساليب والتقنيات المتقدمة يتطلب ويقتضي ويتضمن توفير مثل هذه القدرات والخبرات والمهارات عالية المستوى.[2]
- يمكن أن توفر مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر عملات أجنبية للدول النامية من خلال إقامة مشروعات يتاح إنتاجها لأغراض التصدير أو تحمل محل الواردات واستغلالها لتمويل واردات جديدة.
- في ظل الشروط المجحفة للقروض الخارجية وتقلص المساعدات للدول النامية يعد الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة خاصة النامية منها أفضل وسيلة من اللجوء إلى الاقتراض الخارجي والتخفيف من فجوة الادخار والاستثمار وبذلك تحقيق قيمة مضافة أكبر من خلال

---

[1] بسدات كريمة، **العوامل المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2015، ص 123.

[2] فليح حسن خلف الله، **العولمة الاقتصادية**، طبعة الأولى، دار عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، أريد، الأردن، 2010، ص 26.

استخدام الموارد المحلية والطاقات الإنتاجية غير المستغلة وبالتالي يوفر مستوى معيشي أفضل ودرجة رفاهية أعلى.

- تعد وسيلة مكملة للاستثمارات الوطنية الحكومية والخاصة، وذلك لأن زيادة الموارد المالية تقلل من الضغط على المدخرات المحلية وتعوض بها النقص الحاصل في استثماراتها المحلية التي تعاني الأقطار النامية من عجز فيها.[1]
- قد يساهم في مساعدة الشركات المحلية على تطوير قدرتها الإنتاجية والدخول في سوق المنافسة الدولية.
- إن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي دورا هاما في نقل المعرفة التقنية، ويراه الباحثون عربة لنقل التكنولوجيا من خلال استخدام التكنولوجيا المتطورة.[2]

3-2 الآثار السلبية:

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يولد سلبيات عديدة تصاحبه وترافقه وتنجم عنه،وتتمثل هذه السلبيات فيما يلي:

- إن الاستثمار الأجنبي المباشر ومن خلال مشروعاته لم يسهم بدرجة ملموسة في توفير فرص عمل أكبر يمكن أن تسهم في الحد من البطالة الواسعة الانتشار في الدول النامية التي يتم فيها هذا الاستثمار، لأن هذه المشروعات تستخدم في الغالب أساليب ووسائل إنتاج مكثفة لرأس المال، ولا تستخدم إلا عمل محدود وبسبب التطور في الوسائل والأساليب التي تستخدمها والمرتبطة بالتقنيات المتقدمة فإنها تتطلب في الغالب عمل بنوعيات عالية المستوى لا تتوفر في الدول النامية.
- إن مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر تسهم في منافسة المشروعات المحلية في الحصول على المستلزمات ورؤوس الأموال المحلية نتيجة القدرة التنافسية التي تعمل لصالح هذه المشروعات وعلى حساب المستثمر المحلي والمشروعات المحلية.[3]
- يرتكز الاستثمار الأجنبي المباشر أحيانا في بعض القطاعات خاصة الصناعات الملوثة للبيئة في الدول المضيفة، ومن ثم تقوم بالتأثير السلبي على البيئة في ظل غياب الرقابة الفعالة على هذه الأنشطة في هذه الدول، بل تلجأ على ما هو أخطر من ذلك بكثير مثل دفن النفايات السامة في أراضي الدول المضيفة مقابل ثمن بخس، والذي يؤدي إلى إفساد التربة وتفشي الأمراض.

---

[1] منصوري الزين، **تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية**، طبعة الأولى، دار راية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 71.

[2] العداري عدنان داود محمد،**الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية و التنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية**، طبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن،2015، ص 73.

[3] فليح حسن خلف الله، **مرجع سبق ذكره**، ص 100.

- استنزاف الموارد المحلية الأولية والمعادن، والثروات الطبيعية وتحقيق أرباح غالية من خلال نشاطاتها وعدم العمل على إعادة استثمار هذه الأرباح في الدول النامية والتي يمكن أن تؤدي إلى تطوير اقتصادياتها.[1]

[1] نزيه عبد المقصود مبروك، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، طبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 398.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي

أقدم عدد كبير من الباحثين في دراستهم للاقتصاد الكلي بالنمو الاقتصادي، إذ يعد هذا المصطلح جديدا نسبيا في التاريخ البشري، حيث شعر معظم الدول من خلال برامجها الاقتصادية إلى تحقيق معدلات نمو ايجابية تقضي إلى تعيين مستويات المعيشة لأفراد المجتمع وبالتالي تحقيق الرفاهية.

المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي وأنواعه

1. مفهوم النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي الهدف الأسمى الذي تسعى إليه كافة الدول في العالم وذلك بتحقيق رفاهيتها، ويعرف النمو الاقتصادي:" بأنه تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من إجمال الدخل القومي الحقيقي خلال فترة زمنية محددة". [1]

هناك العديد من التعاريف لمفهوم النمو الاقتصادي وهنا يمكن سرد تعريفين هما:

هو: "الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بين فترتين".

وهو أيضا: "ارتفاع معدل الدخل الفردي ويعرف معدل الدخل الفردي على أنه الناتج القومي الحقيقي مقسوما على عدد السكان في الدولة".

إن المفهوم الأول يقيس معدل نمو الاقتصاد عبر الزمن أما الثاني فيشير إلى معدل أو متوسط النمو الحقيقي للفرد في مجتمع ما.[2]

ويعرف النمو الاقتصادي على أنه: "عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تزامنية ومستمرة عبر فترة ممتدة من الزمن". بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية ومدى استغلال هذه الطاقة فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية ازدادت معدلات النمو في الدخل القومي والعكس صحيح. [3]

يقاس النمو الاقتصادي باستخدام النسبة المئوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي، وتقارن النسبة في سنة معينة سابقتها. [4]

---

[1] الغرباوي شادي جمال، **أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في فلسطين**، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاديات التنمية في الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2015، ص23.

[2] الوزني خالد واصف – الرفاعي أحمد حسين، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق**، طبعة الأولى،دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2014، ص 381.

[3] حربي محمد عريفات، **مبادئ الاقتصاد الكلي**،الطبعة الأولى، دار وائل للنشر ،عمان، الأردن، 2006، ص 268.

[4] محمد رملي لخضر، **الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية ومقارنة مع المغرب**، مجلة رأي اقتصادية، االعدد 9، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2015،ص55.

يتضح مما سبق أن النمو الاقتصادي يعني الزيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، ومتوسط الدخل الفردي في متوسط الدخل الكلي للمجتمع هذا من جهة، ومن جهة أخرى نلاحظ بأن النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي، وإنما يتعدى ذلك يعني حدوث تحسين في مستوى معيشة الأفراد في المجتمع متمثلة في زيادة نصيبهم من الدخل الكلي، ولا يحدث هذا إلا إذا فاق معدل النمو الدخل الكلي لمعدل نمو السكان، وإذا حدث العكس فإن هذه الحالة تمثل نوعا من التخلف الاقتصادي.

2. أنواع النمو الاقتصادي:

تتمثل أنواع النمو الاقتصادي فيما يلي:

1.2. النمو التلقائي (الطبيعي): هو ذلك النمو الذي يحدث بشكل تلقائي وعفوي من القوى الذاتية، التي يمتلكها الاقتصاد الوطني دون إتباع أي تخطيط أو سياسة عملية على المستوى الوطني أو المحلي وقد جرى في مسارات تاريخية معينة أين تم الانتقال من المجتمع الإقطاعي إلى الرأسمالي والذي كان نتيجة جملة من الأسباب نذكر منها:

- التقييم الاجتماعي للعمل.
- سيادة الإنتاج السلعي أي الإنتاج بهدف المبادلة والحصول على النقود.
- حدوث تراكم لرأس المال.
- تكوين السوق.

ويتميز هذا النوع من النمو بانتقال شرارته بسرعة من قطاع لآخر في البلدان الرأسمالية بينما في الدول النامية فإن التبعية للخارج تعتبر كمصدر ونتيجة له في آن واحد.[1]

2.2. النمو المخطط: هو ذلك النمو الذي يكون نتيجة لعملية تخطيط شاملة لموارد المجتمع واحتياجاته وهو ما يسمى بالتخطيط القومي الشامل لكافة القطاعات، وهناك دور مركزي اختياري للحكومة، وهذا النوع من النمو عرفته الدول الاشتراكية حيث ينمو الاقتصاد القومي وفقا لخطة قومية تتعدد فيها أهداف متناسقة وأولويات معينة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة مع اختيار الوسائل الملائمة التي تحقق تلك الأهداف، حيث يقوم إطار هذا النمو على أساس سيادة الملكية الاجتماعية الاشتراكية لوسائل الإنتاج والتخطيط الاقتصادي الاجتماعي الشامل للاقتصاد القومي وتوزيع الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع بين الاستخدامات المختلفة لإنتاج السلع والخدمات التي تلي الحاجات الفردية والاجتماعية أي إشباع احتياجات جميع أفراد المجتمع. [2]

---

[1] ولد عمري عبد الباسط، **إسهام التعليم في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1980-2013)**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2016، ص6.

[2] سعدي هند، **أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربي (دراسة قياسية للفترة 1980-2014)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر،2017، ص 65.

3.2. النمو العابر: هو ذلك النمو الذي يفتقد إلى صفة الديمومة والثبات فهو يأتي كنتيجة لظهور عوامل طارئة عادة ما تكون عوامل خارجية يسود هذا النمط بشكل كبير في الدول النامية، حيث ينشأ كنتيجة لتوفر مؤشرات إيجابية مفاجئة في تجارتها الخارجية سرعان ما تتلاشى بنفس السرعة التي ظهرت بها.

إن كون هذا النمو يحصل في ظل بنى اجتماعية وثقافية جامدة فذلك يجعله غير قادر على خلق الكثير من آثار المضاعف والمعجل، أو يؤدي في أحسن الأحوال إلى تكريس ظاهرة النمو بلا تنمية والتي تسود في المجتمعات النامية عموما والعربية على وجه الخصوص.[1]

المطلب الثاني: مصادر النمو الاقتصادي

تتجسد مصادر النمو الاقتصادي في:

1. **اليد العاملة:** يمثل عنصر العمل أهم عامل من عوامل النمو الاقتصادي، وخاصة قديما في فترة المدرسة الكلاسيكية حيث اعتبروه محددا أساسيا لحجم الإنتاج المحقق إلا أن التطور التكنولوجي والتقدم التقني، أصبح مرتبط بزيادة المهارات والتعليم والتدريب، التي تعتبر أعمال استثمارية في البشر، ليعطي لنا رأس المال البشر لولا شك أن هذين العاملين (التعليم والتدريب) يساعدان كثيرا على رفع إنتاجية القوة العاملة.[2]
2. **رأس المال:**رأس المال هو مجموع السلع التي توجد في وقت معين في اقتصاد معين، تدخل ضمن رأس المال كل السلع القابلة والغير قابلة للإنتاج، تشتمل هذه الأخيرة على مجموعة غير متجانسة أهم مكوناتها سلع التأسيس، السلع الحربية الأرض والموارد الطبيعية وينقسم رأس المال القابل للإنتاج إلى: تجهيزات، مركبات والإنشاءات التي تستخدمها المشروعات، باستثناء المساكن والأراضي، رأس مال السكن، رأس مال الإدارات (أبنية الإدارات، المدارس، الطرقات، المعدات ووسائل النقل). [3]
3. **التقدم التكنولوجي:** ويقصد به ذلك التنظيم الذي يسمح باستخدام تقنيات جديدة في عمليات الإنتاج لتخفيض تكاليفها، كما تؤدي إلى رفع وتحسين جودة المنتجات وابتكار منتجات جديدة وفي جميع الأحوال يؤدي التقدم التكنولوجي إلى زيادة الناتج عبر الزمن حتى لو ظلت كمية العمل ورأس المال ثابتين لذا يعد عنصرا أساسيا للنمو الاقتصادي. [4]

---

[1] بن ساحة مصطفى، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة ماجستير، تخصص تجارة دولية، جامعة غرداية، الجزائر، 2011، ص8.

[2] ضيف أحمد، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2015، ص13.

[3] لأشقر أحمد، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص74-75.

[4] ب. بيرنيه إسيمون، ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، **أصول الاقتصاد الكلي**، المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 1989، ص435.

المطلب الثالث: نماذج النمو الاقتصادي ومقاييسه

1. نماذج النمو الاقتصادي:

تعد النماذج النيو كلاسيكية للنمو ونماذج النمو الداخلي المنطلق الأساسي لمعظم الدراسات النظرية والتطبيقية حول جدول الاستثمار الأجنبي المباشر ومدى تأثيره على النمو الاقتصادي سنتطرق لكل منهما فيما يلي:

1.1. نماذج النمو النيوكلاسيكية:

من بين نماذج النمو النيو كلاسيكية نجد نموذج هارود دومار ونموذج سولو.

1. **نموذج هارود دومار:** لقد أولى هذا النموذج أهمية بالغة للاستثمار ودوره في تفعيل حركة النمو، فحسب هارود ودومار فإن مشكل الرأسمالية يتمثل في أزمة البطالة وانطلاقا من ذلك حول تبرير توازن ديناميكية على المدى الطويل وعند مستوى التشغيل الكامل.

ومن خصوصيات هذا النموذج أنه يهمل كل من الجانب النقدي والمالي، لذلك عادة ما نتكلم عن نموذج هارود دومار وهذا رغم أن تحليل دومار يركز على صعوبة الحصول على التوازن في سوق السلع، ويهمل شروط التوازن في سوق العمل، أما تحليل هارود هو الأكثر تكاملا وعلى العموم فإن التحليلين يتوصلان إلى نفس النتائج تقريبا.

وقد وضع كلا من هارود ودومار نموذجه في إطار مجموعة من الفرضيات يمكن حصرها في:[1]

- أن الاقتصاد مغلق، ولا توجد تجارة خارجية مع غياب التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي.
- افتراض تحقيق الكفاءة الإنتاجية الكاملة للإنفاق الاستثماري مع تحقيق العمالة الكاملة عند مستوى توازن التدخل.
- ثبات الميل الحدي للادخار وتساويه مع الميل المتوسط للادخار.
- ثبات كل من المستوى العام للأسعار، وسعر الفائدة المصرفية، ومعامل رأس المال ونسبة رأس المال والعمل في المدخلات الإنتاجية.
- أن هناك نمط واحد للإنتاج السلعة، ولا يوجد إهلاك للسلع الرأسمالية أي افتراض عمر لا نهائي لها.
- حسابات الادخار والاستثمار يعتمد على الدخل المحقق لنفس العام يكون نموذج النمو الاقتصادي لهارود دومار على الشكل التالي:

الادخاري يكون نسبة من الدخل القومي y وبالتالي تكون لدينا المعادلة التالية:

$$S=SY \quad \ldots\ldots\ldots(1)$$

[1] بن قدور أشواق، **تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي**، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص75-77.

إن الاستثمار I يعرف بأنه التغيير في رصيد رأس المال k، ويمكن تقديمه بأنه التغيير في رصيد رأس المال Δk على الشكل التالي:

$$I = \ldots\ldots(2)\Delta k$$

إن الرصيد الكلي لرأس المال k لديه علاقة بالدخل القومي الاجمالي والناتج y وفقا لمعامل رأس المال/الناتج فإن معادلة k تكون:

$$\Delta k = k\Delta y \ldots\ldots(3) \text{ أي } k = \frac{\Delta k}{y}$$

إن I=S أي الاستثمار = الادخار

فإن: $S = Sy = k\Delta y = \Delta k = I \ldots\ldots(4)$

نبسط المعادلة فتصبح: $S = k\Delta \ldots\ldots(5)$

وبقسمة المعادلة (5) على y ثم على k نجد: $= \frac{\Delta y}{y}\frac{S}{K}$

نرمز لـ $\frac{\Delta}{y}$ بالحرف G الذي يمثل معدل نمو الناتج القومي ومنه: [1]

$$G = \frac{S}{K} \ldots\ldots(6)$$

من خلال العلاقة السابقة نلاحظ بأن معدل نمو الدخل القومي يرتبط بعلاقة طردية بمعامل الادخار أي نسبة ما يقوم المجتمع بادخاره من دخله القومي فكلما ارتفع معدل الادخار القومي زاد معدل نمو الدخل القومي والعكس صحيح. [2]

– كذلك يرتبط الدخل القومي بعلاقة عكسية مع معامل رأس المال/الناتج، فالزيادة k سوف تؤدي إلى انخفاض الناتج القومي.[3]

إذن عملية التنمية حسب هذا النموذج تتحقق عن طريق زيادة الادخار وبالتالي الاستثمار بزيادة سرعة النمو.[4]

---

[1] ناصري نفيسة، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية**، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية دولية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2014، ص43.

[2] عجمية محمد عبد العزيز، عطية إيمان، ناصف وآخرون، **التنمية الاقتصادية (المفاهيم والخصائص) في النظريات والاستراتيجيات والمشكلات**، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2008، ص148.

[3] ناصري نفيسة، **مرجع سبق ذكره**، ص43.

[4] سابق نسيمة، **أثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي**، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد مالي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2016، ص84.

2. نموذج سولو: جاء نموذج سولو من أجل تطوير النظرية النيوكلاسيكية للنمو،خاصة في توسيع إطار نموذج هارود دومار وذلك بإدخال عنصر العمل وإضافة متغير آخر مستقل ثالث وهو المستوى التكنولوجي إلى معادلة النمو الاقتصادي. [1]

يركز هذا النموذج على متغيرات داخلية تتمثل في العمل (L)، رأس المال (K) الإنتاج (Y)، ومردودية العمل (A) تدخل هذه العوامل في دالة الإنتاج على التالي: [2]

$$y(t) = f[(k(t)), A(t)L(t) \dots \dots (7)$$

ومن خصوصيات هذه الدالة، الزمن لا يدخل مباشرة في الدالة، وأن الإنتاج يتغير في الزمن بتغير عوامل الإنتاج المحصل عليها عن طريق كميات معطاة من رأس المال والعمل والتي تزداد في الزمن عن طريق التقدم التقني والذي يتم بزيادة حجم المعرفة، أما الجداء التالي (AL) يسمى بالعمل الفعلي، ويقال عن التقدم التقني الذي يرفع من العمل الفعلي بأنه حيادي، حيث أن الطريقة التي تؤثر بها (A) على دالة الإنتاج يستلزم أن نسبة الإنتاج (K/L) ثابتة، وهذه النتيجة مؤثرة في المدى الطويل عن طريق المعطيات التجريبية.[3]

ومن أهم فرضيات النموذج أن رأس المال والعمل الفعلي لديهما وفرات حجم ثابتة، أي إذا قمنا بمضاعفة كميات رأس المال والعمل الفعلي نتحصل على إنتاج مضاعف بنفس الكمية، وهذا في ظل وجود اقتصاد متطور بالقدر الكافي، بحيث يكون الاستغلال الكامل للأرباح الناتجة عن التخصص، من جهة أخرى قد لا يحدث في حالة اقتصاد غير متطور بصفة معينة، أين مضاعفة كميات رأس المال والعمل تؤدي إلى زيادة في الإنتاج بأكثر من الضعف.[4]

إن دالة الإنتاج لها خصوصيات، حيث نجد أن الإنتاجية الحدية لرأس المال أو العمل تؤول إلى ما لا نهاية عندما تؤول كل من رأس المال والعمل إلى الصفر ومن جهة أخرى، تؤول الإنتاجية الحدية لرأس المال أو العمل إلى الصفر لما يؤولان إلى ما لا نهاية.[5]

نلخص هذه الفكرة في المعادلة التالية:[6]

---

[1] صياد شهيناز، **مرجع سبق ذكره**، ص 40.

[2] نزاري رفيق، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي (دراسة حالة، تونس، الجزائر، المغرب)**، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008، ص81.

[3] صواليلي صدر الدين، **النمو والتجارة الدولية في الدول النامية**، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص40.

[4] صياد شهيناز، **مرجع سبق ذكره**، ص41.

[5] صواليلي صدرالدين، **مرجع سبق ذكره**، ص41.

[6] زقرير عادل، **أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1998-2012)**، أطروحة دكتوراه تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015، ص32.

$$\lim_{k\to 0}\left(\frac{sf}{sk}\right)=\lim_{l\to 0}\left(\frac{sf}{sl}\right)=\infty\,,\lim_{k\to\infty}\left(\frac{sf}{sk}\right)=\lim_{l\to\infty}\left(\frac{sf}{sl}\right)=0\ldots\ldots(8)$$

إن نموذج سولو يفترض أن الاستثمار الصافي يساوي الادخار، بحيث إذ رمزنا ب s لنسبة الادخار فإن الزيادة في رأس المال تكتب بـ: $\frac{dk(t)}{d(t)}=sy$، وعدد السكان ينمو بمعدل خارجي قيمته n إضافة إلى أن سوق العمل يكون في حالة توازن، وعليه فإن المتغيرة l التي تمثل كل من العرض والطلب، ويمكن أن تكتب : $\frac{dl(t)}{d(t)}=nl(t)$ عندما تعبر عن الزيادة $A(t)$ بزيادة أسية e^{et}، تصبح الزيادة في رأس المال للفرد تكتب على النحو التالي: [1]

$$\frac{dk(t)}{dt}=sf[k(t)]-(n+\theta)k(t)\ldots\ldots\ldots(9)$$

ومنه يعرف نمط النمو النظامي بقيمة k^{*-} من k بحيث:

$$sf[k*]=(n+\theta)k*\ldots\ldots(10)$$

2.1. نماذج النمو الداخلي:

عملت نظريات ونماذج النمو الاقتصادي المتعددة على تفسير اختلاف مستويات النمو والمعيشة المحققة بين الدول وكان النموذج النيو كلاسيكي أحد أهم النماذج التي جاءت في هذا الصدد والتي أرجعت اختلاف معدلات النمو الاقتصادي بين الدول إلى العامل التكنولوجي التي تختلف مستويات تأثيره من دولة إلى أخرى ومن أهم هذه النماذج:[2]

1. نموذجAK: يعتبر نموذج AK أحد أهم وأبسط النماذج المفسرة لعملية النمو الداخلي والذي ينطلق من دالة الإنتاج كما يلي: **y= AK.....(11)**

حيث أن:

y: حجم الإنتاج.

k: مخزون رأس المال.

A: ثابت يرمز إلى أثر العامل التكنولوجي وهو الكمية المنتجة من طرف وحدة واحدة من رأس المال.

وتقوم هذه المعادلة على استبعاد خاصية تناقص كتلة الحجم لعنصر رأس المال، وأن كل وحدة إضافية من حجم الناتج، إذ أوضح "نابت" أن ذلك يعد معقولا بإضافة عنصر رأس المال البشري، وهذه الخاصية تشكل الفرق بين هذا النموذج ونموذج النيوكلاسيكي "صولو صوان" ومن فرضيات هذا النموذج:[3]

---

[1] صياد شهيناز، **مرجع سبق ذكره**، ص41.

[2] بوذخذخ كريم، **أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2009-2010**، مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية، جامعة دالي ابراهيم، 2010،ص 117-118.

[3] حميدات محمد الناصر، **نماذج النمو**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد7، جامعة الوادي، الجزائر، 2014، ص13.

- غياب تناقص المردودية لرأس المال.
- جعل رأس المال هو العنصر الوحيد للإنتاج.

بالإضافة إلى: [1]

- يتكون رأس المال بتراكم حصص الأعوان الاقتصاديين، ومن أجل الحصول على نمو مستقر لا بد من عدم كبح الرغبة في الحصول على التراكم بالوقوع تحت مبدأ المردودية المتناقصة.

ولدينا: [2]

$$\Delta k = sy - sk \dots\dots (12)$$

إن التغير في مخزون رأس المال، هو الفرق بين الاستثمار (sy) وامتلاك رأس المال (sk) وباعتبار أن حجم الانتاج (y) دالة في رأس المال (k) نجد بإجراء بعض الحسابات:

$$\frac{\Delta y}{y} = \frac{\Delta k}{k} = \frac{sy}{k} - \frac{sk}{k} \dots\dots\dots (13)$$

$$\frac{\Delta y}{y} = \frac{\Delta k}{k} = sA - s = gy \dots\dots\dots (14)$$

يتضح من المعادلة 14 أن لما يكون SA>S فإن الاقتصاد يحقق معدل نمو إيجابي، وبالرجوع إلى نموذج سولو مع مراعاة فرضيات نموذج AK ومن المعادلة (14) يمكن الاستنتاج بأن معدل نمو رأس المال يساوي معدل نمو الإنتاج و (gy) لاقتصاد ما، ما هو إلا دالة متزايدة في معدل الاستثمار، ونتيجة لهذا فإن أية سياسة من شأنها أن ترفع في معدل الاستثمار فسيكون لها أثر دائم على معدل النمو الاقتصادي.

2. نموذج لوكاس:

نموذج لوكاس من النماذج التي أعطت أهمية لرأس المال البشري، حيث اعتبره لوكاس من أهم مفسر لمعدلات النمو المتزايدة في الدول المتقدمة، يرى أيضا أن هذا العنصر مصدر من مصادر النمو في المدى الطويل كونه يحفز عملية النمو من خلال زيادة إنتاجية العمل[3]. وبالتالي على عكس رأس المال المادي يمكن زيادة رأس المال البشري والمحافظة على عوائد حديثة ثابتة عوضا من تناقصها، مما يسمح باستمرار النمو الاقتصادي دون توقف، انطلاقا من دالة كوب دوغلاس على الشكل التالي:

$$Y = K^{B}(UH)^{1-B}$$

حيث أن:

Y: يمثل النتاج.

---

[1] زعيتري صارة، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة حالة تحصيلية قياسية ومقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة 1980-2015**، أطروحة دكتوراه تخصص دراسات اقتصادية ومالية، جامعة زيان عاشور، 2019، ص90.

[2] بودخدخ كريم، **مرجع سبق ذكره**، ص120.

[3] زعيتري صارة ،**مرجع سبق ذكره**، ص93.

K:رأس المال العيني.

U:الوقت المخصص للعمل.

H:يعبر عن عنصر العمل.

حيث أن المعادلة تدل على أنه كلما تراكم المال البشري كلما أصبح الفرد أكثر إنتاجية. [1]

وكما ذكرنا سابقا بأن هذا النموذج يعتمد على رأس المال البشري كمصدر مهم لعملية النمو الاقتصادي حيث أن تراكمه يأخذ الشكل التالي:

$$^{*} = \boldsymbol{\beta}(\mathbf{1} - \boldsymbol{U})\boldsymbol{hh}$$

حيث أن U هي الزمن المسخر للعمل، وأما $(1 - U)$ فهو الزمن المسخر للحصول على المعارف و $\boldsymbol{\beta}$مقدار الفعالية.[2]

يعد هذا النموذج الأقرب إلى نموذج صولو حيث يفترض أن التقدم التقني محايد بالمعنى الذي جاء به هارود.[3] إن أحد الأسباب التي تجعل معدلات النمو في البلدان النامية ضعيفة هو عدم اهتمام حكوماتها بالتكوين والتعلم والتدريب بالنسبة للعمال وهذا ما أثر على معدل نمو مؤسساتها.[4]

2. مقاييس النمو الاقتصادي:

إن النمو الاقتصادي هو مؤشر عن واقع الأداء الاقتصادي حيث من خلاله تتبين العلاقة بين مدخلات ومخرجات الاقتصاد ومن هذا الأساس تنطلق أهمية قياس النمو الاقتصادي، حيث أن دراسة دور الدخل القومي هو في صميم دراسات النمو الاقتصادي.

ومن أهم هذه المقاييس:

1. الناتج المحلي الإجمالي:

يعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه مجموعة القيمة النقدية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصادها [5]وعادة ما تكون سنة بعد سنة. [6]

---

[1] نزاري رفيق ، **مرجع سبق ذكره،** ص69.

[2] كبداني سيد أحمد، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية،دراسة تحليلية وقياسية**، أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013، 55.

[3] بزعي فطيمة وآخرون، **تحليل دور الابتكار في النمو الاقتصادي بين النماذج النيوكلاسيكية ونماذج النمو الداخلي**،العدد 12، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة الحاج لخضر، باتنة 1، الجزائر، 2017، ص94.

[4] زعيتري صارة، **مرجع سبق ذكره،** ص94.

[5] سحنون فاروق، **قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر)**، شهادة ماجستير تخصص التقنيات الكمية المطبقة في التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2010، ص87.

[6] أبو حرب عثمان، **الاقتصاد الدولي**، الطبعة الأولى دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص34.

يمكن التعبير عن الناتج المحلي الإجمالي من خلال المعادلة التالية:[1]

$$y = c + I + G + (x - m)$$

حيث:

C: الاستهلاك (اتفاق القطاع الخاص، الأفراد والعائلات)

I: الاستثمار (نفقات قطاع الأعمال والمؤسسات)

G:الإنفاق الحكومي (مجموع نفقات القطاع العام)

$x - m$: صافي المعاملات التجارية الخارجية (الصادرات_الواردات) وتستخدم غالبا عملة دولية واحدة (الدولار الأمريكي) لتقييم الناتج المحلي الإجمالي لمختلف البلدان حتى تستهل المقارنة بين معدلات النمو في هذه البلدان. [2]

يعاب على الناتج المحلي الإجمالي مؤشرات للنمو الاقتصادي، كون الناتج من السلع والخدمات في حسابات الدخل المحلي الإجمالي يشير فقط إلى السلع والخدمات السوقية مع استبعاد الإنتاج غير السوقي، فالناتج المحلي الإجمالي غالبا ما يفشل في دمج الإنتاج والأرباح غير المبلغ عنها لما يسمى بالاقتصاد السري، كالتهريب والمضاربة كونها من الأنشطة الأكثر إنتاجية غير الرسمية في الاقتصاد وهذا ما يحدث في الدول النامية.[3]

2. متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

يعد متوسط نصيب الفرد من الدخل أكثر المعايير صدقا عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم، إذ أن العراقيل لا تخلو في البلدان النامية كالحصول على أرقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد، ومن بين هذه العراقيل أن إحصائيات السكان العاملين دون غيرهم، فحساب الدخل لجميع السكان مفيد من نواحي الاستهلاك، وحساب الدخل لقوة العمل دون غيرهم مفيد من نواحي الإنتاج.[4]

وهناك طريقتين لقياس النمو على المستوى الفردي الأول يسمى معدل النمو البسيط والثاني معدل النمو المركب:[5]

- **معدل النمو البسيط:** يقيس معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة لأخرى وذلك وفق الصيغة التالية:

---

[1] زيان نورة، **أثر سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية ومقارنة مع بعض الدول النامية خلال فترة1980-2015**، أطروحة دكتوراه تخصص دراسات اقتصادية ومالية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2019، ص73

[2] ضيف أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص13.

[3] زيان نورة، **مرجع سبق ذكره**، ص73.

[4] عجمية محمد عبد العزيز وآخرون، **التنمية الاقتصادية (دراسات نظرية وتطبيقية)**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2006، ص65.

[5] بنابي فتيحة، **السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، دراسة نظرية** ، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة محمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2009، ص 60.

$$CMS = \frac{Y_t - Y_{t-1}}{Y_{t-1}} 100$$

حيث:

CMS: معدل النمو البسيط.

y_t: متوسط الدخل الحقيقي في السنة t.

y_{t-1}: متوسط الدخل الحقيقي في السنة $t-1$.

- **معدل النمو المركب:** وهو يقيس معدل النمو السنوي في الدخل المتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبيا وتوجد طريقتان لحسابه طريقة النقطتين وطريقة الانحدار.

فوفق طريقة النقطتين لدينا الصيغة التالية:

$$Y_N = (1 + CM_C)^N$$

$$CMS = \sqrt[N]{\frac{yn}{y0}} - 1$$

حيث:

CMS: معدل النمو المركب.

N: فرق عدد السنوات بين أول وآخر سنة في الفترة.

Y_0: الدخل الحقيقي لسنة الأساس.

Y_n: الدخل الحقيقي لآخر فترة.

أما طريقة الانحدار فصيغتها كما يلي:

$$\ln y_t = A + CMC_T \longrightarrow CMC_T = \ln y_t - A$$

حيث:

$\ln y_t$: اللوغاريتم الطبيعي للدخل في السنة t.

A: ثابت.

CMC_T: معدل النمو المركب في السنة t. t: الزمن.

3. الدخل القومي الكلي المتوقع

يقترح البعض قياس النمو على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي، إذ يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية، إضافة إلى ما وصلت إليه من تقدم تقني، في هذه الحالة يوصي بعض الاقتصاديين أن يأخذ في عين الاعتبار تلك المقومات عند احتساب الدخل. [1]

[1] سعودي عبد الصمد، **تقييم برامج الاستثمارات العموميين وانعكاساتها على النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر (2014-2015)**، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2016، ص 66.

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي والعلاقة بينهما

نظرا للتأثير المزدوج لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر على الدولة الأم والدولة المضيفة، فإن العديد من المدارس تناولت هذا الموضوع وكل مدرسة كان لها تفسير يتماشى وفرضيات تقوم عليها، وكذلك النمو الاقتصادي فقد تعددت نظرياته، ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم المصادر التمويلية التي تمول اقتصاديات الدول النامية وذلك من خلال مساهمتها في بناء تنميتها وما يصاحبها من تكنولوجيا متقدمة ومعارف وتقنيات جديدة في التسيير...إلخ.

المطلب الأول: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

توجد العديد من النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر وفيما يلي عرض لأهم هذه النظريات.

1- النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية:

1-1 النظرية الكلاسيكية:

يفترض لكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع غير أن هذه المنافع تعود معظمها على الشركات متعددة الجنسيات (المستثمر الأجنبي) وليست على الدول المضيفة، حيث تستند وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن إلى عدد من المبررات يمكن تلخيصها فيما يلي:

- صغر حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول الضيفة بدرجة لا تبرر فتح الباب لهذا النوع من الاستثمارات.
- ميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها إلى الدولة الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة.
- قيام الشركات المتعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتلاءم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدولة المضيفة.
- إن ما تنتجه الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة لا تتلاءم مع متطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول.
- إن وجود الشركات الأجنبية قد يؤثر بصورة مباشرة على سيادة الدولة المضيفة واستقلالها من خلال ما يترتب عليها من تبعية سياسية بسبب:
  - اعتماد التقدم التكنولوجي في الدول المضيفة على الدول الأجنبية.
  - التبعية الاقتصادية أو الاعتماد على الدولة الأم للشركات الأجنبية.
  - قد تمارس الشركات الأجنبية متعددة الجنسيات الكثير من الضغوط السياسية على الأحزاب السياسية في الدولة المضيفة.

- قد يترتب على وجود الشركات متعددة الجنسيات اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع فيما يختص بهيكل توزيع الدخول، وذلك بما تقدمه من أجور مرتفعة للعاملين فيها بالمقارنة بنظائرها من الشركات المحلية وعليه يترتب على هذا خلق الطبقية الاجتماعية.[1]

ومن بين الانتقادات التي قدمت لهذه النظرية ما يلي:[2]

- لم تقدم هذه النظرية بديلا فعالا للاستثمارات الأجنبية المباشرة، واكتفت بالتحذير من مخاطر هيمنة الشركات متعددة الجنسيات على المقدرات الاقتصادية للبلدان النامية.
- تلقي هذه النظرية بالمسؤولية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المضيفة وتهمل أثر العوامل الداخلية والسياسية والاقتصادية المحلية في دول الأطراف في تقليل الأثر الايجابي للاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- حاولت توضيح الآثار المصاحبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولم تستطع البحث في كيفية نشأة وتطور هذه الاستثمارات.

2-1 النظرية النيوكلاسيكية (معدل الفائدة):

تقوم هذه النظرية على أساس أن الأسواق المالية في مختلف الدول غالبا منعزلة عن بعضها البعض، وأيضا نظرا لأن أسواق رأس المال ليست بالقدر الكافي في الكثير من الدول خاصة النامية منها.

ومن ثم فإن النظرية النيو كلاسيكية تشرح تدفق رأس المال على أنه استجابة لاختلاف سعر الفائدة من دولة لأخرى فإن رأس المال يتدفق إلى المناطق التي يحصل فيها على أعلى عائد.

ويعتبر أولين عام 1933 أول من قدم شرحا لتحركات رأس المال هو بالتأكيد راجع لاختلاف سعر الفائدة وراجع اختلاف سعر الفائدة إلى مسألة مدى توفر رأس المال أو إنتاجيته، كما تم تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر على يد **ماكدوجال**(1960) وأيضا **كيمب**(1961، 1964).[3]

وقد وجهت لهذه النظرية العديد من الانتقادات تتمثل فيما يلي:[4]

- لم تميز النظرية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر، فأسباب وآثار كلا النوعين مختلفان: كما أن هذه النظرية عاملت الاستثمار الأجنبي من منطلق رأس المال المالي، ولم تأخذ في الاعتبار مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر كقائمة تتضمن فضلا عن رأس المال، التكنولوجيا، والمهارات، الإدارة.

---

[1] العبادي محسن، **الاستثمار بالعملات الأجنبية**، طبعة الأولى، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص 57-59.

[2] عبد محمد نورية، **أثر الاستثمار الأجنبي في مستقبل الاستثمار المحلي العربي دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي1992-2010**، أطروحة دكتوراه،تخصص فلسفة علوم بحوث العمليات، جامعة سانت كليمنتس،أستراليا،2012، ص25.

[3] غضبان مليكة، **مرجع سبق ذكره**، ص 35.

[4] بوراوي ساعد، **الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب)**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008، ص 19.

- لم يستطع النموذج أن يشرح قيام الاستثمار الأجنبي المباشر بين دولتين أ وب في نفس الوقت، كما أنه لم يقدم تفسيرا لتفضيل الشركات القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر بدلا من التصدير.
- قامت هذه النظرية على افتراض وجود المنافسة الكاملة، وهي حالة غير محققة في كل الظروف حيث أن الكثير من حالات الاستثمار الأجنبي المباشر تقوم على وجود حالة احتكارية للشركة الدولية.

2- نظرية عدم كمال السوق ونظرية الحماية:

2-1 نظرية عدم كمال السوق:

تقوم هذه النظرية على افتراض أساسي مؤداه غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية، بالإضافة إلى نقص المعروض من السلع فيها وأن الشركات الوطنية في الدول المضيفة لا تستطيع منافسة المشروعات الأجنبية في مجالات الأنشطة الاقتصادية أو الإنتاجية المختلفة، وفي هذا المجال يرى" **Hood & Young**" أنه في حالة سيادة المنافسة الكاملة في أحد الأسواق الأجنبية فإن هذا يعني انخفاض قدرة الشركة متعددة الجنسيات على التأثير أو التحكيم في السوق حيث توجد الحرية أمام أي مستثمر للدخول في السوق.[1]

ويتفق كل من "**باري وكيفر**" مع "**هود وينج**" في هذا الصدد أن الاستثمارات الأجنبية ترتبط ارتباطا بمدى توافر بعض المزايا أو امتلاك بعض الخصائص والموارد المتميزة أو المطلقة لدى الشركات متعددة الجنسيات بالمقارنة بنظيرتها الوطنية في الدول المضيفة وهذا يعني أن الدافع وراء قيام الشركات متعددة الجنسيات في الخارج هو تمتعها بميزة احتكارية معينة مثل (تباين المنتجات، أو حداثة المنتج) تستطيع الاستفادة منها في الدول المضيفة.[2]

ومن أهم قوتها التي توفر لها قدرة تنافسية أكبر ما يلي:[3]

- جودة ونوعية إنتاجها الأفضل مقارنة مع ما تنتجه المشروعات المحلية.
- توفر مهارات وقدرات إدارية وإنتاجية وتسويقية لديها تفوق تلك التي تتوافر لدى المشروعات المحلية.
- قدرات مالية وفنية تتيح لها تحقيق حجوم أكبر لإنتاجها، وتحقق بسببها وفرات حجم تجعل كلفة إنتاجها أقل وسعر منتجاتها أدنى مقارنة مع المشروعات المحلية التي تنتج بكلفة وسعر أعلى.

---

[1] بن عباس حمودي، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012، 74-75.

[2] بحري أميرة، **الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات ودوره في النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 2000-2014**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 01، الجزائر، 2017، ص 30.

[3] شوقي جباري، **مرجع سبق ذكره**، ص 56.

- قيامها باختراق إجراءات الحماية الإدارية والجمركية من خلال إقامتها مشروعات الاستثمار الأجنبي في الدول التي لا تفرض مثل هذه الإجراءات.
- تفوقها التكنولوجي والذي يتيح لها استخدام وسائل وأساليب إنتاجية أحدث، وتقوم بإجراءات التطوير والتحسين المستثمر فيما تستخدمه من وسائل وأساليب إنتاجية خلال فترات متقاربة.
- استفادتها من التسهيلات والامتيازات المالية والضريبية وغيرها، والتي تمنحها الدول النامية لجذب مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها.

وهذه النظرية كغيرها من النظريات لم تخلو من الانتقادات وهي كالتالي:[1]

- افتراض هذه النظرية معرفة الشركات متعددة الجنسيات بكل فرص الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة ولكن هذا في الواقع العملي غير ممكن.
- افتراض هذه النظرية أن أفضل الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي دون تقديم براهين مقبولة، إذ تم استغلال المزايا الاحتكارية هذه الشركات الأجنبية من خلال الاستثمار في الأشكال الأخرى للاستثمار.

2-2 نظرية الحماية

يقصد بالحماية الممارسات الوقائية من قبل الشركات متعددة الجنسيات لضمان عدم تسرب الابتكارات الحديثة في مجالات الإنتاج أو التسويق أو الإدارة عموما إلى أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى غير الاستثمار المباشر أو عقود التراخيص والإنتاج...إلخ أو أي شكل آخر وذلك لأطول فترة ممكنة وهذا بهدف تعظيم عوائد الشركة من ابتكاراتها ونتائج بحوثها لمدة زمنية طويلة.

وإن خلق منتوج جديد لا تعترضه صعوبات بفضل الحماية الفعلية لنظام براءات الاختراع، الذي يضمن مردودية كافية للاستثمارات غير أن تطوير المنتوج وتحسينه لا يمكن لنظام براءات الاختراع حمايته بفعل المنافسة بين المنتجين واحتمال تقليده في مناطق عديدة من العالم، وهذا ما يدفع بالشركة المالكة لحق الاختراع الانتقال إلى خارج الاستثمار خارج وطنها بإنشاء فروع لها تسمح باستغلال أوسع لحقوق الاختراع و تساهم في التقليل أو الحد من حالات التقليد غير المرخصة وعدم تسرب أسرارها الصناعية، أي حصر الشركة لمعارفها بذاتها بدلا من بيع (الترخيص) معارفها إلى الأسواق الدولية وضرورة أن تطبيق الشركة هذه المعارف فقط في حالة الإنتاج تحت رقابتها.

فاحتفاظ الشركة بالخبرة الفنية والاختراعات يحقق لها التميز عن غيرها ويضمن لها عدم دخول منافسين جدد في الأمد القصير.[2]

---

[1] خيالي خيرة، **دور الاستثمار الأجنبي في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر 2000-2012**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016، ص 22.

[2] بعداش عبد الكريم، **مرجع سبق ذكره** ص92_93 .

ومن بين الانتقادات التي توجه لهذه النظرية:[1]

- إغفالها أهمية المزايا المكانية كمحدد هام للاستثمار في الخارج.
- عدم اهتمامها بالقيود الناجمة عن السياسات الاقتصادية والتجارية للدولة المضيفة والتي قد تؤثر سلبا على ممارسات وأهداف الشركات متعددة الجنسيات المستخدمة لحماية أنشطتها.

3- نظرية دورة حياة المنتج والنظرية الانتقائية

3-1 نظرية دورة حياة المنتج

تقوم هذه النظرية على مفهوم مفاده أن كل سلعة من السلع التي تنتجها الشركات تمر بمراحل حياتية من لحظة وصولها إلى السوق التجاري وحتى زوالها منه (الظهور، النمو، النضوج، الانحدار ثم الزوال) تحتفظ الدولة المنتجة للسلعة بميزة تنافسية فريدة تتوفر عندها فقط، وعندما تبدأ بتصدير السلعة إلى الخارج تفقد ميزتها المطلقة من خلال التبادل التجاري وقد تصبح هي ذاتها مستوردة لهذه السلعة بصورة أو أخرى. [2]

ولكي نبسط مفهوم هذه النظرية لا بد من استعراض المراحل التي تمر بها وهي كالتالي:

1. مرحلة الظهور:

من المعروف أن أي دولة عندما تفكر بإنتاج سلعة جديدة غير مسبوق إنتاجها في بلد آخر يكون غرضها أن تبيعها في السوق المحلية وإشباع حاجات مواطنيها المتجددة وليس بالضرورة تصديرها أو بيع كمية منها في الخارج فالدفعة الأولى من إنتاج السلعة الجديدة تكون عالية التكلفة لا يشتريها في السوق إلا نخبة الأغنياء، إلا أن عرض هذه السلعة يظل محدودا لفترة حتى تتجمع لدى الشركة المنتجة جميع ردود الفعل من المستهلكين الأوائل وفي الدفعة الثانية من إنتاج السلعة تكون بعض المشكلات المتعلقة بالسوق وارتفاع تكلفة الإنتاج قد تم التغلب على معظمها فإذا لاحظت الشركة أن الطلب على السلعة يتزايد في السوق المحلي فإن الشركة تبدأ في التفكير ووضع الخطط للاستفادة من مزايا عملية الإنتاج الكبير الذي يفوق قدرة السوق المحلي على استيعابها وفي نهاية هذه المرحلة تبدأ بتصميم الآلات الكبيرة والمتخصصة والبحث عن قوى عاملة مدربة.[3]

2. مرحلة النمو:

في هذه المرحة يزيد المنتج على الطلب بصورة كبيرة ويتم الإقبال على شراء السلع في السوق المحلي وتبدأ الشركة المنتجة باستغلال مزية امتلاك المنتج بصورة سريعة قبل أن تنفد قدرتها على المنافسة وتقوم الشركة بتصديره إلى الأسواق المجاورة للاستفادة من تقارب الأذواق والعادات يبدأ الطلب بالزيادة داخل السوق الخارجية وتقوم الشركة صاحبة المنتج بالاستفادة من الفرصة مقدمة كل خبراتها في

[1] بن عباس حمودي، **مرجع سبق ذكره**، ص 76.

[2] علي عباس، **إدارة الأعمال الدولية**، طبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 151.

[3] صياد شهناز، **مرجع سبق ذكره**، ص 19.

هذا المجال فتواصل تحسين المنتج وتعمل الإيرادات والأرباح التي تجنيها الشركة على إطالة هذه المرحلة من دورة حياة المنتج، ومن هنا يتم زيادة الإنتاج استجابة لطلب السوق المحلي والدولي وترتكز الشركة في هذه المرحلة في حملاتها الترويجية على جودة السلعة وفوائدها.[1]

3. مرحلة نضوج السلعة:

في هذه المرحلة يفترض أن يكون المنتج قد شق الطريق في السوق المحلي والأجنبي بنجاح، وأصبح المستهلك نتيجة تجربته الناجحة مع المنتج يكرر شراؤه لها وفي هذه المرحلة يكون الشغل الشاغل للمدير هو تذكير المستهلك بالمنتج واستمرار مستوى جودته والتأكد من أن ثقة المستهلك بالمنتج لازالت بدون تغيير سلبي لا في السوق المحلي أو الأجنبي وفي إطار التخطيط للمرحلة المقبلة تعمل الشركة على تعزيز مكانتها في السوق المحلي والخارجي والمحافظة على أرباحها ومبيعاتها، حيث تبدأ بتطوير استراتيجياتها الترويجية عن طريق نقل مراكز الإنتاج والتوزيع إلى أماكن قريبة من الأسواق الخارجية فالسوق المحلي مشبع، أما السوق الخارجي فقد فاجئ الشركة بأن وضعها فيه أصبح مهددا إما بسبب دخول منافسين جدد أو بسبب أن الدولة المستوردة بدأت تفرض قيودا حمائية مثل الرسوم والجمارك والضرائب.[2]

4. مرحلة الانحدار والتدهور:

في هذه المرحلة تصبح زيادة المبيعات هدفا استراتيجيا للشركة والعمل على تدعيم موقفها في السوق، حيث بدأ المستهلكون يغيرون من وجهة نظرهم للسلعة بحثا عن سلعة جديدة مماثلة فتبدأ الشركة بالعمل على إعادة تجديد دورة حياة السلعة في دول أخرى لم تصل السلعة إلى أسواقها وتقوم بإجراءات دفاعية مثل إجراء بعض التغيرات على شكل السلعة، أحجامها، ألوانها، عبواتها، وأسعارها، بهدف البقاء في السوق لأطول فترة في نفس الوقت تعمل الشركة على اختراع سلعة جديدة تغزو بها الأسواق.[3]

ومن بين الانتقادات الموجهة لهذه النظرية ما يلي:[4]

- ليس من الضروري أن تمر جميع أنواع السلع في نفس المراحل التي ذكرت في دورة حياة السلعة فبعض السلع لا تتعدى دورتها مراحل حياتية معينة.
- ركزت هذه النظرية في تفسيرها لسلوك التسويق الدولي على أنواع معينة من السلع وبالأخص السلع ذات التقنية الفنية العالية.
- لم تبين النظرية كيف يمكن تحسين مستوى الأداء التصديري للشركات والعوامل المحددة لنجاحها.

[1] العداري عدنان داود محمد ،**مرجع سبق ذكره،** ص 66.

[2] علي عباس، **مرجع سبق ذكره،** ص 152-153.

[3] سعدي هند، **مرجع سبق ذكره** ص 30.

[4] جباري شوقي، **مرجع سبق ذكره،** ص 62.

- تجاهلت هذه النظرية العديد من العوامل الأخرى الداخلية التي قد يكون لها أثر كبير في قيام التبادل التجاري بين الشركات على المستوى الدولي.

2-3 النظرية الانتقائية لجون دينتج :

تعتبر هذه النظرية شاملة في تفسيراتها لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر فهي تجمع وتربط العناصر الأساسية للتغيرات المختلفة والتي تعد تفسيرات جزئية في نظرية واحدة عرفت بنموذج الملكية، الموقع الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية حيث افترض" دينتج" انه لا بد من توافر ثلاثة شروط أساسية حيث يتم اتخاذ قرار الاستثمار الأجنبي المباشر.[1]

تتمثل هذه الشروط في الآتي:

1. مزايا الملكية:

تتمثل هذه المزايا في تملك الشركة أصولا غير منظورة مثلا لتسويق، التمويل، المعرفة الفنية والتكنولوجيا المتقدمة بالإضافة إلى مزايا الحجم كالقدرة على تنويع المنتج، سهولة الوصول إلى أسواق الإنتاج اقتصاديات الحجم الكبير.[2]

2. مزايا الموقع:

و هي المزايا المكانية التي تتمتع بها الدولة المضيفة(مزايا التوطن) وتشمل:

- ✓ انخفاض أسعار المدخلات(المواد الأولية، السلع الوسيطة، العمالة، الطاقة).
- ✓ انخفاض تكلفة النقل والاتصال.
- ✓ اتساع نطاق السوق.
- ✓ توافر البنية الأساسية.
- ✓ التقارب الثقافي واللغوي، ومدى درجة قبول أفراد المجتمع في البلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر.

3. مزايا الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية:

تؤكد هذه الميزة على أهمية وضرورة امتلاك المزايا الاحتكارية حتى يمكن قيام الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج، كما أن الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في صورة استثمارات أجنبية مباشرة تمكن من تحقيق جودة الإنتاج.[3]

---

[1] غضبان مليكة، **مرجع سبق ذكره**، ص 44.

[2] خيالي خيرة، **مرجع سبق ذكره**، ص 29.

[3] جمال محمد خالد، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2014، ص316.

و حسب رأي "جون دينيج" فإن أنماط دخول الأسواق الدولية يتحقق وفقا لمدى توفر المزايا السابقة وتتمثل الأنماط في الاستثمار الأجنبي المباشر، التصدير، التعاقدات، حيث يتاح للشركة الأم أمام ثلاث خيارات لاختراق وخدمة السوق الخارجي، وذلك تبعا لتوفر المزايا المطلوبة:[1]

الخيار الأول: خدمة السوق الخارجي عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر، ويتحقق ذلك عند جميع المزايا الثلاث.

الخيار الثاني: خدمة السوق الخارجي عن طريق التصدير، ويتحقق ذلك عند توفر المزايا الاحتكارية ومزايا التدويل.

الخيار الثالث: خدمة السوق الخارجي عن طريق التعاقدات، ويتحقق ذلك عند توفير المزايا الاحتكارية وعدم توفر مزايا الموقع ومزايا التدويل.

ومن بين الانتقادات الموجهة لهذه النظرية ما يلي:[2]

- لم تعطي هذه النظرية تفسيرا لعلاقة متوسط نصيب الفرد من النتاج الوطني الإجمالي مع مدى توفر أو انعدام عوامل توطن الاستثمار الأجنبي المباشر.
- أهملت هذه النظرية الظروف السياسية والأمنية للبلد المضيف للاستثمار.
- ومن بين الجوانب التي أغفلتها هذه النظرية الدوافع الاحتكارية للشركات العملاقة ورغبتها في السيطرة والتحكم في السوق العالمي.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي

1. نظرية النمو الكلاسيكية:

كانت نظريات النمو وتوزيع الدخل بين الأجور والأرباح الشغل الشاغل لكل الاقتصاديين الكلاسيك أمثال آدم سميث وريكاردو ومالتوس وغيرهم، وقد استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة والمنافسة التامة وسيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد والحرية الفردية في ممارسة النشاط.

1. **آدم سميث:** تمثل آراء آدم سميث بداية التفكير الاقتصادي المنظم والمتصل منه بعملية النمو الاقتصادي بصورة خاصة، ويعتبر سميث بأن العمل مصدر لثروة الأمة وتقسيم العمل هو وسيلة لزيادة إنتاجية العمل وبالتالي ثروة الأمة وقد اهتم سميث بتحديد العوامل التي تحقق النمو، ومن أكبر مساهماته هي فكرة زيادة عوائد الإنتاج المستندة إلى ظاهرة تقسيم العمل والتخصص، حسب سميث يعتبر العمل وتقييمه سببا لارتفاع الإنتاجية الذي هو مصدر ثروة الأمم وهذا لما يخلفه التقسيم من مزايا، فهو يولد وفرات خارجية وتحسن في مستوى التكنولوجيا الناتجة عن زيادة الابتكارات التي ينجم عنها تخفيض في تكاليف الإنتاج وزيادة الطاقة الإنتاجية وما يترتب عليها

[1] غضبان مليكة، **مرجع سبق ذكره**، ص 45.

[2] بعداش عبد الكريم، **مرجع سبق ذكره**، ص 101.

من زيادة الأرباح وادخارها ثم إعادة استثمارها لتراكم رأس المال الذي يعتبر المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، عن طريق رفع مستوى الإنتاج غير ليرتفع معه مستوى الطلب الذي يقود إلى رفع مستويات المعيشة وتوسع الأسواق واستخدام المعدات والآلات التي تنشر استغلالها بكثرة في النشاطات الصناعية، لتميزها بارتفاع العوائد وتزايدها على خلاف الزراعة والمناجم ذات العوائد الثابتة أو المنخفضة. [1]

2. **دافيد ريكاردو:** اعتبر ريكاردو الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية لمساهمتها في توفير الغذاء للسكان وهي تتميز بتناقص الغلة، ما يعني تناقص العوائد الذي يعتبر سببا لحالة الركود والثبات كما يعتبر توزيع الدخل بين الطبقات الثلاث للمجتمع العامل الحاسم والمحدد لطبيعة النمو الاقتصادي، حيث للرأسماليين دور مركزي في عملية النمو، لتوفيرهم لرأس المال ومستلزمات العمل ودفعهم لأجور العمال وهم باندفاعهم لتحقيق أقصى الأرباح فإنهم يعملون على تكوين رأس المال والتوسع فيه، وهو ما يضمن تحقيق النمو أما العمال فيعتمد عددهم على مستوى الأجور، حيث يزيد عدد السكان بارتفاع الأجور، فيؤدي ذلك إلى زيادة عرض العمل مما يخفض الأجور إلى حد الكفاف وأما ملاك الأراضي فتنمو مداخليهم كلما حدثت ندرة للأراضي الخصبة التي يطلب مقابلها ثمنا أكبر مما لو كانت متوفرة بكثرة.

إن نظرية التوزيع الوظيفي حسب توضح أن حصتي الأجور والربح ترتفعان مقارنة بالأرباح كلما حدث توسع في الإنتاج للأسباب السابقة جزاء التقدم الاقتصادي، وهو ما يعيق ارتفاع حصة الأرباح، فينخفض التراكم الرأسمالي لاعتباره المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي للمشروع والاقتصاد الوطني ككل. بالنسبة لآدم سميث ودافيد ريكاردو يتولد عرض العمل داخل نظام اقتصادي، اجتماعي(ينمو داخليا)، والذي يحكمه هو معدل تراكم رأس المال، الذي يتسارع كلما كانت الأجور الحقيقية عالية، أو بمعنى أدق تعتبر قوة العمل سلعة تنمو بنمو تراكمات رأس المال. [2]

3. **نظرية مالتوس:** ركز مالتوس على أهمية السكان في تحديد الطلب بالنسبة للتنمية حيث يجب أن ينمو الطلب بالتناسب مع إمكانيات الإنتاج للحفاظ على مستوى الأرباح، وأن ادخار ملاك الأراضي يحدد الاستثمار المخطط له من طرف الرأسماليين وأن أي احتلال بينهما يقلل الطلب على السلع، فينخفض العرض ويتراجع الربح الذي يتراجع معه النمو، وأما نظريته في السكان فتتلخص في أن نموه يكون بمثالية هندسية على عكس الغذاء الذي ينمو بمثالية عددية بسبب أهمية ودور التقدم التكنولوجي في النشاط الاقتصادي الأمر الذي يؤدي إلى حدوث المجاعات لتناقص عوائد الزراعة، فتنخفض دخل الفرد إلى حد الكفاف وبالتالي تراكم رأس المال مما يعيق النمو الاقتصادي.

---

[1] القريشي مدحت، **التنمية الاقتصادية نظريات سياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى،عمان، الأردن،،2007 ص66-67.

[2] كبداني سيد أحمد، **مرجع سبق ذكره** ،ص35.

إن تحليلات مالتوس لم تصدق على كافة دول العالم باستثناء بعض الدول الأفريقية والآسيوية، حيث غالبا ما أدى إلى تحسين التكنولوجيا المستخدمة في عملية الإنتاج إلى زيادته بمعدلات أكبر من معدل نمو السكان.[1]

2. نظرية النمو النيوكلاسيكية:

سعت النظرية النيوكلاسيكية على تحسين التحليل الكلاسيكي فيما يتعلق بعملية التراكم الرأس مالي فقد اعتبر النيوكلاسيك أن ليس من الضروري أن يكون المدخر هو نفسه المستثمر، وإمكانية تكوين المال دون زيادة العمل، فرجال الأعمال كذلك يمكنهم الحصول على السلع الإنتاجية وذلك من خلال عملية الاقتراض كذلك بإمكان الأفراد أن يدخروا عن طريق شرائهم للسندات بدلا من الأصول العينية.[2]

1. **جوزيف شومبيتر**: تأتي أهمية دراسة شومبيتر في الإضافة الهامة التي تمثلت في إبراز دور المنظم وعملية الابتكارات والتجديدات التي يقوم بها في إحداث التنمية وفي قيادة التراكم الرأسمالي، ولم يكن مقتنعا بأن عملية التنمية ذات طبيعة تدريجية، حيث يعتبر أن التطور في ظل النظام الرأسمالي يحدث في صورة قفزات متقطعة واندفاعات غير متسقة تصاحبها قدرات من الكساد والرواج قصيرة الأجل متعاقبة وذلك بسبب التجديدات والابتكارات التي يحدثها المنظمون والتي من شأنها زيادة الإنتاج ودفع عجلة النمو.

ويرى انه رغم أن النمو يأخذ مكانة في بعض المجالات ليس هو الذي يترتب عليه الاختراق إلى مستويات معيشة أعلى بكثير من تلك المستويات السائدة، ويرى أن التغيرات الاقتصادية التي تمخض عن تحقيق هذا الهدف الأخير، أي الانتقال إلى مستويات معيشة أعلى بكثير من المستويات السائدة تتمثل في صورة تدفقات مفاجئة وثابتة، ركز شومبيتر على ثلاث عناصر أهمها الابتكار والائتمان المصرفي والمنظم ومن أهم أفكاره:

- يتمثل الابتكار حسب شومبيتر في إدخال منتج جديد أو تحسن مستمرة فيما هو موجود مما يقود إلى التطور.
- يقول شومبيتر أن المبتكر أو المنظم يحتاج إلى وجود قدر من المعارف الفنية غير المستغلة ويكون قادرا على استخدامها.
- يرى شومبيتر أنه في ظل المنافسة الكاملة فإن الوسيلة الوحيدة لتحقيق الأرباح هي في الابتكارات والتي تؤدي إلى تغيرات ديناميكية تعطي الأفضلية لذلك المشروع محل الابتكار مقارنة بباقي المشاريع.

[1] القريشي مدحت ،**مرجع سبق ذكره**، ص59-60.

[2] زيان نورة، **مرجع سبق ذكره**، ص84.

- يشرح شومبيتر من خلال تحليله من خلال الربط بين هذه الأفكار، حيث أن لجوء المنظم إلى الائتمان المصرفي لدى عملية الابتكار والتجديد يزيد من حجم أرباحه نتيجة ظهور المنتجات الجديدة التي يزيد الطلب عليها في مقابل انخفاض الطلب على المنتجات القديمة.[1]

3. نظرية النمو الكينزية:

تأثرت أطروحات كينز بالسياق لنشأتها، والذي غلب عليه أجواء الأزمة العالمية 1929 واتسمت بحالة الركود والكساد، وانتقد أنداك كينز النظرية الكلاسيكية وقانون **ساي** القائل بأن العرض يخلق الطلب حيث أكد أن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الاستخدام والدخل وليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام التام، وأن الطلب الفعال هو الذي يخلق العرض وليس العكس كما جاءت به النظرية الكلاسيكية، واعتبر كينز أن قصور الطلب هو جوهر المشكلة الرأسمالية. [2]

كما توصل كينز إلى أن الاستثمار هو دالة لسعر الفائدة، أما الادخار هو دالة للدخل وأكد بأن دالة الإنتاج تعتمد على حجم العمل المستخدم كما انصب اهتمامه على الاستقرار الاقتصادي أكثر من النمو، فمن خلال نموذجه اهتم بكيفية تحديد مستوى الدخل في الآجال القصيرة، حيث توصل في تحليله أن توازن الدخل والإنتاج في اقتصاد مغلق يحدث عندما يساوي الاستثمار المخطط مع الادخار المخطط. [3]

المطلب الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي

اختلف الاقتصاديون في طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي وفيما يلي تتم الإشارة على عدة علاقات التي تفسر العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

1. العلاقة من حيث عوائد التقدم التكنولوجي:

1.1. مفهوم التكنولوجيا: تمثل التكنولوجيا مجموعة المعارف والخبرات والأدوات والوسائل المادية والإدارية التي يستخدمها الإنسان في أداء عمل ووظيفة معينة في مجال حياته اليومية لإشباع حاجاته المادية.

هي عبارة عن تطوير العملية الإنتاجية والأساليب المستخدمة فيها بما يحقق خفض تكاليف الإنتاج أو تطوير الأسلوب، أو الوصول إلى مستويات الإنتاج المرتفعة بنفس كمية وتكلفة مدخلات عناصر الإنتاج أو استخدام كميات أقل من عناصر الإنتاج للوصول إلى نفس كمية الإنتاج أو اكتشاف منتجات جديدة ويصاحب الاستثمار الأجنبي المباشر تكنولوجيا متقدمة في مجال الإنتاج من قبل الشركات القائمة بالاستثمار الأجنبي المباشر تلك التكنولوجيا ناتجة عن زيادة الإنفاق على البحوث والتطوير من قبل تلك الشركات، وقد أشار Ghura عام 1997، بأن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة المستوى

[1] ولد عمري عبد الباسط، **مرجع سبق ذكره**، ص25-26.

[2] القريشي مدحت، مرجع **سبق ذكره**، ص73.

[3] ساطور رشيد، **محددات الانفاق الاستثماري المباشر في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه، تخصص القياس الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2013ص91.

التكنولوجي للاقتصاد وبالتالي مزيدا من النمو الاقتصادي وذلك باعتبار أن التغير التكنولوجي يعد بمثابة متغير داخلي. [1]

2.1. قنوات نقل التكنولوجيا: نقل التكنولوجيا يعني تبادل المعلومات التقنية بشكل يسهل معها تطبيقها علميا بين البلدان وتقوم الشركات العابرة للقارات بالدور الكبير في ذلك رغم المشاكل المعقدة والصعبة التي تخلقها للحكومات وهناك عدة طرق يتم من خلالها هذا الانتقال أهمها:[2]

- الواردات من السلع الوسيطة والرأسمالية.
- الترخيص باستخدام التكنولوجيا.
- اتفاقيات الشراكة والتعاون بين الشركات الأجنبية والشركات المحلية، وأن تصمم التكنولوجيا المتاحة بشكل يتفق مع الإمكانيات المتوفرة محليا.

لكن أهم تلك القنوات تتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر حيث يساعد على إيجاد منافسة بين الشركات المحلية وفروع الشركات الأجنبية وبالتالي توسع التكنولوجيا.

3.1. فوائد تكنولوجيا الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن فروع الشركات العابرة للقارات تقوم بجلب التكنولوجيا الحديثة واللازمة التي تحفز من خلالها الشركات المحلية على بذل الجهد لحماية نصيبها وفوائدها في السوق المحلي، ويحدث ذلك من خلال تطوير أساليب الإنتاج محليا، أو من خلال عمليات المحاكاة وهناك العديد من المقومات التي ينبغي توافرها في الدول المضيفة لكي تستفيد من آثار العوائد الايجابية التي تصاحب الاستثمار الأجنبي المباشر وأهمها:[3]

- دعم مؤسسات البحث العلمي وتوسيع التبادل العلمي مع المؤسسات المشابهة في الخارج في شكل عقود لتبادل الخبرات والتجارب.
- توافر وتطوير الأساليب الخاصة بتكوين رأس المال البشري، بما يعزز قدرته على استيعاب وتوظيف التكنولوجيا الحديثة وزيادة الإنفاق على التعليم والتدريب.
- وضع قوانين وتشريعات خاصة والتي تنظم نقل التكنولوجيا إلى الدول المضيفة من خلال تنفيذ مختلف العقود المبرمة مع الشركات الأجنبية في هذا الإطار.

---

[1]Ghura.P. Decembre (1997), « Privateinvestement and endogenousGrowth Evidence fromeCamérone. Working paper.N°165.(wasting to :IME), P.5.

[2]البنز يعمر الفاروق، **مطالعة دول الاستثمار الأجنبي المباشر وتقل التكنولوجيا**، مجلة التعاون الصناعي، العدد86، الرياض، السعودية،2001، ص 23

[3] زياد محمد عرفات أبو ليلى، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمسودات على النمو الاقتصادي في الأردن**، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية الأردن، 2003، ص16.

2. العلاقة من حيث العمالة:

تسعى الدول النامية جاهدة إلى القضاء على مشكلة البطالة أو الحد منها ولبلوغ هذا الهدف فقد فتحت الباب أمام الاستثمارات الأجنبية على أمل خلق فرص جديدة ومتزايدة للعمل كما كان دخول الشركات متعددة الجنسيات لها مجموعة من الآثار على العمالة،[1] نذكر منها:[2]

- خلق علاقة تكامل بين أوجه النشاط الاقتصادي في الدولة من خلال تشجيع المواطنين على إنشاء مشروعات لتقديم الخدمات المساعدة اللازمة وهذا سيؤدي إلى خلق مشروعات وطنية جديدة ومن ثم خلق فرص جديدة للعمل.
- إن وجود الشركات الأجنبية قد يؤدي إلى اختفاء بعض أنواع المهارات التقليدية نتيجة لما تستخدمه من تكنولوجيا متقدمة سواء كانت أساسية أو مساعدة.
- إن إنشاء المشروعات الموجهة للتصدير والمشروعات كثيرة العمالة في المناطق الحرة يخلق فرص عمل جديدة في المناطق النائية المتخلفة اقتصاديا داخل الدولة.

وعليه فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دورا كبيرا في توفير مناصب عمل إضافية إلا أنه في حالة استخدام مشروعات الاستثمار الأجنبي إلى أساليب إنتاج كثيفة رأس المال، ووسائل إنتاج تتطلب يد عاملة كفؤة، يتم استيرادها من الخارج، الأمر الذي يحد من فرص استخدام العمل المحلي بدرجة كبيرة.[3]

3. العلاقة من حيث الاستثمار المحلي:

لقد اهتم التحليل الكنزي بالاستقرار الاقتصادي وعملية تحريك الطلب الفعال الذي يكفل تشغيل الطاقة الإنتاجية الفائضة والموارد البشرية المعطلة، وبالتالي فقد تم التركيز على ربط معدل النمو بالناتج الإجمالي ووفقا للنظرية الاقتصادية، فإن زيادة الاستثمار المحلي يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني عن طريق المضاعف k وبالتالي يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي وهذا ما ينطبق على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة،[4] حيث أن:[5]

$$I = Id + If$$

I: الاستثمار الإجمالي للاقتصاد المضيف.

Id: الاستثمار المحلي في الدول المضيفة.

If: الاستثمار الأجنبي المباشر.

---

[1] أبو قحف عبد السلام، **اقتصاديات العمال والاستثمار الدولي**، طبعة الأولى، مكتبة الإشعاع للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2001، ص147.

[2] ساطور رشيد، **مرجع السابق**، ص 147-148.

[3] نزاري رفيق، **مرجع سبق ذكره**، ص65.

[4] **المرجع نفسه**، ص97.

[5] خيالي خيرة، **مرجع سبق ذكره**، ص74-75.

نتيجة الاتجاه الذي يسلكه المستثمرون الأجانب في الاعتماد على تمويل جزء من استثماراتهم عن طريق الاقتراض من السوق المحلية للدولة المضيفة فإن هذا يؤدي إلى تناقص نصيب المستثمرين المحليين من المبلغ المخصص لتمويل استثماراتهم نظرا لتمويل جزء من المدخرات المحلية إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، هذا الأخير قد يكون له تأثير تحفيزي أو مثبط للاستثمار المحلي، أو كما يطلق على تلك العلاقة بأثري الإحلال والتكامل بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر.

1.3. أثر الإحلال: يحدث ذلك حسب فكرة شومبيتر، في الاستثمارات الأجنبية المباشرة وخاصة الابتكارية منها والذي يعني به زوال الابتكارات عن طريق الإحلال، فالفروع الخاصة بالشركات الأجنبية في الدول المضيفة تنطوي على تكنولوجيا متقدمة، مهارات إدارية، قنوات دولية للتسويق وعلامات تجارية عالية، فإذا اعتمدت الشركات المحلية على استخدام تكنولوجيا قديمة وتقليدية يؤدي بها إلى زوال فروعها من السوق نظرا لعدم قدرتها على المنافسة مع فروع الشركات الأجنبية، مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمارات المحلية ويحل محلها الاستثمارات الأجنبية وحسب ما جاء في تقرير الأونكتاد سنة 2001 فإن الشركات الأجنبية يمكن لها تحفيز وتنشيط الاستثمار المحلي إذ توافرت هناك عوامل ومقومات أساسية في الدول المضيفة من خلال عدة قنوات كالمنافسة الفعالة، ونقل تقنيات المراقبة والتكنولوجيا الجديدة للشركات المحلية، مع تقديم المساعدة فيما يتعلق بالجوانب التسييرية الحديثة مما يرفع كفاءة الشركات المحلية وحسب "Caves" فإن الحوافز أو القوانين المفروضة من قبل الدول على التجارة تؤدي إلى أثر إحلالي بالنسبة للمستثمر المحلي من قبل الاستثمار الأجنبي. [1]

2.3. أثر التكاملية: حسب شومبيتر، الشركات متعددة الجنيات تملك تكنولوجيا متقدمة، والشركات المحلية لديها الإمكانيات لإحلال تكنولوجيا متقدمة محل القديمة، وهذا ما يؤدي بالشركات الأجنبية إلى جذب رؤوس الأموال من الخارج، أي تمويل الاستثمارات الأجنبية المباشرة فقط، من هنا نشأ الأثر التكاملي ما يحفز نشاط الشركات المحلية وقدرتها على إبداء منافسة عالية مما يؤدي إلى زيادة الناتج، وبالتالي تحسين معدلات النمو الاقتصادي في الدول المضيفة.[2]

4. العلاقة من حيث تطوير التجارة الخارجية:

هناك علاقة وطيدة بين الاستثمار والتجارة الخارجية سواء من جانب الصادرات أو الواردات، إلا أن زيادة الصادرات تساعد على زيادة حجم السوق التصريف، مما شكل حافزا على زيادة الاستثمار وبالمقابل يحتاج الاستثمار إلى مدخلات قد لا تكون موجودة في السوق المحلية فيتم استيرادها من الخارج وهذا يكسب التجارة الخارجية على تأمين المستوردات من السلع والخدمات. [3]

---

[1] صياد شهيناز، **مرجع سبق ذكره**، ص52-53.

[2] خيالي خيرة، **مرجع سبق ذكره**، ص75-76.

[3] دحماني يونس، **إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة تحليلية للواقع والآفاق**، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية جامعة الجزائر، الجزائر، 2010، ص111.

ولاختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التصدير ينبغي التفرقة بين الأثر المباشر والأثر غير المباشر.

1.4. الأثر المباشر:

سبب امتلاك فروع الشركات العابرة للقارات لتكنولوجيا حديثة ومتقدمة نتيجة للإنفاق الكبير على البحث والتطوير، فكلها تقوم بإجراء عمليات التصنيع للمواد الخام وبالتالي تقوم بزيادة صادراتها إلى الأسواق الخارجية من خلال مهاراتها التسويقية وإبرام عقود التصدير إلى الخارج وبالتالي تغيير إستراتيجية التصنيع لترقية الصادرات الذي يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي. [1]

2.4. الأثر غير المباشر:

إن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة يصاحبه عدة مزايا تقوم الشركات المحلية بالاستفادة منها:[2]

- نقل المهارات الإدارية إلى الدول المضيفة، ونقل التكنولوجية الحديثة في المجال التصديري إلى الشركات المحلية، وبالشكل الذي يساعد على تحسين وتغيير الخصائص التكنولوجية للمنتجات المحلية وعناصر الإنتاج.

تقوم الشركات المحلية بالاستفادة من حلقات الاتصال التي تمتلكها الشركات العابرة للقارات في الأسواق الخارجية وهذا في إطار المشروعات المشتركة لكن الشركات المحلية لا تستطيع تحمل التكاليف الكثيرة الخاصة بالتوزيع وتقديم خدمات ما بعد وبالتالي فهي تستفيد من تلك المزايا في ظل تواجد الاستثمار الأجنبي المباشر داخل أراضيه. [3]

أما تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الواردات خاصة بالدول المضيفة فيكون التأثير إيجابيا على المنتجات النهائية، فقد تقوم الدول المضيفة باستيرادها أو انخفاض وارداتها من تلك المنتجات أما الواردات من السلع الوسطية فتتوقع زيادتها خاصة في حالة عدم إمكانية الحصول عليها في السوق المضيفة.[4]

---

[1] مفتاح صليحة، **نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، تخصص إقتصاد وتنمية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2019، ص 42.

[2] نزاري رفيق،**مرجع سبق ذكره**، ص95

[3] حشماوي محمد، **الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولي في ظل العولمة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص247.

[4] الخشمان هيثم أحمد إبراهيم، **مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في ظل اقتصاد منفتح حالة الأردن1970-2004** ، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد، جامعة اليرموك، 2006، ص 23-24.

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال مباحث هذا الفصل ذكر بعض المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي والعلاقة بينهما مع الإشارة إلى بعض النظريات والمفسرة لذلك حيث يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة فعالة لتمويل الدول النامية وذلك من خلال حركة رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى وهو آلية فعالة لتصحيح الاختلالات في الدول النامية حيث يعطي لصاحبها حق التملك وإدارة المشروع الاستثماري وقد تم الاعتماد على العديد من النظريات في تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يخلف آثار سلبية وأخرى إيجابية، ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أداة هامة لرفع معدل النمو الاقتصادي حيث يمكن اعتبار النمو الاقتصادي ترجمة لمختلف السياسات التنموية الاقتصادية المطبقة من طرف دولة ماإذ يمكن اعتباره عامل مهم في تقييم فشل ونجاح تلك السياسات، إن النظريات الاقتصادية والنماذج الاقتصادية عالجت موضوع النمو الاقتصادي من جوانب كثيرة مع أن كل تفسير يهدف إلى إعطاء النهج السليم الذي يمكن أن يسير عليه النمو الاقتصادي.

ويمثل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المصادر الأساسية التمويلية ومصدرا للتطور التقني عن طريق نقل التكنولوجيا وتحسين كفاءة العنصر البشري وتطوير التجارة الخارجية وزيادة الاستثمار المحلي وتحقيق مستوى معين من النمو وخاصة بالنسبة للدول النامية في ظل شح الموارد المالية وغياب التكنولوجيا.

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لاختبار أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا خلال الفترة(2010-2020)

تمهيد:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة للتمويل والتنمية ونقل التكنولوجيا لذلك اهتمت به مختلف دول شمال إفريقيا وذلك من خلال إصدار مجموعة من القوانين والتشريعات التي كانت تهدف إلى فتح الأبواب أمام المستثمرين الأجانب وتقديم التحفيزات الكافية لضمان التدقيق الكبير للاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدول من جهة ومن جهة أخرى تنوعت الدراسات التي تختبر أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي كما تنوعت الطرق القياسية المستخدمة لتحقيق هذا الهدف، ونظرا لذلك فقد تعددت النتائج التي توصل إليها الباحثون فبعضهم أبثث وجود علامة متبادلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، أي زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر تعزز النمو الاقتصادي وهذا الأخير بدوره يحفز الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين أشار بعض الباحثون لوجود علاقة عكسية بينهما هذا وقد أظهرت معظم الدراسات الأثر الايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي خاصة في الدول النامية وتباين حجم هذا الأثر بين الدول نتيجة لاختلاف العوامل الخاصة بكل دولة على حدى وهذا ما يدفعنا في هذا الفصل للبحث على مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا خلال الفترة (2010-2020) من خلال التطرق إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا.

المبحث الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا خلال الفترة(2010-2020).

المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا

تسعى دول شمال إفريقيا كغيرها من الدول النامية إلى جذب الاستثمارات الأجنبية، ويتجلى ذلك من خلال الإصلاحات التشريعية التي قامت بها هذه الدول، إضافة إلى الحوافز الممنوحة للمستثمر الأجنبي إلا أن هناك جملة من العراقيل لا تزال تقف في طريقها، وكل هذا سيتم عرضه في هذا المبحث.

المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا

1- الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر:

1-1 مرحلة ما قبل تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية:

وتبدأ هذه المرحلة من حصول الجزائر على الاستقلال إلى نهاية الثمانينات من القرن العشرين، شرعت الجزائر في هذه المرحلة أربعة قوانين تخص الاستثمار ورأس المال الأجنبي.

1-1-1 قانون الاستثمار 277-63 سنة 1963:

تميز الوضع الاقتصادي والاجتماعي غداة الاستقلال بضعف المقومات الأساسية للنهوض بالتنمية الاقتصادية الشاملة فكان على الدولة أن تسارع أولا للحفاظ على ما هو موجود من خلال دعوت الأجانب استثمار أموالهم داخل الجزائر والمحافظة على المنشآت الموجودة فأصدرت بذلك أول قانون للاستثمار في 26 جويلية 1963 لتشجيع الاستثمار كما كان هدف هذا الأخير إنعاش الحياة الاقتصادية من جديد وإعادة بناء وتنمية الاقتصاد الجزائري الذي كان يعاني فراغ أحدثته هجرة المعمرين بعد الاستقلال والمحافظة والإبقاء على رؤوس الأموال الأجنبية الموجودة في الجزائر وجلب الاستثمارات الأجنبية.[1]

1-1-1 قانون الاستثمار رقم 66-284 المؤرخ في 15 جوان 1966:

لقد اهتدت الدولة الجزائرية إلى سن تشريع جديد سنة 1966 وهو القانون 66-284 المؤرخ في 15 جوان 1966 المتضمن قانون الاستثمارات للقطاع الوطني والأجنبي والذي أعطى الأولية للاستثمار من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية بهدف زيادة تدفق العملة الصعبة، نقل التكنولوجيا وتوفير مناصب الشغل أما فيما يخص السياسة الاستثمارية اتجاه الأجانب عرفت منعرج جديدا لاتخاذ السلطات الجزائرية إجراءات جديدة سمحت بمشاركة رأس المال الأجنبي في إطار خلق شركات مختلطة بمساهمة رؤوس أموال الدولة عن طريق الشركات الوطنية.[2]

1-1-3 قانون الاستثمار رقم 82- 11 المؤرخ في 21 أوت 1982:

بعدما اعتبر القطاع الخاص هامشيا مند 1963 وحدد دوره في أداء بعض المهام الاقتصادية الثانوية خاصة في مجال التجارة والخدمات، اتضح بأن للقطاع الخاص خاصة منه الأجنبي أن له دورا

[1] القانون رقم 63-277، ،**المتضمن قانون الاستثمار في الجزائر**، الجريدة الرسمية، العدد 2،المؤرخ في26 جوان 1963.

[2] صياد شهناز، **مرجع سبق ذكره**، ص61-62.

مميزا في مجال المحروقات باعتباره القلب النابض للاقتصاد الجزائري إذ رغم احتكار الدولة للقطاع وتأميمها له بقت حاجتها ملحة لمساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومساعدتها لها في استغلاله نظرا للإمكانيات المالية والتقنية الكبيرة التي يتطلبها لذلك صدر القانون 82-13 من أجل توضيح كيفية تشكيل وتشغيل الشركات الاقتصادية المختلطة.

لقد حدد القانون نسبة المشاركة الأجنبية بحد أقصى لا يتجاوز 49% من رأس مال الشركة بعد صدور هذا القانون ظهرت دفعة جديدة من الاستثمارات حيث بلغت بين سنة 83-85 حوالي 2328 مشروع ونظرا لكون القانون لم يهتم بالجوانب التحفيزية، استدعى الأمر تعديله ليكون أكثر استجابة لحاجة الاقتصاد الجزائري إلى استثمارات خاصة محلية وأجنبية تساهم في زيادة قدرات الإنتاج والرفع من معدلات النمو خاصة في قطاع المحروقات.[1]

1-1- 4 قانون الاستثمار رقم 86-13 المؤرخ في 19أوت 1986:

لقد أتمم وعدل قانون 82-13 بقانون 86-13نظرا لعدم قدرته على تحفيز وجلب الحجم المرغوب فيه من مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر للاستثمار محليا، خاصة في مجال المحروقات لذلك تضمن القانون الجديد طرق تشكيل وتسيير الشركات المختلطة بكيفية مرنة وواضحة ومحفزة نسبيا مقارنة بالقانون السابق فالشركاء الأجانب وفق القانون الجديد ينضمون في شراكة مع المؤسسات العمومية الجزائرية على أساس بروتوكول اتفاق، مخولون بالمشاركة في تحديد موضوع ومجالات تدخل الأطراف مدة دوام الشراكة المختلطة وتعهدات وواجبات كل الأطراف فلقد أبقى القانون على نسبة مشاركة المؤسسة الجزائرية العمومية ب51% على الأقل في حين تمثل دور المتعامل الأجنبي في ضمان تحويل التكنولوجيا ورؤوس الأموال ومناصب الشغل وتكوين وتأهيل المستخدمين مقابل استفادة الشريك الأجنبي من المشاركة في التسيير واتخاذ القرارات الخاصة باستعمال أو تحويل الأرباح، وما يترتب عن ذلك من رفع أو تخفيض رأس المال المساهم به وتحويل بعض أجزاء رواتب العمال الأجانب.[2]

1-2 مرحلة بداية تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية:

باشرت الجزائر العديد من الإصلاحات بعد تخليها عن الاقتصاد الموجه وانتهاج سياسة الانفتاح على اقتصاد السوق، وبما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل أحد الدعائم الرئيسية لجدب رؤوس الأموال من الخارج فكان من اهتمامات الدولة الجزائرية التحفيز على قيام هذا الاستثمار وكانت النتيجة سلسلة من التشريعات والقوانين كل منها يعدل الأخر أو يكمله بغية تحصيل الأهداف المرجوة.

---

[1] بن حمودة محبوب، بن قانة إسماعيل، **أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار**، مجلة الباحث، العدد 5، جامعة ورقلة، الجزائر، 2009، ص 64-65.

[2] القانون 86-13،**المتعلق بتأسيس شركات مختلفة الاقتصاد وتسييرها**، الجريدة الرسمية، العدد 1476، المؤرخ في 19أوت1986.

1-2-1 قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ في 14 أفريل1990:

كان يهدف هذا القانون إلى تحقيق جملة من المبادئ تتمثل في:

المبدأ الأول: حرية الاستثمار وترك قطاعات متخصصة للدولة والهيئات التابعة لها على أن يحدد ذلك بنص تشريعي، كما أن القانون حدد شروط تدخل رأس المال الخاص (المادة183).

المبدأ الثاني: حرية تحويل رؤوس الأموال بعض تأشير بنك الجزائر وذلك خلال 60 يوم من تقديم الطلب.

المبدأ الثالث: الضمانات الواردة في الاتفاقات الدولية التي توقع عليها الجزائر، تصر إلى أنه في التاريخ الذي صدر فيه هذا القانون لم توقع ولم تصادق ولم تنظم الجزائر إلى أي اتفاقية متعلقة بالاستثمارات.

المبدأ الرابع: عملية قبول الاستثمارات، يخضع ذلك إلى الرأي بالمطابقة يقدم الطلب إلى مجلس النقد والقرض يثبت في الملف خلال شهرين بطرح السؤال حول الطبيعة القانونية بما يسمى برأي المطابقة الذي يبديه مجلس النقد والقرض.[1]

1-2-2 قانون الاستثمارات لسنة 1993:

بعد صدور قانون 90-10 بثلاث سنوات جاء قانون الاستثمار الصادر في 5 أكتوبر سنة 1993، يرتكز هذا القانون على ما يلي:

- إنهاء التفرقة بين الاستثمار العمومي والخاص من جهة والمستثمرين المقيمين وغير المقيمين من جهة أخرى وهذا يعني المعاملة المماثلة لكل المستثمرين على سواء.
- عدم فرض شكليات ثقيلة معقدة بهدف تسهيل الاستثمارات.

يلاحظ أن هذا القانون قام بفتح المجال أمام حركة رؤوس الأموال الأجنبية، حيث يرخص لها الاستثمار في شتى القطاعات لإنتاج السلع والخدمات ما عدا القطاعات الإستراتيجية للدولة كقطاع المحروقات.[2]

1-2-3 الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001:

هذا القانون جاء من أجل تحرير الاقتصاد وتشجيع الاستثمارات الأجنبية مع حماية البيئة والإقليم والجديد في هذا القانون هو تطوير مفهوم الاستثمار ليشمل عمليات الخوصصة بالإضافة إلى إنشاء شباك موحد على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمار تضم كل هيئات ذات العلاقة بالاستثمار، وإصدار التراخيص، تقوم بتقديم الخدمات الإدارية والمعلومات المتعلقة بالاستثمار سواء كانوا مقيمين، أو غير مقيمين وتبليغهم بقرار أو رفض منح الحوافز في مدة أقصاها 30 يوم ابتداء من تاريخ الطلب، كما تم إنشاء المجلس الوطني للاستثمار والذي عليه رئيس الحكومة، هذا المجلس مكلف بباقي الاستراتيجيات

[1] المرسوم التشريعي رقم 90-10 **المتعلق بالنقد والقرض**، الجريدة الرسمية، رقم 16، المؤرخ في 14 أفريل 1990.

[2] المرسوم التشريعي رقم 93-12 **المتعلق بترقية الاستثمارات**، الجريدة الرسمية، العدد 64، المؤرخ في 05 أكتوبر 1993.

المناسبة لتطوير الاستثمار بالإضافة إلى الفصل في المزايا التي تمنح للمستثمرين والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.[1]

4-2-1 الأمر 06-08 المؤرخ في 15 جوان 2006

جاء هذا الأمر المعدل والمتمم للأمر المتعلق بتطوير الاستثمار المؤرخ في 20 أوت 2001، الذي أتاح عدة امتيازات للمستثمرين المحليين والأجانب، فهو يسمح لكل مستثمر مهتم بفرض الاستثمار سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا أن يقيم مشروعا استثماريا سواء من خلال إنشاء كيان قانوني باسمه الشخصي خاضع للقانون الجزائري في حدود100% من رأس المال المقيم أو غير المقيم أو بمشاركة شخص أو مجموعة أشخاص طبيعيين كانوا أو معنويين خاضعين للقانون الجزائري أو من خلال المساهمة في رأس مال مؤسسة قائمة في شكل مساهمات نقدية أو عينية أو استعادة النشاطات في إطار خصخصة كلية أو جزئية .[2]

2-الإطار القانوني للاستثمار في مصر :

لقد تم فتح الباب أمام الاستثمار الأجنبي في السبعينات، وذلك منذ انتهاج الدولة لسياسة الانفتاح الاقتصادي، بحيث كان القانون رقم 43 لسنة 1974 البداية الحقيقية لتشجيع رؤوس الأموال العربية والأجنبية وتحفيزها على الاستثمار الخاص في مصر والانتقال من وضع تسيطر فيه الدولة بشكل كبير على الاقتصاد إلى اعتماد أكبر آليات السوق، وقد كان لقانون لهذا القانون هدفان رئيسيان هما:

- تشجيع الاستثمار الموجه نحو التصدير بالمناطق الحرة وزيادة مشروعات الإحلال محل الواردات داخل البلاد.
- الحصول على التكنولوجيا الحديثة لكي تساعد الدولة على تحقيق معدل نمو مرتفع ومستمر.

هذا وقد تم تعديل قانون 43 بالقانون 32 سنة 1977 لإضافة بعض الحماية للمستثمر المحلي والأجنبي من خلال:

- منع مصادرة الملكية.
- حرية إعادة تحويل الأموال إلى الخارج،
- تقليل الإجراءات البيروقراطية.

بعد ذلك تم صدور القانون رقم59 لسنة 1979 بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية، كي تستمر في الصحراء لتحويلها إلى مجمعات عمرانية، ثم جاء قانون رقم 159 لسنة 1891 الذي ألغى مفعول قانون 1974 لأنه أباح لرؤوس الأموال العربية والأجنبية تأسيس شركات المساهمة دون الحصول على موافقة الهيئة العامة للاستثمارات، وفي عام 1989 أقر قانون الاستثمار رقم 230 بشأن استثمار رأس

[1] الأمر 03-01 **المتعلق بتطوير الاستثمار**، الجريدة الرسمية، العدد 47، المؤرخ في 20أوت2001.

[2] خيالي خيرة، **مرجع سبق ذكره**، ص 88.

المال العربي والأجنبي والذي جعل الهيئة العامة للاستثمار هي الجهة المختصة بالتعامل مع المستثمرين كما سمح للأجانب بملكية المشروع بنسبة 100% ويمكن أيضا لرأس المال الأجنبي الاستثمار في مشروعات داخل البلاد أو في مشروعات في المناطق الحرة .[1]

ثم صدر قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم 8 المؤرخ سنة 1997 والذي يهدف إلى:[2]

- تجميع وتوحيد ضمانات وحوافز الاستثمار الموجودة في قوانين عديدة في قانون واحد.
- توحيد تعامل المستثمرين مع جهة واحدة وذلك لتحرير الاستثمار من القيود والمعوقات الإدارية والإجرائية.
- التوسع في مجالات الاستثمار
- تشجيع الاستثمار وإقامة المشروعات في المناطق الجديدة.
- تطوير دور الهيئة العامة للاستثمار باعتبارها الجهة الإدارية المختصة بتنفيذ أحكام هذا القانون وإضافة صلاحيات جديدة لها.

ولقد دخلت بعض التعديلات على ضمانات وحوافز الاستثمار في إطار قانون رقم 13 لسنة 2004 إلى جانب قانون المناطق الاقتصادية الخاصة رقم 83 لسنة 2002 من أجل تعزيز الإطار القانوني المنظم للاستثمار الأجنبي في مصر.

1-3 الإطار القانوني للاستثمار في المغرب

أصدر المغرب أول قانون استثمار سنة 1960 تلته قوانين 1973و 1983 المنظمة للاستثمار في إطار التقويم الهيكلي، الذي أملاه البنك الدولي وكانت جميعها قطاعية تفتقر إلى سياسة عمومية اقتصادية شمولية إلى أن تم اعتماد ميثاق الاستثمار كقانون موحد عوض قوانين الاستثمار السابقة والصادرة بتاريخ الفاتح من نوفمبر 1995 تحت رقم 95-18 والذي اعتبر نقطة تحول في السياسة الاستثمارية بالمغرب، التي قربت التشريع الاستثماري الوطني من المعايير الدولية المرتبطة بالحكمة والشفافية والبساطة والمرونة، وتحسين العلاقة بين المستثمر والإدارة بغية تجويد مناخ الأعمال ومراجعة مجال التشجيعات الجبائية، واتخاذ تدابير تحفيزية للاستثمار وقد أبانت هذه التجربة عن انعكاسات اختلفت التقييمات حول جدواها.[3]

---

[1] فرحي كريمة، **مرجع سبق ذكره**، ص 265.

[2] حسب الله محمد أميرة، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 174-175.

[3] زكاري صلاح الدين، **الإطار القانوني والمؤسساتي للاستثمار المحلي**، مذكره ماستر، كلية العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة عبد المالك السعدي، طنجة، المغرب، 2016، ص 03.

3-2 الإطار القانوني للاستثمار في تونس

تتمثل أهم قوانين الاستثمار في تونس في القوانين الجديدة التالية:[1]

1. قانون عدد71 لسنة 2016 مؤرخ في 30 سبتمبر2016 يتعلق بقانون الاستثمار يهدف هذا القانون بالاستثمار و تشجيع إحداث المؤسسات وتطويرها حسب أوليات الاقتصاد الوطني.
2. أمر حكومي عدد 388 لسنة 2017 مؤرخ في 9مارس 2017 بضبط تركيبة المجلس الأعلى للاستثمار وطرق تنظيمه بالتنظيم الإداري والمالي للهيئة التونسية للاستثمار للصندوق والاستثمار وقواعد تسييره.
3. أمر حكومي عدد 389 لسنة 2017 مؤرخ في 9 مارس 2017 يتعلق بالحوافز المالية لفائدة الاستثمارات المنجزة في إطار قانون الاستثمار.

المطلب الثاني: حوافز وعراقيل الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا

1- الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا:

1-1 حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

لقد منح المشرع الجزائري صنفين من الحوافز أدرجهما ضمن النظامين: النظام العام والنظام الاستثنائي(الخاص)، وذلك أنه إلى جانب استفادة المستثمر من الحوافز الجبائية والجمركية المنصوص عليها في إطار النظام العام فإنه يستفيد في إطار النظام الاستثنائي من مزايا وإعفاءات خاصة لاسيما عندما يستعمر تكنولوجيا خاصة من شأنها المحافظة على البيئة وحماية الموارد الطبيعية وإدخال الطاقة والمساعدة على تحقيق تنمية شاملة وفيما يلي أهم الحوافز الممنوحة للمستثمرين:[2]

1. النظام العام للحوافز:

يقوم هذا النظام على منح الامتيازات على أساس السياسة الوطنية للاستثمار وتهيئة الإقليم وتقتصر المزايا الممنوحة للمستثمرين في هذا النظام على المراحل الأولى لإنجاز المشروع وبداية تشغيله وتستفيد الاستثمارات من:

- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز المشروع.
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

---

[1] http//www.mdici.gov.tn,consulté le 07/05/2022, à10 :00

[2] طالبي محمد ، **أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،العدد 6 ، الجزائر، 2008، ص 320.

- الإعفاء من رسم نقل الملكية فيما يخص كل المتقلبات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

2. **نظام الاستثناءات:**

يتم منح الامتيازات في نظام الاستثناءات على أساس مرحلتين وهي مرحلة بدء الانجاز للاستثمار، ومرحلة الانطلاق في الاستغلال وهذا كما هو موضح فيما يلي:[1]

1. **في مرحلة بدء الانجاز للاستثمار:** تستفيد الاستثمارات المعنية من:

- إعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات التي تتم في إطار الاستثمار.
- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة 0.2% فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار، سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية وذلك عندما تكون هذه السلع والخدمات الموجهة لإنجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة.
- تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز المشروع.

2. **في مرحلة انطلاق الاستغلال:** بعد معاينة انطلاق الاستغلال تمنح المزايا التالية:

- الإعفاء لمدة عشر(10) سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات، ومن الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة من الدفع الجزافي ومن الرسم على النشاط المهني.
- إعفاء لمدة عشر (10) سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.
- منح مزايا إضافية تحسن وتسهل الاستثمار.

2-1 حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر:

يستحدث قانون الاستثمار رقم 8 لسنة 1997 حوافز تشجيعية جديدة في الإطار التنظيمي للاستثمار في مصر مع الاحتفاظ بالامتيازات الممنوحة من قبل بموجب القوانين السابقة ومعظم هذه الحوافز هي حوافز ضريبية، وتتعلق بالتخفيضات الضريبية كما أن هذه الحوافز تمنح تلقائيا.

- تعفى بموجب قانون الاستثمار رقم 8 الأرباح من الضريبة على إيريدات الأنشطة التجارية والصناعية والضرائب على شركات البورصة لمدة خمس سنوات، ويجوز أن تمتد فترة الإعفاء لمدة 10 سنوات للشركات والمؤسسات التي تنشأ في المناطق الصناعية الجديدة وفي التجمعات

[1] قويدري كريمة، **مرجع سبق ذكره**، ص 70.

الحضرية الجديدة وفي المناطق النائية، وذلك بالنسبة للمشاريع الممولة من جانب الصندوق الاجتماعي للتنمية.

- يعفى رأس المال المدفوع من الضرائب على الشركات، كما تعفى إيرادات الأوراق المالية من الضرائب لا يجوز لأي جهاز إداري التدخل في تحديد أسعار السلع أو تحديد هامش الأرباح.
- يفرض رسم استيراد بسعر لا يقل عن 2.5% من القيمة أو بسعر لا يتجاوز 10% منها على السلع التجهيزية والمعدات والآلات وأجهزتها وقطعها المنفصلة وتوابعها المعتبرة لازمة لإنعاش وتنمية الاستثمار، لكنها تعفى من الضريبة على القيمة المضافة في الداخل وحين الاستيراد.
- تعفى من رسوم التسجيل عقود شراء الأراضي المعدة لإنجاز مشروع من مشاريع الاستثمار.
- ينص قانون الاستثمار رقم 8أيضا على إقامة المناطق الحرة يجوز أن تشمل مدينة كاملة وتساعد هده المناطق الحرة المؤسسات على العمل في نطاق حد أدنى من القيود التنظيمية والإدارية.
- ويجب أن تصدر هده الشركات على الأقل بنسبة 50% من إنتاجها، وتعفى أرباح مكاسب مشاريع المناطق الحرة العامة من الضرائب في مصر وتخضع المناطق الحرة لأقل قدر من القيود التنظيمية.[1]

3-1 حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب:

يهدف ميثاق الاستثمار في المغرب إلى تحديد الأهداف الرئيسية للإجراءات التي تتخذها الدولة خلال العشر سنوات القادمة من أجل تنمية الاستثمارات والنهوض بها عن طريق تحسين مناخ شروط الاستثمار ومراجعة الحوافز الضريبية واتخاذ تدابير التشجيع.

ومن بين التدابير التي تنص عليها نطاق الاستثمار والتي تشجع على الاستثمار ما يلي:

- تخفيف العبء الضريبي المتعلق بعمليات شراء المعدات والآلات والسلع التجهيزية والأراضي اللازمة للإنجاز المشروع.
- سن نظام ضريبي تفضيلي لفائدة التنمية الجهوية.
- إنعاش المناطق المالية الحرة ومناطق التصدير الحرة ونظام المناطق الصناعية الحرة.
- تحقيق توزيع أفضل للعبء الضريبي وتطبيق القواعد المتعلقة بالمنافسة الحرة وخاصة عن طريق مراجعة نطاق تطبيق الإعفاء من الضريبة.
- حرية تحويل الأرباح والرساميل إلى الخارج بالنسبة لمن قام باستثمارات بالعملة الصعبة.
- توفير رصيد عقاري لإنجاز مشاريع استثمارية، وتوضيح مساهمة الدولة في اقتناء وتجهيز القطع الأرضية اللازمة للاستثمار.
- توجيه ومساعدة المستثمرين في إنجاز مشاريعهم وذلك بإحداث جهاز وطني موحد.

[1] نزيه عبد المقصود مبروك، **مرجع سبق ذكره**، ص 344.

- تبسيط وتخفيف السيطرة الإدارية المتعلقة بالاستثمارات.[1]

4-1 حوافز الاستثمار في تونس:

بغرض تحفيز الاستثمار ودفع المسار التنموي اعتمدت تونس خلال السنوات العشر الأخيرة عددا من الإجراءات والتدابير كان من أبرزها إصدار قانون موحد للاستثمار سنة 1993، والذي غطى معظم القطاعات باستثناء أنشطة الخدمات المالية والطاقة والمناجم والتجارة الداخلية، وقد اشتمل هذا القانون على العديد من الحوافز حسب عدد من الأولويات نذكر منها :[2]

التصدير، التنمية الجهوية، التنمية الزراعية، حماية البيئة، تطوير التكنولوجيا ومساندة التنمية في ميادين التربية والتعليم العالي والتكوين المهني والصحة والثقافة.

وفيما يلي نتناول أهم الحوافز المعتمدة:

1. **الحوافز الضريبية والمالية:** حيث اشتملت على ما يلي:

- إعفاء تام من ضرائب الدخل لمدة 10 سنوات، وتخفيض بنسبة 50% على ضرائب الدخل يبدأ من السنة الحادية عشر.
- إعفاء تام من الضرائب على الأرباح المعاد استثمارها.
- تمتع واردات الشركات والتي تقوم بتصدير إنتاجها بالكامل من السلع الرأس مالية ومستلزمات الإنتاج بالإعفاء من الرسوم الجمركية.

2. **الإطار المؤسسي والتشريعي:** حيث اشتمل على ما يلي:

- يسمح القانون للشركات الأجنبية التي تقوم بتصدير إنتاجها بالكامل بتملك 100% من أسهم المشروع دون الحاجة للحصول على تصريحات مسبقة.
- يسمح للمستثمرين الأجانب بتحويل أرباحهم للخارج حيث يمكن تحويل الدينار التونسي من أجل المعاملات الجارية منذ عام 1994.
- إنشاء مكان واحد تابع لوكالة الترويج الصناعي، يتم من خلال إجراء كل الخطوات الإدارية المرتبطة بتأسيس المشروعات.

3. **الحوافز الممنوحة للنهوض بالتصدير:** قد اشتملت على ما يلي:

- إعفاء التاجر من الرسوم والضرائب المفروضة على المواد الأولية والمواد النصف مصنعة والخدمات الضرورية للإنتاج.
- الطرح الكلي للأرباح من الضريبة خلال عشر سنوات الأولى ويصبح هذا الطرح 50%ابتداء من السنة 11 ولمدة غير محددة.

---

[1] حسب الله محمد أميرة، **مرجع سبق ذكره** ،ص180.

[2] بن داودية كريمة، **مرجع سبق ذكره**، ص 123.

- الإعفاء الكلي للمداخيل والأرباح التي يعاد استثمارها من أساس الضريبة.
- إمكانية التسويق في تونس 20% من رقم المعاملات التصدير.

4. **الحوافز الممنوحة للتنمية الفلاحة:** تتمثل أساسا في:

- طرح كل المداخل والأرباح المتأتية من هذه الاستثمارات من أساس الضريبة خلال العشر سنوات الأولى ابتداء من تاريخ الدخول في طور الإنتاج.
- يستفيد الاستثمار من منحة قدرها 7% من تكاليف المشروع.
- تتحمل الدولة مصاريف البنية الأساسية بالنسبة للاستثمارات المنجزة لتهيئة مناطق تربية الأسماك والأحياء المائية أو لتهيئة مناطق الري بالمياه الساخنة.
- منح 8% لفائدة المشاريع المنجزة بالمناطق ذات الظروف الصعبة.

5. **الحوافز الممنوحة لحماية البيئة:** تتمثل فيما يلي:

- الإعفاء الكلي من الرسوم الجمركية وتوقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة.
- طرح 50% من المداخيل والأرباح الصافية الخاضعة للضريبة.
- تخفيض الأداء إلى نسبة 10% فيما يتعلق بالمداخيل والأرباح.
- منح استثمار بنسبة 20% من تكاليف المشروع.

بالإضافة إلى ما سبق عملت الجهات الوصية في تونس على منح العديد من التسهيلات والضمانات للمستثمر الأجنبي تتلخص أساسا في:

- حرية تحويل الأرباح وقيمة بيع الأصول بما في ذلك فائض القيمة.
- عدم الازدواج الضريبي.
- الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها.
- تغطية المخاطر غير تجارية.

2.عراقيل الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا:

2-1 عراقيل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

على الرغم من المجهودات التي تقوم بها الهيئات المكلفة بدعم وترقية الاستثمار في الجزائر من أجل تحسين بيئة الاستثمار، وذلك من خلال سن القوانين والتنظيمات واللوائح التي تهدف إلى جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، إلا أن الواقع العملي ووضع الجزائر في المؤشرات الدولية والإقليمية لقياس جاذبية مناخ الاستثمار، يكشف عن وجود الكثير من العراقيل والمعوقات التي تحول دون تدفق الاستثمارات الأجنبية إليها.

ومن بين هذه العراقيل ما يلي:[1]

- تخلف البنى التحتية والهياكل الأساسية من اتصالات ونقل وطرقات....إلخ.
- مشكل العقارات الصناعية الذي يرجع لعدم كفاية الأراضي في المناطق الصناعية، إضافة إلى ارتفاع أسعارها وصعوبة التنازل عنها من طرف الهيئة المكلفة بالتنازل عن أراضي الأملاك العمومية(لجنة تنشيط الاستثمارات، تحديدها وترقيتها).
- محدودية الأسواق المحلية وضعف قدرتها الاستيعابية.
- بطئ تقدم في تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي، وما صاحبه من عدم الاستقرار الاقتصادي والمالي.
- عدم توفير البيانات الكافية عن الأوضاع الاقتصادية والفرص الاستثمارية.
- غياب الرؤية الاجتماعية بأهمية الاستثمارات الأجنبية، وما يمكن أن تدره من منافع على الاقتصاد الوطني.
- العراقيل الإدارية والقانونية إذ أن ما يميز الإدارة الجزائرية هو انتشار مظاهر الفساد من رشوة ومحسوبية وبيروقراطية...الخ، كما أن القانون الجزائري هو الآخر يتميز بكثرة القوانين وغموضها في بعض الأحيان.
- وجود اقتصادي موازي غير رسمي يكتسي أهمية كبيرة، التي تتمثل في تواجد سلع بدون حقوق جمركية وكذلك الدفع دون فوترة، مما أدى إلى إغراق السوق بهذه السلع وبأسعار تنافسية.
- نقص التمويل اللازم وعدم وجود برامج تمويل متخصصة.
- تأرجح البيئة السياسية والأمنية في الجزائر، فرغم تحسنها في السنوات الأخيرة إلا أن المستثمرين لا يزالون متخوفين منها.
- المشاكل التي تعاني منها البنوك هذه الأخيرة التي لا تتميز بالشفافية طول مدة دراسة ملفات القروض، ارتفاع أسعار الفائدة، بطئ إجراءات تحويل الأرباح والأجور إلى الخارج.

2-2عراقيل الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر:

من أهم العراقيل التي واجهها الاستثمار الأجنبي في مصر ما يلي:[2]

- الوضع الأمني حيث شهدت مصر خلال الفترة السابقة الكثير من الأحداث التي سمحت للكثير من المتطفلين الدخول إلى مصر وتخريبها، ممل تسبب بفزع الكثير من المستثمرين وخروجهم من مصر.

[1]أوعيل نعيمة ،**مرجع سبق ذكره**، ص 223-226.

[2]راندا عبد الحميد، **معوقات الاستثمار في مصر**، مقال، مصر، 2021، ص 3.

- تخصيص الأراضي فمعظم المستثمرين يجدون عائق في عدم إيجاد الأرض المناسبة لتنفيذ المشروع.
- سعر الصرف حيث يوجد في الأسواق المصرية سعرين للصرف سعر رسمي تعتمده البنوك المصرية والخاصة وسعر غير رسمي تقوم بصرفه الكثير من محلات الصرافة وتغيير الأموال فالثمن يكون مختلف تماما في الجانبين، والمستثمر الأجنبي يقوم بتحويل الأموال داخل مصر بسعر السوق العالمي ويلاحظ أنها تخسر أكثر من 30% عن سعر صرف الأسواق، وهذا الأمر يتسبب في ترد الكثير من المستثمرين الأجانب الدخول إلى مصر.
- نقص الطاقة من أكبر المعوقات التي تواجه المستثمرين فإنه لا يستطيع المستثمر القيام بالتصنيع والإنتاج دون توفر الطاقة الكافية لإدارة الآلات والمعدات الصناعية.
- القوانين المعدلة حيث يعاني الكثير من المستثمرين من الروتين المصري ومن كثرة القوانين التي يقوم بها كل وزير جديد بتعديلها.
- ارتفاع قانون الضرائب على المستثمرين.
- قلة وجود العمالة المهارة المدربة.

2-3عراقيل الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب:

يعاني مناخ الاستثمار في المغرب من مجموعة من العراقيل من أهمها ما يلي:[1]

- تعدد القوانين المنظمة للملكية العقارية للأراضي.
- تعدد الجهات المتدخلة في إدارة العقار.
- قلة توفر الأراضي في الأماكن المهيئة.
- الفساد والرشوة على مستوى الخبراء بصفة خاصة.
- نقص الإعلام والشفافية وقلة الخبرة في مجال المنازعات التجارية.
- تعتبر القطاعات الاقتصادية أقل جدبا من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بخلاف قطاع السياحة والمنسوجات.
- ضعف الموارد المالية والبشرية المتاحة لمديرية الاستثمارات مقارنة بباقي المديريات المشابهة لها حيث لا تتلقى سوى ميزانية بمليون دولار.
- البطء الشديد في التنفيذ حيث يتطلب إنفاذ العقود في 615 يوم.
- الارتفاع الباهض في تكلفة اقتناء بعض الأوعية العقارية الجاهزة للاستغلال نتيجة لعمليات المضاربة والسمسرة.

[1] ساعد بوراوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 167.

2-4عراقيل الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس:

على الرغم من احتلال تونس مكانة متقدمة في المؤشرات الدولية والإقليمية لتقييم مناخ الاستثمار مقارنة بدول الجوار إلا أن بيئة الأعمال ما تزال تعاني من بعض الضعف والتأخر في العديد من المجالات، حيث يمكن تلخيص معوقات الاستثمار في تونس فيما يلي :[1]

- ضيق السوق المحلي التونسي أدى إلى عزوف أكبر الشركات الأجنبية عن الاستثمار في هذا البلد. ذلك أن هذا العنصر يعتبر من المحددات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر.
- تركز الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات الموجهة للتصدير وتحديدا في قطاع النسيج والملابس، يتميز هذا القطاع بضعف في النقاط التالية:
  - لا يتوفر لتونس أنواع من الخيط الطبيعي أو الصناعي إذ أن أغلب الشركات العاملة في هذا القطاع تقوم باستيراد المواد الأولية من السوق الخارجي.
  - قطاع النسيج التونسي قطاع تصديري فهو يتعرض حتما إلى تذبذبات الأسعار في السوق الدولية.
  - يتميز قطاع النسيج باعتماده على كثافة العمل وانخفاض كثافة رأس المال، وبالتالي فإن نسبة المحتوى التكنولوجي عادة ما تكون ضئيلة.
- ضعف مشاركة القطاع الخاص وهيمنة القطاع الحكومي على الحياة الاقتصادية.
- الرشوة والبيروقراطية.
- ارتفاع تكاليف النقل البحري.
- ارتفاع تكاليف العقار الصناعي وقلة توفره في المناطق المطلوبة.
- ارتفاع نسبي لمعدل الضغط الجنائي في تونس.
- مشكلة تمويل حيث تعتبر من أهم العوائق التي تعترض نمو الشركات التونسية.
- عدم مرونة سوق العمل نتيجة القيود المفروضة على توظيف وتسريح العمال.

[1] ساعد بوراوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 169-170.

المطلب الثالث: تحليل حجم وتطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال الفترة (2010-2020)

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول شمال إفريقيا تذبذبات وعدم الاستقرار، سنحاول في هذا المطلب تحليل حجم وتطور الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا وكذلك التوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر.

1- تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال الفترة (2010-2020)

يمكن توضيح حجم تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال الفترة (2010_2020) من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01-01): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال الفترة (2010-2020)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

البلدان / السنوات	الجزائر	مصر	تونس	المغرب
2010	23411.36	63856.00	13344.97	12064.77
2011	26073 .19	-4827.00	43266.60	25733.39
2012	15418.44	27977.00	15542.69	28423.91
2013	17636 .35	41922.00	10586.22	34162.10
2014	15207.77	46122.00	10247.54	35941.63
2015	-5849.49	69252.00	97052.18	33963.80
2016	16917.23	81068.00	62256.94	22742.53
2017	12388.09	74087.00	81093.64	27679.49
2018	15199 04	81413.00	98894.29	35635.17
2019	14500.51	90101.00	81017.34	17276.87
2020	11112.41	58518.00	59217.20	18695.86

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

الشكل رقم (01-01): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال الفترة (2010-2020)

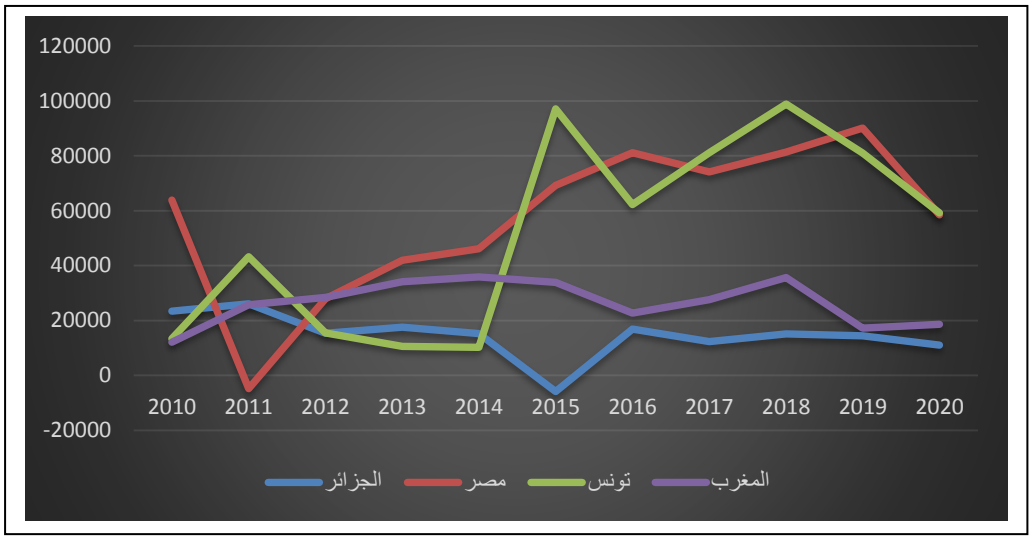

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه

من خلال الجدول والشكل رقم(01-01) يتضح لنا أن الجزائر لها نسب قليلة مقارنة مع تونس ومصر والمغرب حيث شهدت خلال سنتين2010-2011 ارتفاع طفيفا وهذا راجع لارتفاع أسعار البترول، مما جعل المستثمرين الأجنبيين يتوجهون للاستثمار في قطاع المحروقات أما بالنسبة للفترة ما بين (2012-2019) فشهدت تراجع في نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد نظرا للتغيرات السياسية وتراجع أسعار البترول وفي سنة 2020 توالى التراجع بسبب الأزمة الصحية كوفيد 19 التي شهدتها الجزائر، وبالحديث عن دولة مصر فهي أكثر استقطابا للاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث شهدت في فترة (2010-2012) انخفاض في نسبة الاستثمارات وهذا راجع لتداعيات الأزمة المالية (2008) والتي أثرت على هذه التدفقات خاصة في القطاع السياحي بالإضافة للأوضاع السياسية التي شهدتها البلاد خلال سنة 2011 وبالرغم من هذه الأوضاع ألا أن دولة مصر عرفت كيف تسترجع الاستثمارات حيث سجلت ارتفاعا من (2013-2019) وهذا بفضل الخطط والاستراتيجيات التي ساهمت في زيادة هذه التدفقات لكن في (2020) انخفض تدفق الاستثمارات وهذا راجع للأوضاع الصحية التي شهدها العالم بسبب جائحة كوفيد 19 والتي قلبت الموازين، وشهدت تونس تذبذب في نسبة تدفقاتها وهذا راجع للأوضاع السياسية (سقوط نظام زين العابدين) بالإضافة إلى الهجمات الإرهابية التي أدت إلى هروب بعض المستثمرين الأجنبيين من قطاع السياحة وتوالت العقبات سنة (2020) وكانت أيضا بسبب الأوضاع الصحية وانتشار فيروس كورونا الذي أثر على تدفق الاستثمارات، دولة المغرب استطاعت المحافظة على وتيرة تدفق استثماراتها ولو أنها بشكل طفيف من (2010إلى2018) و لم يبقى التدفق على حاله فقد انخفض سنة (2019-2020) وهذا راجع إلى تأثر استثماراتها بسبب الأوضاع الصحية الناتجة عن جائحة كوفيد19.

2- حجم تطور النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا خلال الفترة (2010-2020)

يتضمن هذا الفرع تحليل حجم تطور النمو الاقتصادي لدول شمال إفريقيا خلال فترة الدراسة الموضحة في الجدول رقم 02 كما يلي:

الجدول رقم02: حجم تطور النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا خلال الفترة (2010-2020)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

البلدان / السنوات	الجزائر	مصر	تونس	المغرب
2010	161207	218984	462063	932167
2011	200013	235939	481242	101737
2012	209059	279117	473111	982663
2013	209755	288434	486838	106825
2014	213801	305595	502713	110081
2015	165979	329367	457800	101188
2016	160034	332442	443607	103312
2017	170097	235734	421639	109682
2018	174911	249713	425702	118096
2019	172767	303081	418045	119847
2020	145009	365253	416203	114725

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

الشكل رقم (02-02): حجم تطور النمو الاقتصادي في دول شمال غفريقيا خلال الفترة (2010-2020)

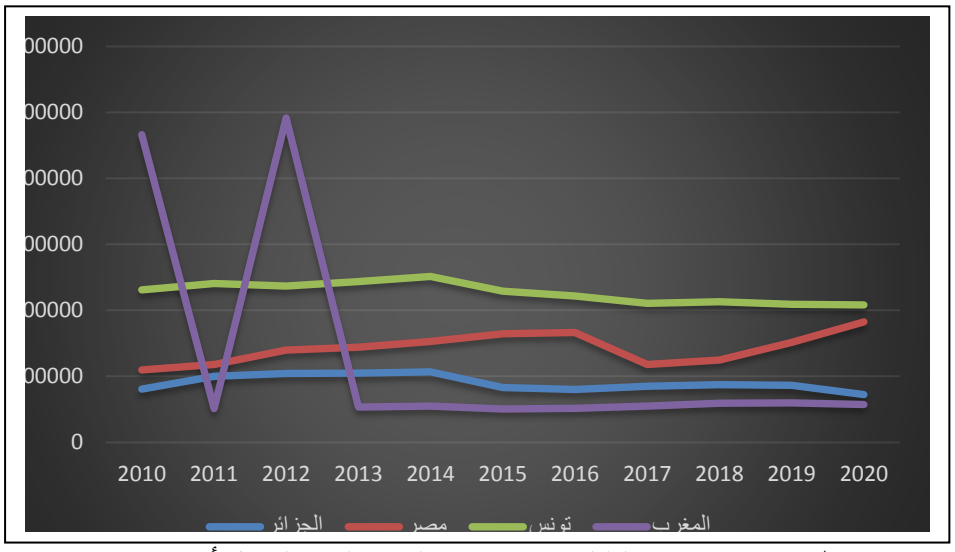

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه

من خلال الجدول والشكل رقم (02-02) يتضح لنا أن معدل النمو الاقتصادي لدول شمال إفريقيا(الجزائر، مصر، تونس، المغرب) خلال الفترة من (2010-2020) يتراوح بين الارتفاع والانخفاض حيث نلاحظ أن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر يتماشى بنفس الوتيرة من (2010إلى2019) ثم انخفض سنة(2020) وذلك بسبب الأزمة الصحية التي ضربت بالاقتصاد فقد تسببت في انكماش قطاع النفط ونموذج النمو العشوائي الذي تقوده المؤسسات العمومية والصعوبات التي يواجهها القطاع الخاص كي يكون المحرك الجديد لعجلة النمو الاقتصادي، أما مصر فكانت فكان معدل نموها الاقتصادي من (2010-2013) منخفضا وذلك بسبب الأوضاع السياسية التي عاشتها ثم ارتفع خلال الفترة (2014إلى2016)مقارنة بالسنوات السابقة بعد أربع سنوات من النمو الضعيف ويعود ذلك إلى استعادة الاستقرار ومرونة الاستهلاك الخاص، والاستثمارات العامة للحكومة التى بدأت تجتذب الاستثمارات الخاصة وفي سنتي(2017-2018) انخفض ويرجع السبب الرئيسي إلى نقص النقد الأجنبي الذي قيد الإنتاج وأدى نقص النقد الأجنبي إلى تراجع قدرة مصر على المنافسة وهبوط حجم صادراتها، ثم ارتفع سنة(2019)وذلك نتيجة للتنفيذ المتقن لسياسات مالية واقتصادية متناغمة ومتوازنة وسجلت سنة(2020) ارتفاع أيضا حيث أوضح أن معدلات النمو السنوية تأثرت بجائحة كورونا أي أنه لولا جائحة كورونا لحققت معدل نمو أكبر من ذلك، أما تونس سجلت انتعاش في نموها الاقتصادي من (2010-2014) ثم بدأت بالانخفاض من سنة (2015إلى2020)، وشهدت اقتصاد تونس إحدى أسوأ أزمات التي عرفتها البلاد وذلك بسبب تداعيات جائحة كوفيد 19، أما المغرب فكان معدل نموها مرتفع سنة(2010) ثم انخفض سنة(2011) ثم ارتفع سنة(2012) ثم انخفض من سنة (2013إلى2020) ولم يتغير إلا بشكل طفيف وهذا راجع لعدة أسباب منها تراجع وانخفاض الإنتاج الفلاحي بسبب موجة الجفاف شديدة، وتأثر أيضا بالأزمة الصحية كوفيد 19 أدت إلى انهيار النشاط الاقتصادي العالمي .

3 التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى دول شمال إفريقيا خلال الفترة 2010-2020)

من خلال الجداول التالية نبين أهم التوزيعات القطاعية للاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال الفترة (2010-2020):

الجدول رقم (03-01): التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

النشاط	عدد المشاريع	النسبة %	التكلفة (مليون دولار)
التصنيع	42	45.16	12883
الاستخراج	02	02.15	3450
اللوجستيات والتوزيع والنقل	02	02.15	3305
أعمال البناء	03	3.22	857
خدمات الأعمال	16	17.20	196
الكهرباء	01	1.07	170
المبيعات والتسويق والدعم	19	20.43	114
التعليم والتدريب	04	4.30	42
التجزئة	03	3.22	19
الصيانة والخدمات	01	1.07	4
الإجمالي	93	%100	1421638

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

الشكل رقم (03-01): نسب توزيع المشاريع لكل قطاع في الجزائر

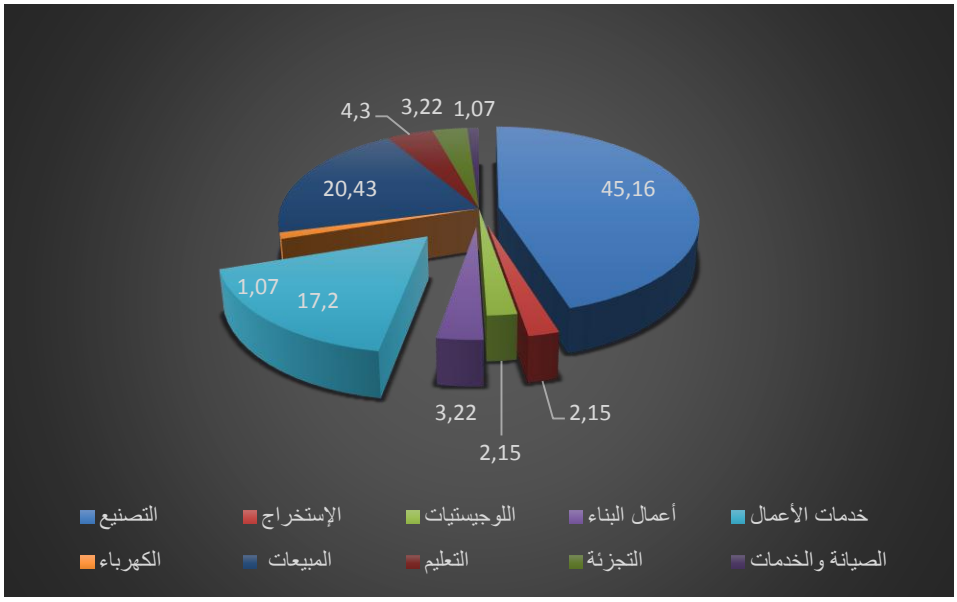

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه

نلاحظ من خلال الجدول والشكل رقم (03-01) بأن قطاع التصنيع حاز على أكبر حصة من المشاريع الاستثمارية بحوالي 42 مشروع استثماري من أصل 93 مشروع بنسبة تقدر ب 45.16 %وتكلفة تقدر

ب 12883 مليون دولار وتأتي في المرتبة الثانية قطاع المبيعات والتسويق والدعم ب 19 مشروع استثماري أي ما يعادل 20.43 %من إجمالي نسبة المشاريع الاستثمارية وذلك بقيمة 114 مليون دولار وفي المرتبة الثالثة قطاع خدمات الأعمال ب 16 مشروع استثماري بقيمة 196 مليون دولار ونسبة 17.2%، أما المرتبة الرابعة فكانت لقطاع التعليم والتدريب حيث بلغ عدد مشاريعه ب 4 مشاريع استثمارية بقيمة 42 مليون دولار وبنسبة 2.15% ثم يأتي قطاع أعمال البناء والتجزئة بعدد متساوي من المشاريع وهو 3 مشاريع استثمارية ونسب متساوية 3.22% و بتكلفة تقدر على التوالي ب 857 مليون دولار و 19 مليون دولار، وبعدها يأتي قطاع الاستخراج ب مشروعين بقيمة 3450 مليون دولار ونسبة 2.15% ، وقطاع اللوجستيات والنقل والتوزيع أيضا بمشروعين بقيمة 3305 مليون دولار ونسبة 2.15% في حين استقطب قطاع الصيانة وقطاع الكهرباء مشروع واحد وهو ضعيف جدا من حيث عدد المشاريع بقيمة 4 مليون دولار و170 مليون دولار بنسبة 1,07% وعليه على الجزائر العمل والقيام بتكثيف الشراكة في القطاعات التي لا تزال ضعيفة والتي لم ترقى إلى المستوى المطلوب.

الجدول رقم (03-02) :التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر:

النشاط	عدد المشاريع	النسبة %	التكلفة(مليون دولار)
أعمال البناء	29	6.54	46177
الكهرباء	45	10.15	43661
التصنيع	106	23.92	10141
اللوجستيات والتوزيع والنقل	29	6.54	8360
الاستخراج	06	1.35	8336
التجزئة	52	11.73	3184
إعادة التدوير	09	02.03	1776
خدمات الأعمال	93	20.99	1299
المبيعات والتسويق والدعم	60	13.54	503
البحث والتنمية	14	3.16	362
الإجمالي	443	%100	987934

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

الشكل رقم (03-02): نسب توزيع المشاريع لكل قطاع في مصر

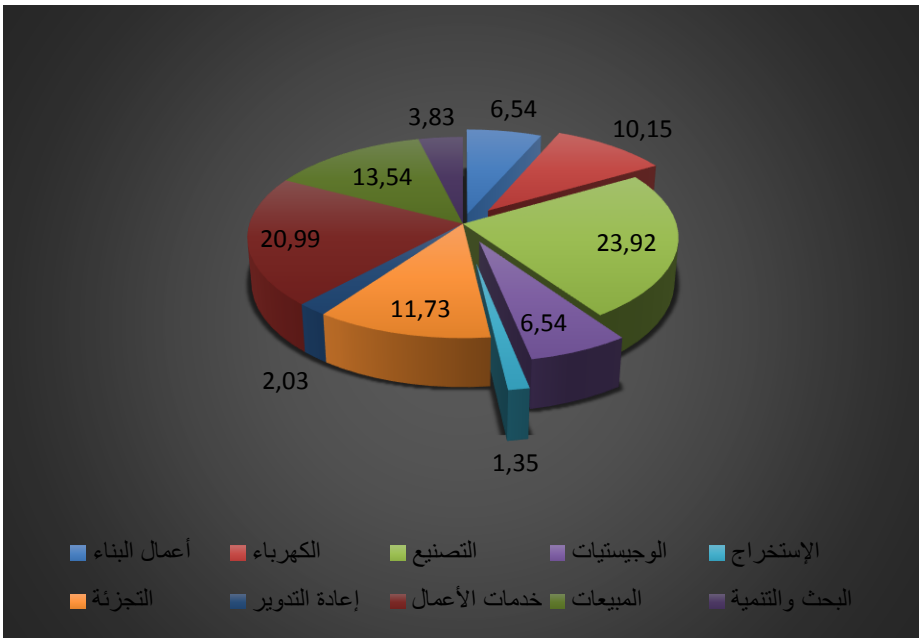

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه

نلاحظ من خلال الجدول والشكل رقم (03-02) بأن قطاع الصناعة استحوذ على أكبر حصة من المشاريع الاستثمارية بحوالي 106 مشروع استثماري من أصل 443 مشروع استثماري وذلك بقيمة 10141 مليون دولار ونسبة تقدر ب 23.22%، يأتي في المرتبة الثانية قطاع خدمات الأعمال ب 93 مشروع استثماري أي ما يعادل 20.99% من إجمالي المشاريع الاستثمارية وذلك بقيمة 1299 مليون دولار، ثم يليها قطاع المبيعات والتسويق والدعم ب 60 مشروع استثماري بنسبة تقدر ب 13.54% بقيمة 503 مليون دولار، أما في المرتبة الرابعة فعادت لقطاع التجزئة ب 52 مشروع استثماري وقيمة تقدر ب 3148 مليون دولار، ثم قطاع الكهرباء ب 45 مشروع استثماري أي ما يعادل 10.15% من إجمالي المشاريع الاستثمارية بقيمة تقدر 43661 مليون دولار ، وبعدها قطاع أعمال البناء واللوجستيات والتوزيع والنقل ب 29 مشروع استثماري بقيمة تقدر على التوالي ب 46177 مليون دولار و 8360 مليون دولار، ثم يأتي قطاع الاستخراج وقطاع إعادة التدوير والبحث والتنمية بعدد قليل من المشاريع الاستثمارية تقدر ب 14 مشروع أي ما يعادل 3.16% بقيمة تقدر ب 362 مليون دولار لقطاع البحث والتنمية، 9 مشاريع بقيمة 1776 مليون دولار بنسبة 2.03 %لقطاع إعادة التدوير، 6 مشاريع بقيمة 8336 مليون دولار لقطاع الاستخراج.

عليه على مصر العمل والقيام بتكثيف الشراكة في القطاعات التي لا تزال ضعيفة والتي لم ترقى إلى المستوى المطلوب.

الجدول رقم (03-03): التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في تونس

النشاط	عدد المشاريع	النسبة %	التكلفة (مليون دولار)
الكهرباء	15	0.15	2174
التصنيع	22	22.44	763
أعمال البناء	06	6.12	605
خدمات الأعمال	19	19.38	255
اللوجستيات والتوزيع والنقل	01	1.02	186
التعليم والتدريب	05	5.10	177
المبيعات والتوزيع والدعم	13	13.26	143
العمل والتدريب	03	3.06	89
التجزئة	11	11.22	59
البحث والتنمية	03	3.06	16
الإجمالي	98	%100	2295.17

المصدر: المؤسسة العربية لتطوير الاستثمار وائتمان الصادرات

الشكل رقم (03-03):نسب توزيع المشاريع لكل قطاع في تونس

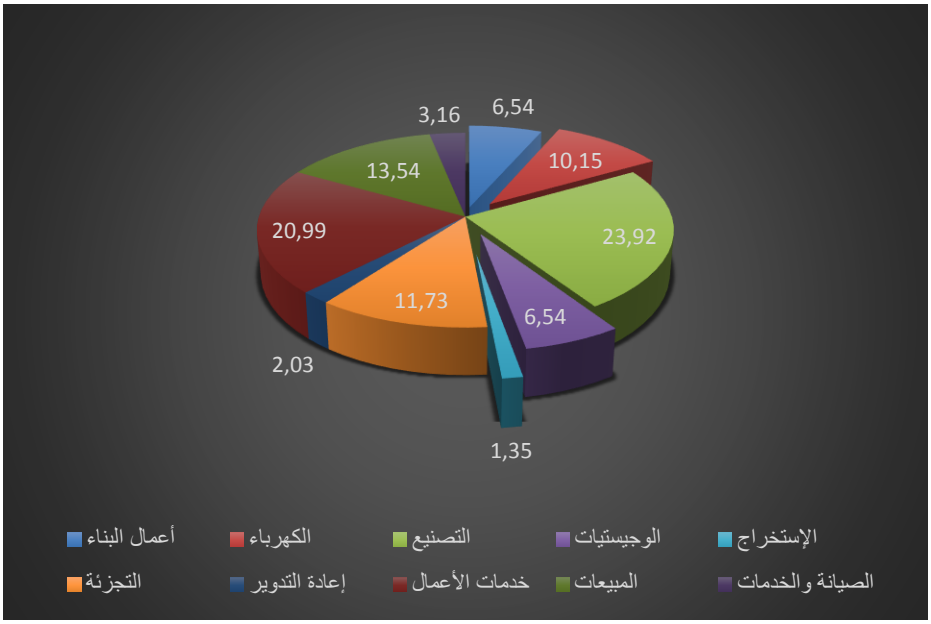

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه

من خلال الجدول والشكل رقم (03-03) نلاحظ بأن قطاع الصناعة حاز على أكبر حصة من المشاريع الاستثمارية بحوالي 22 مشروع من أصل 98 مشروع و ذلك بقيمة 763 مليون دولار ونسبة مئوية تقدر ب 22.44% وتعد هذه النسبة أكبر نسبة، تأتي في المرتبة الثانية قطاع خدمات الأعمال ب 19% مشروع استثماري أي ما يعادل نسبة 19.83% من إجمالي نسب المشاريع الاستثمارية وذلك بقيمة 255

مليون دولار، ثم تليها في المرتبة الثالثة قطاع الكهرباء ب 15 مشروع استثماري وقيمة مقدرة 2174 مليون دولار، أما المرتبة الرابعة فعادت لقطاع المبيعات والتوزيع والدعم بلغ عدد المشاريع 13 مشروع استثماري بقيمة 143 مليون دولار ونسبة 13.23 % ثم يأتي قطاع التجزئة ب 11 مشروع استثماري وتكلفة مقدرة ب 59 مليون دولار، أما مختلف القطاعات المتبقية (قطاع البناء، قطاع التعليم والتدريب، قطاع البحث والتنمية وقطاع العمل والتدريب وقطاع اللوجستيات والتوزيع والنقل)فلم تستقطب عدد كبير من المشاريع الاستثمارية حيث كان عدد المشاريع كالتالي: 6 مشاريع بنسبة 6.12% لقطاع البناء، قطاع التعليم والتدريب 5 مشاريع بنسبة 5.10%، قطاع البحث والتنمية وقطاع العمل 3 مشاريع بنسبة 3.06%،قطاع اللوجستيات والتوزيع والنقل مشروع واحد ونسبة تقدر ب 1.02%، أما بالنسبة لتكلفتهم كانت كالتالي:

605 مليون دولار، 177 مليون دولار، 16 مليون دولار، 89 مليون دولار، 186 مليون دولار. عليه على تونس العمل والقيام بتكثيف الشراكة في القطاعات التي لا تزال ضعيفة والتي لم ترقى إلى المستوى المطلوب.

الجدول رقم (03-04): التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب

النشاط	عدد المشاريع	النسبة %	التكلفة (مليون دولار)
التصنيع	148	37.85	9545
أعمال البناء	23	5.88	3991
الكهرباء	13	3.23	2442
اللوجستيات والتوزيع والنقل	27	6.90	1839
خدمات الأعمال	74	18.92	1127
الاستخراج	02	0.51	989
البحث والتنمية	15	3.83	588
المبيعات والتسويق والدعم	82	20.97	559
إعادة التدوير	03	0.76	321
تكنولوجيا المعلومات والاتصال	04	0.01	276
الإجمالي	391	%100	2751.94

المصدر: الوكالة العربية لتطوير الاستثمار وائتمان الصادرات

الشكل رقم (03-04): نسب توزيع المشاريع لكل قطاع في المغرب

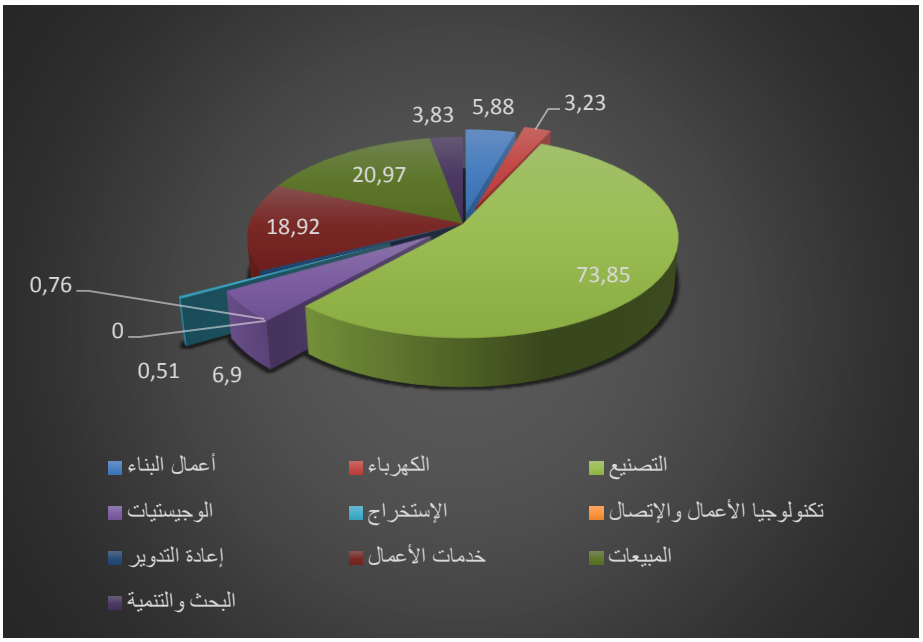

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه

نلاحظ من خلال الجدول والشكل رقم (03-04)بأن قطاع الصناعة استحوذت على حصة الأسد من المشاريع الاستثمارية بحوالي 148 مشروع استثماري من أصل 391 مشروع استثماري و بقيمة تقدر ب 9545 مليون دولار بنسبة 37.85%، ثم يليها قطاع المبيعات والتسويق والدعم ب 82 مشروع استثماري وقيمة تقدر ب 559 مليون دولار من أصل 275194 مليون دولار بنسبة 20.97% ، في المرتبة الثالثة قطاع خدمات الأعمال ب 74 مشروع استثماري أي ما يعادل18.92 % بقيمة 1127 مليون دولار، يأتي بعدها قطاع اللوجستيات والتوزيع والنقل ب 27 مشروع استثماري وقيمة تقدر ب 1839 مليون دولار، ثم قطاع أعمال البناء فكان ب 23 مشروع استثماري أي بنسبة 5.88 % وقيمة مقدرة ب 3991 مليون دولار، والقطاعات المتبقية (قطاع البحث والتنمية، قطاع الكهرباء، قطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصال، قطاع إعادة التدوير، قطاع الاستخراج)فكانت مشاريعها ضعيفة مقارنة بالقطاعات الأخرى فقد بلغ عدد مشاريعها كالتالي: 15 مشروع استثماري بنسبة3.83%، 13 مشروع استثماري 3.23%، 4 مشاريع استثمارية 0.01%، 3 مشاريع استثمارية 0.76%، مشروعين0.51%.

أما بالنسبة لقيمهم تقدر كالتالي:

588 مليون دولار، 2442 مليون دولار، 276 مليون دولا، 321 مليون دولار، 989 مليون دولار.

عليه على المغرب العمل والقيام بتكثيف الشراكة في القطاعات التي لا تزال ضعيفة والتي لم ترقى إلى المستوى المطلوب.

4 التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال الفترة (2010-2020)

لقد قامت مجموعة من الدول الغربية بالاستثمار في دول شمال إفريقيا، كما قامت دول عربية هي الأخرى بالاستثمار، وفيما يلي سنتطرق إلى أهم الدول المستثمرة في دول شمال إفريقيا:

الجدول رقم(04-01): أهم الدول المستثمرة في الجزائر

الدولة	التكلفة(مليون دولار)	عدد المشروعات	عدد الشركات
هونغ كونغ	6000	1	1
الصين	3827	12	7
سنغافورة	3151	03	1
فرنسا	2266	16	15
مصر	1553	03	03
تركيا	714	02	02
قطر	666	01	01
إسبانيا	517	07	07
سويسرا	400	06	05
اليابان	385	03	02
أخرى	1576	124	108
الإجمالي	21055	188	152

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات المؤسسة العربية للاستثمار وائتمان الصادرات

نلاحظ من خلال الجدول رقم 07 الذي يبن أهم الدول المستثمرة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2010-2020) أن الجزائر استطاعت استقطاب 188 مشروع للاستثمارات الأجنبية المباشرة يتم تنفيذه من قبل 152 شركة عربية وأجنبية، كما كانت تكلفة هذه المشاريع في حدود 21 مليون دولار وجاء توزيع هذه المشاريع من كل مختلف أنحاء العالم، حيث كانت مصر أهم الدول العربية، وفرنسا أهم الدول الأوروبية، وهونغ كونغ والصين وسنغافورة في قائمة أهم الدول المستثمرة في الجزائر.

الجدول رقم(04-02): أهم الدول المستثمرة في مصر

الدولة	التكلفة(مليون دولار)	عدد المشروعات	عدد الشركات
روسيا	30382	9	07
الصين	27305	47	31
الإمارات	16103	71	34
السعودية	13798	40	25
إيطاليا	9312	12	08
المملكة المتحدة	3784	27	20
البحرين	3651	05	04
اليابان	2349	22	18
ألمانيا	2251	31	20
أوكرانيا	227	03	02
أخرى	13515	209	139
الإجمالي	142478	476	308

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات المؤسسة العربية للاستثمار وائتمان الصادرات

من خلال الجدول رقم 08 والذي يبين أهم الدول المستثمرة للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر نلاحظ أن مصر نجحت في استقطاب نحو 476 مشروع للاستثمارات الأجنبية المباشرة يتم تنفيذهم من قبل 308 شركة عربية وأجنبية، كما كانت تكلفة هذه المشاريع في حدود 142 مليون دولار، كانت الإمارات والسعودية من أهم الدول العربية، وإيطاليا من أهم الدول الأوروبية، وروسيا والصين في قائمة أهم الدول المستثمرة في مصر.

الجدول رقم(04-03): أهم الدول المستثمرة في تونس

الدولة	التكلفة(مليون دولار)	عدد المشروعات	عدد الشركات
ألمانيا	736	9	07
فرنسا	643	21	19
النرويج	510	03	01
بلجيكا	448	06	03
إسبانيا	412	08	07
الصين	334	07	06
الولاياتالمتحدة الأمريكية	257	07	07
إيطاليا	225	03	03
الإمارات	216	03	03
هونغ كونغ	179	02	02
أخرى	515	03	27
الإجمالي	4475	99	85

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات المؤسسة العربية للاستثمار وائتمان الصادرات

نلاحظ من خلال الجدول رقم 09 الذي يبين أهم الدول المستثمرة في تونس أن عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس بلغ 99 مشروع تقوم بتنفيذهم 85 شركة أجنبية وعربية، كانت تكلفة هذه المشاريع في حدود 4 مليون دولار، الإمارات من بين الدول العربية، واحتلت كل من ألمانيا وفرنسا أهم الدول المستثمرة في تونس.

الجدول رقم(04-04): أهم الدول المستثمرة في المغرب

الدولة	التكلفة(مليون دولار)	عدد المشروعات	عدد الشركات
فرنسا	4239	104	88
الولايات المتحدة	2242	47	39
إيطاليا	1687	18	12
الإمارات	1685	31	19
سويسرا	1393	27	15
إسبانيا	1371	40	35
المملكة المتحدة	1336	21	15
الصين	1276	17	13
الدانمارك	8898	3	03
اليابان	725	12	10
أخرى	5309	112	103
الإجمالي	22160	432	352

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات المؤسسة العربية للاستثمار وائتمان الصادرات

من خلال الجدول رقم 10 الذي يبن أهم الدول المستثمرة في المغرب نلاحظ أن عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب بلغ نحو 432 مشروع يتم تنفيذها من قبل 352 شركة عربية وأجنبية وهو رقم مضاعف بالنسبة لتونس والجزائر بتكلفة تقدر ب 22 مليون دولار، كانت الإمارات من أهم والدول العربية، وفرنسا والولايات المتحدة في قائمة أهم الدول المستثمرة في المغرب.

المبحث الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا خلال الفترة (2010-2020)

سنحاول من خلال هذا المبحث دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة إحصائية واقتصادية من خلال صياغة تتكون من مجموعة من المتغيرات من أجل الوصول إلى النموذج المناسب لقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا.

المطلب الأول:التعريف بالنموذج والمتغيرات

1 التعريف بالنموذج

الانحدار الخطي البسيط هو أداة إحصائية تستعمل لبيان العلاقة بين متغيرين كميين بحيث يمكن توقع قيمة المتغير التابع غير المسيطر عليه من المتغير المستقل المسيطر عليه.

2 الشكل الرياضي للنموذج

النموذج المعتمد عليه في هذه الدراسة عبارة عن النموذج الخطي البسيط، يتكون من متغير ثابت ومتغير مستقل حيث كانت صياغة النموذج كالتالي:

$$GDP_t = \alpha + \beta FDI_t + \varepsilon_t$$

GDP_t تمثل معدل النمو الاقتصادي للسنة t.

α تمثل الحد الثابت للنموذج.

β معامل انحدار النموذج وهو الميل الحدي في النموذج الحدي الواجب تقديره.

FDI_t الاستثمار الأجنبي المباشر للسنة t.

ε حد الخطأ العشوائي في النموذج.

3التعريف بالمتغيرات

المتغير التابع في هذه الدراسة يتمثل في النمو الاقتصادي (GDP): وهو عبارة عن الناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات الدراسة مقاس بالدولار الأمريكي.

والمتغير المستقل يتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI) أو ما يسمى برأس المال الأجنبي مقاسا بالدولار الأمريكي.

وقد تم تجميع البيانات المعتمد عليها في هذه الدراسة القياسية من إحصائيات البنك الدولي وتمت الدراسة خلال فترة (2010-2020).

المطلب الثاني: تقدير معامل الارتباط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

سيتم تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي خلال الفترة(2010-2020) لكل دولة على حدى، بالاستعانة ببرنامج EVIEWS 10، ثم مناقشة النتائج .

1 الجزائر

أسفرت نتائج التقدير عن المعادلة حيث جاءت بالصيغة التالية:

الجدول رقم (01-01): تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 06/02/22 Time: 22:08
Sample: 2010 2020
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	136521.6	49509.53	2.757481	0.0222
FDI	1.66E-05	2.96E-05	0.559902	0.5892

R-squared	0.033660	Mean dependent var	162746.5
Adjusted R-squared	-0.073711	S.D. dependent var	51346.72
S.E. of regression	53205.49	Akaike info criterion	24.76468
Sum squared resid	2.55E+10	Schwarz criterion	24.83702
Log likelihood	-134.2057	Hannan-Quinn criter.	24.71907
F-statistic	0.313490	Durbin-Watson stat	2.479580
Prob(F-statistic)	0.589208		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات (EVIEWS10).

تم الحصول على نموذج الانحدار التالي:

$$GDP_t = 135621.6 + 1.66\ FDI$$

N	R^2	$\overline{R}^2$	F-Stat	Prob	Dw	Std.Error
11	0.0336	-0.0737	0.3134	0.5892	2.47	(49509.53)(2.96)

التحليل الاقتصادي

من خلال نتائج الجدول يتضح أن نتائج التقدير جاءت موافقة تماما لتوقعات النظرية الاقتصادية حيث تظهر العلاقة الموجبة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، حيث انه كلما زاد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بوحدة واحدة سوف يزيد حجم النمو الاقتصادي 1.66E-05 .

التحليل الإحصائي:

من خلال نتائج التقدير يتضح ما يلي:

- الحد الثابت معنوي حيث إحصائية ستودنت بلغت 2.75 و هي أكبر من القيمة الجدولية 1.96 عند مستوى معنوي 5% .
- متغيرة الاستثمار الأجنبي المباشر FDI تعتبر غير معنوية، حيث بلغت القيمة الإحصائية لاختبار ستودنت 0.5599 وهي أقل بكثير من القيمة الجدولية 1.96 عند مستوى المعنوية 5%.
- بلغ معامل التحديد R^2 قيمته 0.0330 أي 3.33%من التغيرات التي تحدث في النمو الاقتصادي سببها التغيرات التي حدثت في الاستثمار الأجنبي المباشر FDI، وبذلك تعتبر القوة التفسيرية للنموذج ضعيفة جدا.
- قيمة إحصائية فيشر F-stat بلغت قيمتها 0.3134 وهي ضعيفة جدا، حيث تشير إلى عدم معنوية النموذج ككل إذ بلغت القيمة الاحتمالية لها0.5892 وهي أكبر من5 %.
- قيمة إحصائية درين واتسون (DW=2.27) تشير إلى خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي.

بناءا على نتائج التقدير يعتبر النموذج ككل من الناحية الاقتصادية مقبول بمعنى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة (2010-2020) تساهم في زيادة النمو الاقتصادي لكن بشكل ضعيف جدا أما من الناحية الإحصائية فهو مرفوض ويظهر ذلك من القيمة الضعيفة الإحصائية فيشر.

2 مصر

أسفرت نتائج التقدير عن المعادلة حيث جاءت بالصيغة التالية:

الجدول رقم (02-02): تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة(2010-2020)

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 06/02/22 Time: 22:01
Sample: 2010 2020
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	144256.7	60216.05	2.395652	0.0402
FDI	2.10E-05	9.54E-06	2.204288	0.0550

R-squared	0.350597	Mean dependent var	266483.5
Adjusted R-squared	0.278441	S.D. dependent var	91676.96
S.E. of regression	77874.64	Akaike info criterion	25.52655
Sum squared resid	5.46E+10	Schwarz criterion	25.59890
Log likelihood	-138.3960	Hannan-Quinn criter.	25.48095
F-statistic	4.858885	Durbin-Watson stat	1.354174
Prob(F-statistic)	0.054955		

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات (EVIEWS10)

تم الحصول على نموذج الانحدار التالي:

$$_t=144256.7+2.10FDIGDP$$

N	R^2	$^2\overline{R}$	F-Stat	Prob	Dw	Std.Error
11	0.3505	0.2784	4.8488	0.0549	1.35	(60216.06)(9.54)

التحليل الاقتصادي

من خلال نتائج الجدول يتضح أن نتائج التقدير جاءت موافقة لتوقعات النظرية الاقتصادية حيث تظهر العلاقة الموجبة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في مصر، حيث أنه كلما زادالاستثمار الأجنبي المباشر بوحدة واحدة سوف يزيد حجم النمو الاقتصادي ب. 2.10 E-05

التحليل الإحصائي

يتضح كذلكمن نتائج التقدير ما يلي:

- الحد الثابت معنوي حيث إحصائية ستودنت بلغت 2.39 وهي أكبر من القيمة الجدولية 1.96 عند مستوى معنوي 5%.
- متغيرة الاستثمار الأجنبي المباشر FDI تعتبر معنوية، حيث بلغت القيمة الإحصائية ستودنت2.20 وهي أكبر من القيمة الجدولية 1.96 عند مستوى المعنوي 5%.
- معامل الحديد R^2بلغت قيمته 0.3505أي35% من التغيرات التي تحدث في النمو الاقتصادي سببها التغيرات التي حدثت في الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك تغير القوة التفسيرية للنموذج ضعيفة.
- قيمة إحصائية فيشر F-stat بلغت قيمتها4.8488وهي ضعيفة حيث تشير إلى معنوية النموذج ككل إذ بلغت القيمة الاحتمالية لها ب 0.0549و هي تساوي 5%.

قيمة إحصائية درين واتسون(DW=1.354) تشير إلى خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي.

- بناء على نتائج التقدير يعتبر النموذج ككل من الناحية الاقتصادية مقبول لأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة من (2010-2020) تساهم في زيادة النمو الاقتصادي لكن بشكل ضعيف أما من الناحية الإحصائية فهو مرفوض ويظهر ذلك من القيمة الضعيفة الإحصائية لفيشر.

3المغرب

أسفرت نتائج التقدير عن المعادلة حيث جاءت بالصيغة التالية:

الجدول رقم (03-03): تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في المغرب خلال الفترة(2010-2020)

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 06/02/22 Time: 22:14
Sample: 2010 2020
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	60285.55	315558.2	0.191044	0.8527
FDI	3.78E-05	0.000114	0.332063	0.7474

R-squared	0.012104	Mean dependent var	160985.6
Adjusted R-squared	-0.097663	S.D. dependent var	276211.1
S.E. of regression	289384.8	Akaike info criterion	28.15187
Sum squared resid	7.54E+11	Schwarz criterion	28.22421
Log likelihood	-152.8353	Hannan-Quinn criter.	28.10626
F-statistic	0.110266	Durbin-Watson stat	2.364437
Prob(F-statistic)	0.747444		

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات (EVIEWS10)

تم الحصول على نموذج الانحدار التالي:

$$GDP_t = 60285.55 + 3.78\,FDI$$

N	R^2	$\overline{R}^2$	F-Stat	Prob	Dw	Std.Error
11	0.0121	-0.097	0.1102	0.7474	2.36	(315558.2)(0.0001)

التحليل الاقتصادي

من خلال نتائج الجدول يتضح أن نتائج التقدير جاءت موافقة تماما لتوقعات النظرية الاقتصادية حيث تظهر العلاقة الموجبة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في المغرب.

زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بوحدة واحدة سوف يزيد في نمو النمو الاقتصادي ب 3.78E-05.

التحليل الإحصائي

- الحد الثابت غير معنوي حيث إحصائية ستودنت بلغت 0.1910 وهي أصغر بكثير من القيمة الجدولية 1.96 عند مستوى معنوي 5%.
- متغيرة الاستثمار الأجنبي المباشرFDI تعتبر غير معنوية حيث بلغت القيمة الإحصائية ستودنت 0.3320و هي أقل بكثير من القيمة الجدولية 1.96 عند مستوى معنوي 5%.

- معامل التحديد R^2 بلغت قيمته 0.01210 أي 1.2% من التغيرات التي تحدث في النمو الاقتصادي سببها التغيرات التي حدثت في الاستثمار الأجنبي المباشر وبذلك تعتبر القوة التفسيرية للنموذج ضعيفة جدا.
- قيمة إحصائية فيشر F-stat بلغت قيمتها 0.1102وهي ضعيفة جدا ن حيث تشير إلى عدم معنوية النموذج ككل إذ بلغت القيمة الاحتمالية لها ب 0.7474 و هي أكبر من 5% .
- قيمة درين واتسون DW=2.36 تشير إلى خلو النموذج من مشكلة الارتباط الخطي الذاتي.

بناء على نتائج التقدير يعتبر النموذج ككل من الناحية الاقتصادية مقبول بمعنى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة (2010-2020) تساهم في زيادة النمو الاقتصادي لكن بشكل ضعيف جدا أما من الناحية الاقتصادية فهو مرفوض ويظهر ذلك من القيمة الإحصائية لفيشر.

4 تونس

أسفرت نتائج التقدير عن المعادلة حيث جاءت بالصيغة التالية:

الجدول رقم (04) : تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في تونس خلال الفترة(2010-2020)

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 05/30/22 Time: 14:02
Sample: 2010 2020
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.60E+10	2.31E+09	19.93771	0.0000
FDI	-0.737868	2.483064	-0.297160	0.7731

R-squared	0.009716	Mean dependent var	4.54E+10
Adjusted R-squared	-0.100315	S.D. dependent var	3.05E+09
S.E. of regression	3.20E+09	Akaike info criterion	46.77431
Sum squared resid	9.22E+19	Schwarz criterion	46.84666
Log likelihood	-255.2587	Hannan-Quinn criter.	46.72871
F-statistic	0.088304	Durbin-Watson stat	0.286744
Prob(F-statistic)	0.773089		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات (EVIEWS10)

تم الحصول على نموذج الانحدار التالي:

$$GDP_t = 4.60E+10 - 0.7378FDI$$

N	R^2	$\overline{R}^2$	F-Stat	Prob	Dw	Std.Error
11	0.0097	-0.1003	0.0883	0.7730	0.28	(2.32E+09)(2.48)

التحليل الاقتصادي

من خلال نتائج الجدول يتضح أن نتائج التقدير جاءت غير موافقة تماما لتوقعات النظرية الاقتصادية حيث تظهر العلاقة السالبة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي حيث زيادة الاستثمار

الأجنبي المباشر بوحدة واحدة سوف يؤدي إلى تراجع وانخفاض معدل النمو الاقتصادي ب(0.7378-) وهو الأمر غير المقبول اقتصاديا.

التحليل الإحصائي

- الحد الثابت معنوي حيث بلغت إحصائية ستودنت بلغت 19.93 وهي أكبر بكثير من القيمة الجدولية 1.96 عند مستوى معنوي 5% .
- متغيرة الاستثمار الأجنبي المباشرFDI تعتبر غير معنوية، حيث بلغت القيمة الإحصائي ستودنت 0.2971-وهي اقل بكثير من القيمة الجدولية 1.96 عند مستوى المعنوية 5 % .
- معامل التحديد R^2بلغت قيمته 0.0097 أي 0.97% من التغيرات التي تحدث في النمو الاقتصادي سببها التغيرات التي حدثت في الاستثمار الأجنبي المباشر، بذلك تعتبر القوة التفسيرية النموذج ضعيفة جدا.
- قيمة إحصائية فيشر F-stat بلغت 0.00883 وهي ضعيفة جدا حيث تشير إلى عدم معنوية النموذج ككل إذ بلغت القيمة الاحتمالية لها 0.2867 وهي أكبر من 5%.
- قيمة إحصائية درين واتسون(DW=0.28) تشير إلى خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي.

بناء على نتائج الجدول يعتبر النموذج ككل من الناحية الاقتصادية غير مقبول أي أن الاستثمارات الأجنبية المباشر لا تساهم في زيادة النمو الاقتصادي أما من الناحية الإحصائية فهو مرفوض ويظهر ذلك من القيمة الضعيفة الإحصائية لفيشر.

خلاصة الفصل:

لقد حاولنا من خلال فصلنا التعرف على واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول شمال إفريقيا، حيث تبين لنا أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تميزت بالتذبذب، وقمنا بدراسة تحليلية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي ممثلا في نمو الناتج المحلي خلال الفترة من(2010-2020) وهذا عن طريق استخدام طرق وأساليب بهدف الوصول على طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا، حيث تم تحديد النموذج القياسي وجمع بيانات المتغير المستقل والمتغير التابع من البنك الدولي، وبعد ذلك تم بناء وتقدير نموذج قياسي باستعمال نموذج الانحدار الخطي البسيط ثم تمت معالجة هذا النموذج باستخدام معايير اقتصادية وإحصائية وتم التوصل إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر إيجابا على النمو في الجزائر، مصر لكن بشكل ضعيف جدا، أما في تونس فالاستثمار الأجنبي المباشر تساهم يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي حيث أثبت الدراسة عدم وجود أي أثر للمتغير المستقل على المتغير التابع.

خاتمة

تغيرت وجهة نظر دول العالم النامي للاستثمار الأجنبي المباشر حيث أصبحت مسألة استمالة من القضايا الضرورية والحاسمة وغير قابلة للنقاش، إذ اندفعت جلها في سباق محمول للبحث عن طرق وآليات لاجتذابه فقد بات يشكل سوقا تنافسية على نحو مطرد، لذا عملت دول شمال إفريقيا على توفير الحوافز والضمانات الفاعلة التي تؤدي إلى تحسين المناخ الاستثماري وتوفير عوامل لتوطينه، وإلا واجهت خطر خسارة إحدى مفاتيح النمو الاقتصادي.

1 اختبار الفرضيات

تبين من خلال هذه الدراسة الآتي:

الفرضيات الجزئية:

- من خلال إجراء الدراسة القياسية تبين أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم زيادة النمو الاقتصادي في الجزائر وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.
- من خلال إجراء الدراسة القياسية تبين أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في زيادة النمو الاقتصادي في مصر وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.
- من خلال إجراء الدراسة القياسية تبين أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في زيادة النمو الاقتصادي في المغرب وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثالثة.
- من خلال إجراء الدراسة القياسية تبين أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يساهم في زيادة النمو الاقتصادي في تونس ربما يعود ذلك لوجود متغيرات أخرى تؤثر على النمو الاقتصادي وهذا ما ينفي صحة الفرضية الرابعة.

الفرضية الرئيسية

- تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في زيادة النمو الاقتصادي في كل من الجزائر ومصر والمغرب أما في تونس فلا تؤثر الاستثمارات الأجنبية في زيادة النمو الاقتصادي، أي للاستثمار الأجنبي المباشر أثر ايجابي في كل من الجزائر ومصر والمغرب , أثر سلبي في تونس.

2 التوصيات:

بما أن مناخ الاستثمار في دول شمال إفريقيا لا زال يعاني من عديد العوائق التي حالت دون قيام مشاريع الاستثمار وعليه ارتأينا لتقديم بعض التوصيات:

- القضاء على الرشوة والبيروقراطية وتوفير الشفافية في المعلومات، وتطوير الأسواق المالية وعصرنة عمل البنوك بما يتلاءم مع متطلبات المستثمرين.

- الاستفادة من تجارب الدول في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- إعادة النظر في الحوافز الموجهة للمستثمر الأجنبي بتوجيه الحوافز الضريبية إلى القطاعات التي تتمتع بمزايا تنافسية تؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي.
- الاهتمام بتطوير رأس المال البشري لأنه يمثل المدخل الحقيقي لتحقيق أي تنمية، ويتم ذلك من خلال تأهيله وتدريبه حتى يكون قادرا على استيعاب التكنولوجيا الحديثة.
- السماح للاستثمارات التي تستخدم تكنولوجيا متقدمة بتملك المشروع بالكامل بشرط قيامها بتصدير أكبر حجم ممكن من الإنتاج إلى الخارج، وهذا حتى لا تؤثر سلبا على الحصة السوقية للشركات المحلية.
- خلق حالة التوازن في توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة على القطاعات الاقتصادية المختلفة لمنع حدوث اختلال ما بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ولتحقيق أقصى منفعة ممكنة.
- تطوير البنى التحتية في مجالات الطاقة والنقل والاتصالات واعتبارها من التزامات المضيفة.

3 آفاق الدراسة

بعد استعراض نتائج الدراسة تبادرت لنا تساؤلات جديدة يمكن أن تكون بحوثا مستقبلية للمهتمين بالموضوع وهي:

- دور المتغيرات الاقتصادية الكلية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا.
- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة في قطاع السياحة في دول شمال إفريقيا.
- تداعيات جائحة كوفيد19 على الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1- الكتب:

1. . العبادي محسن، **الاستثمار بالعملات الأجنبية**، طبعة الأولى، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.
2. العداري عدنان داود محمد، **الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية**، طبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2015.
3. القريشي مدحت، **التنمية الاقتصادية نظريات سياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2007.
4. الوزني خالد واصف–الرفاعي أحمد حسين، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، طبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2014.
5. أبو حرب عثمان، **الاقتصاد الدولي**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
6. أبو قحف عبد السلام، **اقتصاديات العمال والاستثمار الدولي**، طبعة الأولى، مكتبة الاشعاع للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2001.
7. الأشقر أحمد، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2007.
8. أوعيل نعيمة، **واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر**، طبعة الأولى، دار مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2016.
9. ب. بيرنيه إسيمون، ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، **أصول الاقتصاد الكلي**، المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 1989.
10. بن قدور أشواق، **تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي**، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2013.
11. جمال محمد خالد، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2014.
12. حربي محمد عريفات، **مبادئ الاقتصاد الكلي**،الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006.
13. حسب الله محمد أميرة، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.

14. عجمية عبد العزيز، عطية إيمان، ناصف وآخرون، **التنمية الاقتصادية (المفاهيم والخصائص) في النظريات والاستراتيجيات والمشكلات**، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2008.

15. عجمية محمد عبد العزيز وآخرون، **التنمية الاقتصادية (دراسات نظرية وتطبيقية)** ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2006.

16. علوان قاسم نايف، **إدارة الاستثمار (بين النظرية والتطبيق)**، طبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

17. علي عباس، **إدارة الأعمال الدولية**، طبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

18. فليح حسن خلف الله، **العولمة الاقتصادية**، طبعة الأولى، دار عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، أريد، الأردن، 2010.

19. منصوري الزين، **تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية**، طبعة الأولى، دار راية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

20. نزيه عبد المقصود مبروك، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، طبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2006.

2- المذكرات والأطروحات:

1. أقسام حسنة، **تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر بعد الإصلاحات مع الإشارة إلى حالة كوريا الجنوبية، ماليزيا، مصر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012.
2. البلتاجي نمر عمر زياد، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على إنتاجية العمل الفلسطيني**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2013.
3. الخشمان هيثم أحمد إبراهيم، **مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في ظل اقتصاد منفتح حالة الأردن1970-2004** ، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد، جامعة اليرموك، 2006.
4. الغرباوي شادي جمال، **أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في فلسطين**، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاديات التنمية في الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2015.
5. بحري أميرة، **الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات ودوره في النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 2000-2014**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 01، الجزائر، 2017،

6. بسدات كريمة، **العوامل المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2015.
7. بعداش عبد الكريم، **الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري، 1996-2005**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر،2008.
8. بنابي فتيحة، **السياسة النقدية والنمو الاقتصادي دراسة نظرية** ، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2009.
9. بن داودية وهيبة، **واقع وآفاق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا 1995-2004 مع التركيز على الجزائر، مصر، المغرب، تونس**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والعلوم التجارية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2005.
10. بن حافظ حمزة، **دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر**، مذكرة ماجستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011.
11. بن ساحة مصطفى ،**أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة ماجستير، تخصص تجارة دولية، جامعة غرداية، الجزائر، 2011.
12. بن عباس حمودي، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012.
13. بوجمعة بلال، **تحليل واقع الاستمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في ظل اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2007.
14. بوذخذخ، كريم **أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر2009-2010** ، مذكرة ماجستير، تخصص نقود و مالية، جامعة دالي ابراهيم، 2010.
15. بوراوي ساعد، **الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب)**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008.
16. جباري شوقي، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2015.
17. حشماوي محمد، **الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولي في ظل العولمة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

18. خيالي خيرة، **دور الاستثمار الأجنبي في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر 2000-2012**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016.
19. دحماني يونس، **إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة تحليلية للواقع والآفاق**، أطروحة دكتوراه ،تخصص علوم اقتصادية جامعة الجزائر، الجزائر،2010.
20. عادل زقرير، **أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1998-2012)**، أطروحة دكتوراه تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015.
21. زعيتري صارة، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة حالة تحصيلية قياسية ومقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة 1980-2015**، أطروحة دكتوراه تخصص دراسات اقتصادية ومالية، جامعة زيان عاشور،2019.
22. زيان نورة، **أثر سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسة ومقارنة مع بعض الدول النامية خلال فترة1980-2015**، أطروحة دكتوراه تخصص دراسات اقتصادية ومالية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2019.
23. زياد محمد عرفات أبو ليلى، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمسودات على النمو الاقتصادي في الأردن**، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية الأردن، 2003
24. زكاري صلاح الدين، **الإطار القانوني والمؤسساتي للاستثمار المحلي**، مذكره ماستر، كلية العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة عبد المالك السعدي، طنجة، المغرب، 2016.
25. سابق نسيمة ،**أثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي**، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد مالي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2016.
26. ساطور رشيد، **محددات الإنفاق الاستثماري المباشر في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه، تخصص القياس الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2013.
27. سحنون فاروق، قياس **أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأحنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر)**، شهادة ماجستير تخصص التقنيات الكمية المطبقة في التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2010.
28. سعودي عبد الصمد، **تقييم برامج الاستثمارات العموميين وانعكاساتها على النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر (2014-2015)**، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2016.

29. سعدي هند، **أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربي (دراسة قياسية للفترة 1980-2014)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017.
30. صياد شهيناز، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2012.
31. صواليلي صدر الدين، **النمو والتجارة الدولية في الدول النامية**، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.
32. ضيف أحمد، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2015ز
33. عبد محمد نورية،**أثر الاستثمار الأجنبي في مستقبل الاستثمار المحلي العربي دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي1992-2010**، أطروحة دكتوراه،تخصص فلسفة علوم بحوث العمليات، جامعة سانت كليمنتس،أستراليا،2012.
34. غضبان مليكة، **الاستثمار الأجنبي المباشر، وأثره على النمو الاقتصادي في الدول المضيفة دراسة حالة الجزائر، الإمارات، السعودية خلال الفترة2000-2019**، قسم علوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر،2021.
35. فرحي كريمة، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين، تركيا، مصر، الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2013.
36. فضيل فارس، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر، المملكة العربية السعودية**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004.
37. قويدري كريمة، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011
38. كيداني سيد أحمد، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية،دراسة تحليلية وقياسية**، أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013.

39. مفتاح صليحة، **نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد وتنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2019.
40. محمد سارة، **الاستثمار الأجنبي في الجزائر دراسة حالة أوراسكوم**، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010.
41. ناصري نفيسة، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية**، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية دولية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2014.
42. نزاري رفيق، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي (دراسة حالة، تونس، الجزائر، المغرب)**، مذكرة ماجستير تخصص اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008،
43. ولد عمري عبد الباسط، **إسهام التعليم في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1980-2013)**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2016.

3- المجلات العلمية

1. بزعي فطيمة وآخرون، **تحليل دور الابتكار في النمو الاقتصادي بين النماذج النيوكلاسيكية ونماذج النمو الداخلي**، العدد 12، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة الحاج لخضر، باتنة 1، الجزائر، 2017.
2. بورعدة حورية، حولية يحي، **واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا تقييم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول شمال إفريقيا**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 5، جامعة وهران 02، وهران، الجزائر، 2020.
3. بن حمودة محبوب، بن قانة إسماعيل، **أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار**، مجلة الباحث، العدد 5، جامعة ورقلة، الجزائر، 2009.
4. البلتاجي محمد جابر عبد الحميد، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية**، مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 01، كلية الحقوق، جامعة دمياط، مصر، 2020.
5. البنزي عمر الفاروق، **مطالعة دول الاستثمار الأجنبي المباشر وتقل التكنولوجيا**، مجلة التعاون الصناعي، العدد 86، الرياض، السعودية،2001.
6. حميدات محمد الناصر، **نماذج النمو**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد7، جامعة الوادي، الجزائر، 2014.

7. طالبي محمد، **أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، العدد 6، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الجزائر، 2008.
8. محمد رملي لخضر، **الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية ومقارنة مع المغرب**، مجلة رأي اقتصادية، االعدد 9، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر،2015.
9. نزاري رفيق، هارون طاهر، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 44، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016.

4-المقالات

1. راندا عبد الحميد، **معوقات الاستثمار في مصر**، مقال، مصر، 2021، ص 3.

5-القوانين والمراسيم

1. القانون رقم 63-277، **المتضمن قانون الاستثمار في الجزائر**، الجريدة الرسمية، العدد 2، المؤرخ في26 جوان 1963.
2. القانون 86-13، **المتعلق بتأسيس شركات مختلفة الاقتصاد وتسييرها**، الجريدة الرسمية، العدد 1476، المؤرخ في 19أوت1986.
3. المرسوم التشريعي رقم 90-10 **المتعلق بالنقد والقرض**، الجريدة الرسمية، رقم 16، المؤرخ في 14 أفريل 1990.
4. المرسوم التشريعي رقم 93-12 **المتعلق بترقية الاستثمارات**، الجريدة الرسمية، العدد 64، المؤرخ في 05 أكتوبر 1993.
5. المرسوم التشريعي رقم 93-12 **المتعلق بترقية الاستثمارات**، الجريدة الرسمية، العدد 64، المؤرخ في 05 أكتوبر 1993.

ثانيا:المراجع باللغة الأجنبية

1 .Ghura.P. Decembre (1997), « Privateinvestement and endogenousGrowth Evidence frome Camérone., Working paper.N°165.(wasting to :IME)

ثالثا المواقع الإلكترونية

1. www.albankaldwali.org.
2. www.dahman.net.
3. http//www.mdici.gov.tn.

ملخص

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا خلال الفترة من (2010-2020) حيث قمنا بتسليط الضوء على مختلف المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي والعلاقة بينهما، وتم الاستعانة بالتحليل القياسي باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط والاستعانة بمتغيرين متغير مستقل وهو الاستثمار الأجنبي المباشر ومتغير تابع وهو النمو الاقتصادي ممثلا بالناتج المحلي الإجمالي من أجل قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، حيث توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في كل من الجزائر والمغرب ومصر أما في تونس فالاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي، مناخ الاستثمار، انحدار خطي بسيط.

Abstract

Abstract :

This study aims to research the topic of FDI and its impact on economic growth in North African countries during the period of (2010-2020) where we highlighted the various concepts of FDI and economic growth and their relationship and the standard analysis was used using the simple linear regression model and using two independent variables, FDI and a subordinate variable, economic growth represented by GDP, to measure the impact of FDI on economic growth, The study found a positive impact of FDI on economic growth in Algeria, Morocco and Egypt. In Tunisia, FDI has a negative impact on economic growth.

Keywords: FDI, economic growth, investment climate, simple linear decline